

جامعة النّجاح الوطنيّة
كلية الدّراسات العليا

دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية

إعداد

أرقم سمير رضوان زيد

إشراف

د. رائد نعيّرات

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة لماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدّراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين.

2021م

دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية

إعداد

أرقام سمير رضوان زيد

نُوقِشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/12/07م، وأجيزت.


أعضاء لجنة المناقشة

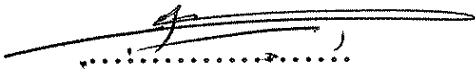
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً

2. د. إبراهيم ربابعة / ممتحناً خارجياً

3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

التوقيع


.....


.....


.....

الإهداء

الى روح والدي الحبيب رحمه الله

الى والدي العزيزة

الى اهلي واخوتي جميعا

دكاترتي الافاضل

زوجتي الغالية المربية الفاضلة التي سهرت معي وساندتني وشجعتني على اكمال دراستي

الى وطني الغالي

الى ادارة شركتي التي منحتني الوقت والفرصة للدراسة

الى جامعتي العزيزة - جامعة الحصار والانتصار - جامعة النجاح الوطنية

الى كل من ساعدني في اكمال الدراسة وانجاز الرسالة

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، لم يكن سوى نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما أشرت إليه حيث ورد، وأن هذه الرسالة لم تقدم من قبل: كلها أو بعضها ؛ لنيل أي درجة أو لقب علمي، أو بحثي، إلى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification .

Student's name:

أحمد كبري هواريز

اسم الطالب:

Signature:



التوقيع:

Date:

07/12/2021

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الإقرار
هـ	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	أسئلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	منهج الدراسة
7	حدود الدراسة
8	الدراسات السابقة
15	الإطار المفاهيمي والنظري
15	أولاً: السياسات العامة
16	ثانياً: مراكز التفكير (Think Tanks)
16	ثالثاً: مراكز التفكير والسياسات العامة والعلاقة بينهما
17	فرضية الدراسة
17	فصول الدراسة
24	الفصل الثاني: السياسات العامة ومراكز التفكير ونشأتها وأنواعها
25	الحياة العلمية والفكرية
28	السلطة والمجتمع المدني - المفهوم والإطار
30	المبحث الأول: نشأت المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته قبل نشوء السلطة الفلسطينية
31	الفرق بين التنظيم السياسي والتنظيم المدني
32	منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها التاريخي

الصفحة	الموضوع
39	المبحث الثاني: المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية
42	منظمات المجتمع المدني بعد عام 2000
43	واقع وقانون تأسيس جمعيات العمل الأهلي والمجتمع المدني في فلسطين لعام 2000م
44	إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية
46	العلاقات ما بين المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية
46	واقع المجتمع المدني في مناطق الحكم الفلسطيني - نحو تأسيس مجتمع مدني فلسطيني مشارك في تأسيس الدولة
48	التغيرات التي حصلت على المجتمع المدني
48	أولاً: الأجندة المعولمة مقابل الأجندة الوطنية
49	ثانياً: النخبوية مقابل الجماعية
50	ثالثاً: اللامسياسة في مقابل السياسة
51	رابعاً: معارف الاستعمار الجديد مقابل المعارف الأصيلة
52	المجتمع المدني والاصلاح في ظل السلطة الفلسطينية
54	الفصل الثالث: المراكز الفكرية في فلسطين - البرامج والخصوصية وطبيعة العلاقة مع السلطة والإشكاليات
55	الباب الاول: برامج مؤسسات المجتمع المدني
58	برامج المؤسسات والمراكز البحثية والفكرية في فلسطين
64	الباب الثاني: علاقة مراكز البحوث والدراسات الفلسطينية بالسلطة
74	الباب الثالث: الإشكاليات والتحديات التي تواجهها المراكز الفكرية
78	الفصل الرابع: مراكز التفكير الفلسطينية ودورها في رسم السياسات العامة ومدى فعالية واستجابة صانع القرار لها
80	الحوكمة
84	المشاركة في الحوار الدائم حول السياسات العامة
92	تقديم الخدمات والمشاريع التنموية
97	نشر المعرفة والثقافة
101	المجال البيئي

الصفحة	الموضوع
102	مدى فاعلية واستجابة صانع القرار لبرامج وأعمال المراكز البحثية والفكرية الفلسطينية
113	النتائج والتوصيات
116	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

إعداد

أرقم سمير رضوان زيد

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تبحث هذه الدراسة في دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية. لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على نشأت المجتمع المدني والمراحل التي مر بها وواقع مراكز التفكير الفلسطينية كونها إحدى الفواعل غير الرسمية في رسم السياسات العامة، وتم التطرق إلى مراكز التفكير الفلسطينية منذ نشأتها في بيروت لوقتنا هذا، والتعرف على العلاقة بينها وبين رسم وصياغة السياسات العامة، ومدى تأثير مراكز التفكير على مراكز صنع القرار برسم للسياسات العامة، إضافة لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تقف أمام مراكز التفكير الفلسطينية؛ لتحقيق دور فاعل لها برسم السياسات العامة، والأخذ بها لدى مراكز صنع القرار، ، وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس. ما هي أسباب عدم فعالية مراكز الفكر في رسم السياسات العامة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؟

كما تفرّع من هذا السؤال العديد من الاسئلة الفرعية التي ترتبط بالسؤال الرئيس، كما انطلقت الدراسة من فرضية مفادها "مراكز التفكير في فلسطين لا تساهم بشكل فاعل في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية، فمؤسسات التفكير لا ترتبط بعلاقة تفاعل وتأثر وتأثير مع مؤسسات صنع القرار بشكل عام ولا النخب القيادية في مؤسسة السلطة بشكل خاص."

الفصل الأوّل

مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها

الفصل الأوّل

مقدّمة الدّراسة ومنهجيتها

مقدّمة الدّراسة

تعتبر السياسة العامّة من الحقول المعرفيّة المستقلة، فهي تتقاطع مع مختلف العلوم الإنسانيّة والاجتماعية، من سياسة واقتصاد واجتماع، وغيرها من الحقول المعرفية، كما وتلعب دوراً مهماً وأساسياً برسم وتشكيل الحاضر، ووضع اللبنة الأولى للمستقبل؛ للنهوض بالدولة وتنميتها، فقد حظيت باهتمام كبير من مختلف الجوانب، سواء الجانب الأكاديمي ومن الباحثين من جهة، ومن القادة السياسيين ومتّخذي القرارات من جهة أخرى، ونتيجة للتطور الحاصل في العالم، وظهور القضايا والمشاكل المختلفة، أخذ الاهتمام بالسياسات العامة يتزايد، حيث إنّ ظهور هذه المشاكل بحاجة إلى حلول ضمن خطط وبرامج وسلوكيات مدروسة، وعلى أسس صحيحة، وتختلف هذه العمليّة من دولة لأخرى، وذلك يعود لطبيعة نظام الحكم السائد في كلّ دولة، بالإضافة إلى الإمكانيات والقدرات البشرية المتوفرة لدى هذه الدول، وكذلك مستوى التّقدم العلمي والتكنولوجي¹.

وتمرّ السياسة العامة بمجموعة من المراحل؛ من أجل صياغتها وصنعها، وتحديد المشكلة وصياغتها هي أولى خطوات هذه المراحل، ثمّ عمليّة جمع المعلومات والبيانات عن هذه المشاكل وصولاً إلى تنفيذها وتقييمها، وهناك مجموعة من الفواعل الرّسمية في صياغة وصناعة السياسات العامّة متمثلة بالسلطة التشريعية والتّنفيذية والقضائية، وكذلك الجهاز الإداري.

نتيجة للتّقدم العلمي والتكنولوجي وتأثير العولمة وثورة الاتصالات والتغيير السياسي، أصبحت مراكز التّفكير تشارك وتساهم بصنع ورسم السياسات، وغدا حضورها في الحياة السياسية ومدى فعاليتها في رسم وصنع السياسات، أحد أبرز المؤشرات على رشدانية وفاعلية السياسات العامّة لتلامس هموم المواطن، ولتستجيب للتّحديات المتعدّدة التي تواجهها.

¹ أميره، بولهام، نهاد، بوزاعة: صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018.

لفترة ليست بعيدة بقي وجود ودور مراكز التفكير حكرًا على الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة، حيث نشطت في مجالات متعددة، ومن أبرزها وضع الخطط الاستراتيجية للدول خارج حدودها، واعتبرت أحد فواعل رسم وتحديد أولويات السياسة العامة.¹

وعلى العكس والنقيض من ذلك، فإن دور هذه المراكز في الدول النامية، وتحديدًا بالوطن العربي ضعيف وغير فعال بالشكل المطلوب، ولا يساهم في عملية صناعة القرار السياسي ورسم السياسات العامة، وما زال حقل الاهتمام بكرًا في دول العالم العربي، مع أنه مع منتصف القرن العشرين بدأ نشاط في ضرورة وجود هذه المراكز وانتشرت في أغلب دول العالم العربي، إلا أن دورها ما زال محدودًا نتيجة لعدة عوامل، منها ما له علاقة بفهم السياسات العامة في العالم العربي، أو ما له علاقة بطبيعة النظم السياسية القائمة وآليات صنع القرار، مضافًا لها حداثة التجربة التي تخص مراكز التفكير في العالم العربي.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد لعبت مؤسسات التفكير دورًا بارزًا وبكرًا في إدارة الشأن العام للحياة السياسية الفلسطينية، كما أنها كانت سابقة لوجود السلطة السياسية؛ ولذا تعتبر التجربة الفلسطينية تجربة متقدمة فيما يتعلق بدور مراكز التفكير، ومدى تأثيرها في المشهد السياسي.

مع تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م، تم تشكيل العديد من المؤسسات، والتي عرفت باسم مؤسسات المجتمع المدني (NGO,S) والتي هدفت إلى التأثير في السياسات العامة للسلطة الفلسطينية من خلال عدة مجالات، أولها على مستوى المجتمع من خلال تويب الأجنات الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، بعدة أشكال ومن خلال عدة برامج، والثاني التأثير في السياسات العامة للسلطة الفلسطينية، أو ما تطلق عليه المؤسسات، إدارة الصراع الاجتماعي الاقتصادي مع السلطة الفلسطينية.

¹ زواوي، كريمة: دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة العربي بن مهيدي—ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

على الرغم من العدد الكبير وحجم الانفاق المالي الذي امتلكته مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، إلا أنها عانت من إشكالية عدم فاعليتها كمؤسسات تفكير، وهذا يعود إلى عدّة قضايا:

أولاً: طبيعة الدور الذي تقوم به.

ثانياً: تنافسها مع السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: طبيعة تمويلها.

مشكلة الدراسة

تعتبر السياسة العامّة جوهر وأساس العمل الحكومي الرّسمي، الذي يظهر توجهات الدّولة وتطلعاتها وأساليبها في إحداث التّغيير والتّطور، فهي تشمل وتبحث في مواضيع تهتم جميع المواطنين بالدولة، وقد تكون المانع والمقيد لإحداث التّتمية أو التّقدم المنشود، وفي ظلّ تعاظم دور الدّولة العصرية الحديثة؛ فإنّ السياسة العامّة تلعب دوراً أساسياً في بلورة الإرادة الجماعية من خلال تنظيم وتخطيط وتنسيق جوانب الحياة كافّة، وصناعتها من الأمور المهمّة بالنسبة لصانع القرار، فهي تدخل في جميع نواحي الحياة التي تهتم المجتمع، من اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها من الأمور المهمّة، وهناك الكثير ممن يؤثرون ويساهمون في رسم وصنع السياسات العامّة.

وتعتبر مراكز التّفكير من أهمّ المراكز والمؤسسات التي تساهم في ذلك، ولمراكز التّفكير دور ريادي في توجيه الحكومة وصانع القرار فهي تقدّم المشاريع الحيوية التي تتّصل بالدولة والمجتمع والفرد، وهي تعكس ما يجب أن تكون عليه الدّولة، وتضع بين صانع القرار حاجات ومشاكل المجتمع، وتضع الحلول والمقترحات لحلّ هذه المشاكل، وتقدّم المعلومات اللازمة له، وبالرغم من أهميّة مراكز التّفكير ودورها في صناعة ورسم السياسة العامّة، إلا أنّ العلاقة بين مراكز التّفكير وصانع القرار الفلسطيني واهية وضعيفة جرّاء الوضع الفلسطيني الخاص، وعدم وجود دولة وسيادة للسلطة الفلسطينية، ولم يصل إلى المستوى المطلوب، ولم تجد الأرضية

الخصبة والظروف المناسبة لمزاولة نشاطها، كما أنّ طبيعة النظام السياسي و البيئة السياسية الفلسطينية، لم يكن فيها الحيويّة والنشاط بميدان البحث والتّفكير والمشورة؛ بسبب غياب الدولة، وبالتالي غياب مؤسسات التّفكير، ويعتبر ضعيفاً إن لم يكن معدوماً لدى مؤسسات السّطة الفلسطينية؛ لذا فإنّ مشكلة الدّراسة تركز على الإجابة على سؤال:

ما مدى تأثير مراكز الفكر في صنع السياسة العامّة لدى السّطة الفلسطينية؟

أسئلة الدّراسة

ستجيب الدّراسة من خلال فصولها على الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس: ما هي أسباب عدم فعالية مراكز الفكر في رسم السياسات العامة لدى السّطة الفلسطينية؟

ينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعيّة التالية:

- ما هي خصوصية السياسات العامّة الفلسطينية وما مراحل تطورها؟
- ما هي طبيعة ومميزات مراكز التّفكير الفلسطينية ونشأتها وأنواعها ومصد تمويلها؟
- ما الدور الذي لعبته مراكز التّفكير الفلسطينية برسم السياسات فيما يتعلّق بالشأن العام؟

أهمية الدّراسة

تظهر أهمية الدّراسة من أهمية العناوين التي تتطرق لها، فهي تعتمد على تبيان أهمية السياسات العامّة وصناعتها بالنسبة للدولة، حيث إنّ السياسات العامة تعتبر الموجه للدولة.

وتزداد أهميّة الدّراسة كونها تسلط الضوء على أهمية مراكز الفكر ودورها في رسم السياسات العامّة؛ لأنّ مراكز الفكر تعتبر أحد الفواعل غير الرّسمية المهمّة في صناعة القرار.

الأهمية الأخرى للدراسة تكمن في العمل الممنهج، والذي يعتمد على التحليل العلمي السليم، ورسم الاستراتيجية والخطة الواضحة، وأهمية المفكرين، والاهتمام بهم، ودورهم في رسم وصنع السياسات العامة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس: التعرف على العوامل والأسباب التي أدت إلى ضعف مساهمة مراكز التفكير في رسم وصنع السياسات العامة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

الأهداف الفرعية

- التعريف بكل من السياسات العامة، ومراكز التفكير، وعلاقة وتكاملية بعضهما ببعض.
- دراسة أسباب عدم توفير الأرض الخصبة، وعدم توفير الدعم الكافي واللازم لمراكز التفكير؛ لأداء دورها بالشكل المطلوب بمساهمتها في رسم السياسات العامة.
- تبيان أهمية مراكز التفكير، ونشأتها، وما لها من دور في تقديم الحلول للمشاكل والمقترحات للدولة في رسمها وصياغتها للسياسات العامة.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على منهج متعدّد الاقترابات، منهج دراسة الحالة، وهو منهج بحثي يهدف إلى التعرف على حالة دراسة واحدة، ودراستها بطريقة تفصيلية دقيقة، عن طريق استخدام بعض الأطر النظرية؛ لتقديم التفسيرات لها، وتقوم دراسة الحالة على التحقيق التجريبي المفصل لواحد أو عدد قليل من الظواهر والأحداث؛ للكشف عن تركيب كلّ حالة، وإلقاء الضوء على خصائص فئة، أو أوسع لظواهر أو أحداث مماثلة، فهذا المنهج يتيح لنا التوصل إلى معلومات شاملة ومفصلة عن الحالة المدروسة، وهي حالة مراكز التفكير، والتركيز على كلّ ما يحيط بها، ودراستها دراسة شمولية مستفيضة، كما يمكن من خلال هذا المنهج ربط وتفسير علاقة الأسباب بالنتائج.

وسيتم استخدام عدّة معايير لقياس مدى فعالية مؤسسات التفكير الفلسطينيّة، ومن أبرزها:

مجموعة من العوامل الخارجيّة

أ. المتغيّرات السياسيّة - المؤسّساتيّة: مدى الحريات المدنيّة والسياسية في البلاد، وجود الطلب السياسي على البحث، خصائص البيروقراطية، ودرجة قدرة الحكومة، درجة الاستقرار السياسي.

ب. وسائل الإعلام: خصائص وسائل الإعلام المحليّة والعلاقات بين منتجي البحوث ووسائل الإعلام.

ج. الروابط السياسيّة: العلاقة العامّة مع مجتمع صناعة السياسات، وبيئة السياسات وانفتاحها على البحث.

العوامل الداخليّة

التي تؤثر على الدّور الذي تلعبه مراكز الفكر والتأثير الذي يمكن أن تولده. العوامل الداخليّة هي في الأساس الموارد التي تحسبها أفرقة النقل التقنية المختلفة نحو توليد التأثير مثل خصائصها التنظيمية، وتعريفات مهمتها وهيكل حوكمتها ومصادر التّمويل وإدارة البحث وأنواع البحوث التي ينتجونها، موارد هم البشرية، وقدرتهم على توظيف كبار العلماء والمحليين والاحتفاظ بهم، وكذلك جودة وموثوقية شبكات المنظّمة.

حدود الدّراسة

الحدود الزمانيّة: ستعتمد هذه الدّراسة على فحص متغيّرات الدّراسة منذ تأسيس مراكز التفكير ولغاية تاريخ إعداد الدّراسة 2019.

الحدود المكانيّة: الإطار الجغرافي الذي ستغطيه هذه الدّراسة يشمل المناطق التي تخضع لسيطرة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

الدّراسات السابقة

دراسة جهاد عوده بعنوان "المعلومات وصناعة القرار الاستراتيجي"، (2018)¹: والتي يتحدّث فيها عن أهمية المعلومات لصانع القرار، وأن هذه المعلومات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية صنع القرار، وأنّ عملية جمع هذه المعلومات من المصادر والوكالات يتطلّب وضع خطة منسقة وشاملة ودقيقة، يتمّ إجراء معالجة لهذه المعلومات من خلال إعادة تقييمها وتفسيرها؛ للوصول إلى الاستنتاجات الصحيحة، والمساهمة بشكل فعال في عملية صنع واتخاذ القرار، وعليه يتطلّب الأمر إيجاد مؤسّسة ذات كفاءة عالية، تعتمد عليها في عملها ومنهجيتها على قاعدة معلومات موثوقة من جهة، واستثمارها بالشكل الأمثل من جهة أخرى لتلبية المتطلبات الأساسية لمؤسسة صنع القرار؛ لذلك سعت الدول كافة، لإيجاد مؤسسات ومراكز أبحاث تعتني بصناعة القرارات وفقاً لأنظمتها، والتراكم المعرفي لها في إدارة شؤونها، ومدى استخدامها للمعلومات والعلوم السائدة، والتي تمكّنها من اتخاذ القرارات الاستراتيجية الفعالة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة.

وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ المعلومات تعتبر ضرورية داخل مؤسسات الدولة، وضرورة تفعيلها بإتباع أفضل الطرق والأساليب؛ لاستخدامها في الاستراتيجيات ومنظمة صنع واتخاذ القرار، لكن الكاتب لم يوضح الأهمية والدور الذي تقوم فيه مراكز التفكير بالشكل المطلوب في جمع هذه المعلومات، وركّز على مؤسسات الدولة في عملية جمع المعلومات وصنع القرار.

دراسة أمنية سالم بعنوان "صناع القرار السياسات العامة"، (2016)²: وتناول الكاتب دور متّخذ القرار وصنع السياسات العامة، وكيفية إدارة متّخذ القرار للأزمات التي تتعرّض لها الدولة، واتّخاذه القرارات الرّشيدة في ظلّ وجود الأزمة، كذلك عملية صناعة القرار، وأنواع القرارات بمختلف الظروف والأوقات سواء أكانت أوقات عادية أو استثنائية، وأوقات الأزمات، وتمّ التّطرق والحديث عن تجربة مراكز الفكر ودعمها لمتّخذ القرار عند صناعة وصياغة السياسات

¹ عوده، جهاد: المعلومات وصناعة القرار الاستراتيجي، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2018.

² سالم، امنيه: صناع القرار السياسات العامة، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2016، ص9-10

العامّة للدولة، حيث تناولت الكاتبة أوراق ونماذج وموجزات سياسات في القضايا المهمة، والتي تحتل الصدارة لدى أجندة متخذ القرار، وجمعت الكاتبة في دراستها حول الجانب النظري والعلمي من خلال تعريف مفهوم القرار وأنواعه، ومراحل صنع واتخاذ القرار، ومن جانب آخر تمّ تقديم نماذج لأوراق تحليل سياسات، وكيفية إعداد ورقة السياسات من خلال إبراز وإظهار أهمية ورقة تحليل السياسات، وأبرز سماتها وخصائصها.

توصّلت الدراسة إلى أهميّة دور مراكز الفكر لمتخذ القرار في اتخاذ قرارات وسياسات رشيدة، وتحديدًا مراكز الفكر الرّسمية التابعة للدولة، وأنّ الدّول المتقدّمة أي دول المؤسسات، تتميّز بحسن اتخاذ القرارات الرشيدة، وتولي العمل البحثي والمعلومات ومراكز الفكر أهميّة كبيرة، وعلى عكس ذلك في الدول النامية التي تعتمد عملية صنع واتخاذ القرار على الفرد الحاكم، أو نخبة وشلة حوله، وأنّ مؤسسات الدّولة تكون شكليّة للديموقراطية، وتسمى الديموقراطية الشكليّة، وبالتالي فإنّ مراكز الفكر في هذه الدول النامية لا تحتل أهمية أو دور في عملية صنع واتخاذ القرار، لكنّ الكاتبة ركزت على دور مؤسسات الدّولة وتطرّق بشكل موجز وسريع حول دور مراكز الفكر والتي تعمل بشكل مستقل.

دراسة بولهام أميره-بوزاعة نهاد بعنوان "صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها"، (2018)¹: تناولت الدراسة دور وأهمية السياسة العامّة كونها حقلاً معرفياً مستقلاً بذاته، ولأنّها تتقاطع مع مختلف العلوم الإنسانيّة والاجتماعية سواء أكانت سياسيّة، أو اقتصادية، أو اجتماعية، كما أنّها تلعب دوراً أساسياً في رسم وتشكيل الحاضر والمستقبل، في سبيل النهوض بالدّولة وتنميتها، وكذلك على أهمية مركز الفكر انطلاقاً من مبدأ أنّ العلوم والمعارف هي أساس التطور في مختلف المجالات، لذلك اتّخذت إسرائيل من البحث العلمي وسيلة لإثبات وجودها وفرض هيمنتها وسيطرتها، حيث تشكّل مراكز الفكر أحد البنيات المؤسّساتية، ويتم الاهتمام بها بشكل كبير جدّاً، كما يتم إعداد وتنفيذ برامج البحث من قبل الأكاديميين والعلماء، وتطرّق الكاتب إلى إنّ المجتمع الإسرائيلي حافل بالمشاكل، وهذا قدّم البيئة الخصبة لهذه المراكز

¹ أميره، بولهام، نهاد، بوزاعة: صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها، مرجع سابق.

لتتبنى تلك القضايا وتخضعها للدراسة والبحث، وأنّ مراكز الفكر تمثل أحد الدلائل على تطور الدولة وتقدّمها وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموماً.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ عملية صنع السياسة العامّة متداخلة ومتشابكة ومعقدة، وتمرّ بعدة مراحل، يساهم في هذه العملية مجموعة فواعل منها الرّسمية والتابعة لمؤسسات الدولة، وتمتّع بسلطات شرعية وصلاحيات قانونية، وفواعل غير رسمية مثل مراكز الفكر التي تتمتع بسلطة العلم والمعرفة، وأنّ دور مراكز الفكر يكون في جميع مراحل صنع السياسة العامة، وأنّ مراكز الفكر في إسرائيل تلعب دوراً رئيساً وبارزاً في وضع وصياغة السياسات الإسرائيلية، وأنّ هناك اهتماماً كبيراً بهذه المراكز بتخصيص ميزانية ضخمة ومستقلة لها، ووجود العديد والكثير من هذه المراكز في إسرائيل نظراً لأهميتها وتأثيرها في بيئة صنع السياسة العامّة، تناول الكاتب دور مراكز الفكر في إسرائيل بشكل مفصّل، وبيّن أهميتها ودورها ومدى اهتمام إسرائيل بها لما لها من أهميّة.

دراسة خالد وليد محمود بعنوان "دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر" (2013)¹: تحدّثت هذه الدّراسة عن مراكز الفكر وتطورها وتزايد الاهتمام بها في الدّول المتقدّمة وثمّ في الدّول العربية النامية، وأخذ هذا الاهتمام بالتزايد والظهور في العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما تناولت استنتجت أن الاهتمام ووجود مراكز الفكر لدى الدّول يدل على تقدّمها، واستشراق هذه الدّول لآفاق المستقبل.

وأصبح للمراكز البحثيّة دور رئيس ومتقدّم في قيادة السياسات العامة، كما أصبحت هذه المراكز جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي التّتموي في العديد من البلدان المتقدّمة، وارتقاء المراكز البحثيّة إلى حدّ أصبحت فيه من الفاعلين في رسم التّوجهات السياسيّة والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، وأحد المؤثرين فيها، وذلك من خلال توظيف البحث العلمي ومراكز الفكر في خدمة قضايا المجتمع بتقديم الرّؤى وطرح البدائل والخيارات بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم

¹ محمود، خالد: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، 2013، ص1-3.

السياسات العامّة، وعلى صعيد الدّول العربيّة أصبح هناك اهتمام متنامي بهذه المراكز، ولكنّها لم تصل إلى مستوى الدّول المتقدّمة ولم تقدّم المستوى المطلوب منها؛ وذلك بسبب المعوقات والتّحديات التي تواجهها، وأنّها لم تتبوأ مكانها الحقيقي، وأنّ دورها باهتاً وضعيفاً وغير فاعل في عمليّة التّناميّة المجتمعيّة بأبعادها كافّة، وأنّ السّبب في ذلك ليس عجزاً من هذه المراكز بل نتيجة المعوقات الكثيرة المحيطة بها، وذلك بحكم وطبيعة الحياة السياسيّة العربيّة وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به كما هو بالدول المتقدّمة كالولايات المتحدّة الأمريكيّة والغرب.

توصّلت هذه الدّراسة إلى أنّ مراكز البحوث والفكر والدراسات في الوطن العربي لم تقدّم ما هو مطلوب منها، وأنّها بحاجة إلى الاهتمام بها أكثر مما هو عليه الآن، وإعادة النّظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، وكذلك إعادة النّظر في دورها التّتموي وتحليل السياسات ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، وضرورة توفير بيئة ديمقراطية للقائمين على هذه المراكز، وأن يكون هناك تواصل بينها وبين غيرها من مراكز الفكر من جهة، وبينها وبين صانع القرار من جهة أخرى.

تناول الكاتب دور مراكز الفكر والبحث العلمي بشكل مفصّل وواضح، وأوضح أبرز المعوقات التي تواجه عمل هذه المراكز، وبيّن أهميّة هذه المراكز والتي تساعد وبشكل كبير في تقدّم الأمم، وقدمت الدراسة الاقتراحات والتّوصيات الواجب اتباعها؛ لتنشيط وتفعيل عمل ودور هذه المركز في الدول العربيّة.

دراسة رانجة زكية بعنوان "دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think Tanks في ترشيد السياسات العامّة في الدّول العربيّة" (2015)¹: تناولت هذه الدّراسة أهمية البحث العلمي، وأنّه ساهم بتطور ونهوض وتقدّم الأمم نتيجة اهتمام هذه الدول بالعلم والعلماء، بالإضافة إلى أنّ مراكز الفكر تقوم عادة بالمشاركة في صنع السياسات العامّة للدول، وذلك من خلال الأسس الفكريّة والفلسفيّة والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والسياسات الرئيسيّة.

¹ زكية، رانجة: دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think Tanks في ترشيد السياسات العامّة في الدول العربيّة، المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2015.

وتطوّرت الدّراسة إلى تطور وأهمية مراكز الفكر في الدّول المتقدّمة كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدّمت هذه المراكز خدمات كبيرة للمؤسسات العامة، من خلال رفع مستوى الكفاءات وتأهيل كوادر متخصصة لتدخل في العمل الحكومي.

وفي العالم العربي تعدّ مراكز البحث العلمي والفكر حديثة النشأة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبالرغم من ازدياد عدد هذه المراكز بالبلدان العربية إلا أنّها غير فعّالة بالشكل المطلوب والكافي لأداء دورها، كما أنّه لا يوجد تفاعل بين هذه المراكز من جهة وبين صناع القرار أو عامة المواطنين من جهة أخرى، كما أنّ تأسيس مراكز الفكر كانت مقترنة ولفترة قريبة بانتمائها إلى الحكومات، والتي تقوم بتأسيسها وتمويلها، وبالتالي تقوم بالتأثير عليها وعلى نشاطها؛ لتظهر الحاجة إلى تأسيس مراكز غير حكوميّة ويكون ارتباطها بالمجتمع المدني، وذلك بازدياد الوعي للرأي العام بضرورة تطوير الأبحاث العلميّة لما لها من دور في تقدّم وتطور المجتمعات.

توصلت الدّراسة إلى أنّ هناك مجموعة من الصعوبات التي تعيق عمل هذه المراكز، وأهمّ هذه المعوقات هو تمويلها، وإن وجد التّمول وخصوصاً إذا كان من الحكومة فإنّه يحدّ من استقلالية هذه المراكز وهذا يجعلها مقيدة وغير محايدة، وكذلك لا يوجد تقارب بين مراكز الفكر وصانع القرار بسبب بنية وطبيعة الأنظمة العربية، وطبيعة الجهاز البيروقراطي في الدّول العربية، وأن هذه الأنظمة تؤمن بالقوة العسكريّة للحفاظ على مكانتها، ولا تواكب عالم اليوم الذي يتطلّب قوة الفكر التي تعتمد عليه الدّول المتقدّمة.

تطرق الكاتب للحديث عن المعوقات التي تساهم في الحدّ من مساهمة مراكز البحث والفكر في رسم وصنع السياسات العامّة في الدول العربية، ولكنّه لم يقدّم الحلول والمقترحات التي من الممكن القيام بها لتفعيل دور هذه المراكز ورفع مساهمتها بالشكل الأمثل في رسم هذه السياسات وصنعها.

دراسة سامي الخزندار، طارق الأسعد بعنوان "دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة" (2012)¹: وأشارت هذه الدراسة إلى تقدّم الأمم ونهضتها مرهون بعوامل عديدة وأهم هذه العوامل هو الاهتمام بالبحث العلمي، من هنا فإنّ الأهمية بالبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته وأدواته سواء أكانت جامعات أو مراكز الأبحاث والدراسات، سواء أكانت هذه المراكز حكوميّة أو خاصة، كما أنّ هذه المراكز أصبحت ظاهرة عالميّة وفاعلاً أساسياً في عمليّة صنع القرار وإعداد السياسات العامّة للدول.

وبيّنت الدّراسة نشأة وتطور هذه المراكز، وأنها ظاهرة حديثة حيث كانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديداً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذت بالظهور بمختلف دول العالم. كما يشير الباحث إلى أنّ هذه المراكز لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهماً ليس فقط في تقديم التقنيات والعلم، وإنما أيضاً في تطوير نظم التّعليم والسياسات المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية، ومراكز الفكر في الدّول المتقدّمة لم يعد دورها ثانويّاً، وإنما دوراً أساسياً في رسم السياسات وترشيد عملية اتخاذ القرار.

ووضّح الكاتب أنّ هناك أموراً حديثة أصبحت مراكز البحث والتّفكير القيام بها هي ممارسة "الدبلوماسية الأكاديمية"، وهي أن يرسل بعض الخبراء والأكاديميين العاملين في مراكز الفكر من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة معيّنة، وبيّن الباحث هذا الدور من خلال مثال اتّفاقية أوسلو، حيث قام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو PRIO بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ دور مراكز الأبحاث والدراسات هو جزء أساسي من نشاط البحث العلمي، وأنها ضرورية لنجاح صنع السياسات العامة وتطبيقها في الدّولة والمجتمع، كما تعتبر مراكز الفكر والأبحاث هي شكل من أشكال ممارسة "التّفكير الجمعي" أو الجماعي بين الباحثين والخبراء للتحليل العلمي للمشكلات أو الأزّمة وتقديم الحلول العلميّة والابداعية لحلها.

¹ الخزندار، سامي، الأسعد، طارق: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاثر السياسة والقانون، الجامعة الهاشمية، الاردن، عدد6، 2012.

دراسة كريمة زاوي بعنوان "دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية"، (2015)¹: تناولت هذه الدراسة الحاجة التي دعت إلى أهمية وجود غرف التفكير واهتمام الدول بها، ومنها العولمة وثورة الاتصالات والتغيير السياسي، فأخذت هذه الغرف والمراكز تنتشر في العديد من دول العالم، وذلك نظراً لتزايد الدور المطلوب منها في التحليل والدراسة والمشاركة في صنع السياسة العامة.

وفي هذه الدراسة يتناول الباحث الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لاهتمامها بمثل هذه المراكز، وأصبحت غرف التفكير في أمريكا تؤدي دوراً بارزاً في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، وإعداد الدراسات وتحليل السياسات العامة، وتقديم المشورة والنصح لصناع القرار، كما أصبحت عاملاً مهماً وفعالاً في تحديد أولويات القضايا الاستراتيجية التي توجه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه المراكز أصبح لها تأثير سواء أكان مباشراً أو غير مباشر على مراكز صنع القرار، على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تساعد غرف التفكير أثناء أدائها وقيامها بعملها على خلق رأي عام فعال وإيجابي تجاه كل ما يحيط به من قضايا.

توصلت الدراسة إلى أن غرف التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية تحظى باهتمام كبير جداً، وأن لها دوراً بارزاً ورئيساً في صنع السياسة العامة، فهي تقوم بتقديم النصح والمشورة، إضافة إلى المعلومات والبيانات، كما أنها تشارك بإعداد الأجندة السياسية، وتأثير دور هذه المراكز بصفة كبيرة في الولايات المتحدة هو على مستوى السياسة الخارجية، وذلك من خلال تأمين الدولة (أمريكا) لمجموعة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة والعمل على تقديم الأفكار والتصورات حول السياسة الخارجية.

يرحى الباحث من خلال الدراسات السابقة مدى أهمية المراكز البحثية والفكرية لدى الدول المتقدمة، ومدى الاهتمام التي توليه الحكومات في هذه الدول لهذه المراكز، إضافة إلى مساهمة وفعالية هذه المراكز البحثية والفكرية في عملية رسم السياسات العامة ومشاركتها مع مراكز صنع القرار لهذه الدول، أما في الدول العربية والنامية فإن الاهتمام بدأ يزيد ويتنامى لهذه

¹ زاوي، كريمة: دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق.

المراكز ولكن لم يصل الى الصورة المطلوبة كما هو في الدول المتقدمة، كما ان مشاركتها في صنع القرار ورسم السياسات العامة هي بدرجة اقل بكثير مما عليه الدول المتقدمة.

الإطار المفاهيمي والنظري

أولاً: السياسات العامة

مصطلح السياسة العامة حاله كحال العديد من مصطلحات العلوم الإنسانية، غير محدد المقصد والتعريف، وهناك مجموعة من التعاريف لهذا المصطلح، فقد عرفها ايرا أشاركنسكي بأنها مجموعة من القرارات التي تصدرها وتقوم بها الحكومة، وأن هذه القرارات ترسم حياة المواطنين.

وكذلك عرفتھا الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها السياسات العامة هي مجموعة من الاهداف ويصاحب هذه الاهداف قرارات متعددة او مجموعة من البرامج الاساسية ومن خلال هذه القرارات او البرامج الأساسية يتم تحديد كيف تصنع هذه الاهداف وكيفية تنفيذها.

كما عرفها توماس داي بأنها هدف أو أكثر مع مجموعة من الأفعال تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف مع توفر إعلان النية حولها.

ويعرفها ريكان ندلي بأنها ما تقرّر الحكومة القيام به وفعله أو عدم فعله، وأن الحكومات تتدخل في عدّة أمور وبمختلف الجوانب، فالحكومات تدير النزاعات الاجتماعية، وتنتج الخبرات، وكذلك تقوم بتوزيع الخدمات المادية¹.

من خلال تناولنا لمجموعة من التعاريف، يرى الباحث أنّ التعريف الأكثر عموميّة وشمولية ويفيد هذه الدّراسة، هو تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية.

¹ سالم، امنيه: صناع القرار السياسات العامة، مرجع سابق.

ثانيًا: مراكز التفكير (Think Tanks)

هي مراكز ومؤسسات بحثية تهتم بأبحاث السياسات العامة وتحليلها، ودورها الأساسي والرئيس هو القيام بالبحوث والدراسات بمختلف المجالات، بما يخدم السياسات العامة للدولة، فهي توفر المعلومات وتقوم بتقديمها بطريقة موثوقة ومفهومة؛ لتساعد صانع القرار سواء في الجهات الرسمية وغير الرسمية (مؤسسات، شركات، أحزاب) باتخاذ القرارات المناسبة، وكذلك تقوم بتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات بصورة عامة.¹

ثالثًا: مراكز التفكير والسياسات العامة والعلاقة بينهما

أصبحت العلاقة بين مراكز التفكير وصانعي السياسات العامة علاقة تكاملية، وخصوصا في الدول المتقدمة، بحيث يكمل كلا منهما الآخر، ولا يمكن لأي دولة أو حكومة الاستغناء عن هذه المراكز لوضع أي سياسية عامة واضحة دقيقة ولها القدرة على تجاوز الصعاب، والتغلب على المشاكل، وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث إن الدراسات التي تقدمها مراكز التفكير تعتبر من أهم المصادر لصانع القرار، فهي تتميز بالدقة والموضوعية وحدثة المعلومات، وتقوم باستخدام أساليب البحث العلمي في حل المشكلات، وتؤمن هذه المراكز لصانعي السياسات العامة قاعدة من البيانات والمعلومات، إضافة إلى توفيقها للبحوث والتقارير والتحليلات والتي تمكن صانعي السياسات من تحديد المشكلات وتحديد البدائل لها، وهناك يصبح من السهل على صانع القرار المفاضلة بين البدائل واختيار سياسات أكثر ارتباطاً بالواقع، كما أن مراكز التفكير تساعد على رفع مستوى الكفاءات، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة بالمؤسسات العامة، حيث يكون هناك تأثير متبادل بين صانعي السياسات العامة ومراكز التفكير، فالباحثين يسعون لتطوير أنفسهم وأفكارهم للوصول إلى السلطة، والعكس تمامًا أفراد داخل السلطة يريدون دعم مواقفهم وآرائهم وممارساتهم بالتحليل المعمق من خلال مراكز الفكر.

¹ النصر، صالح بن عبد العزيز: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث (نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015.

كما أنّ مراكز الفكر لها دور رئيس وأساسي بعقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصانعي السياسات؛ لتخفيف احتمال الفشل في وضع السياسة العامة للدولة، إضافة إلى لعب مراكز التفكير بدور الوسيط أو قناة اتصال غير رسمية بين كبار صانعي السياسات العامة، وبعض الأطراف الخارجية؛ وذلك من أجل معرفة آرائها السياسية وطبيعة اهتمامها، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات التي تقوم مراكز الفكر بالدعوة إليها، من خلال هذه الأدوار وهذه العلاقة التكاملية جعلت مراكز الفكر نفسها عنصراً بارزاً لا يمكن الاستغناء عنه برسم السياسات العامة¹.

فرضية الدراسة

مراكز التفكير في فلسطين لا تساهم بشكل فاعل في رسم السياسات العامة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، فمؤسسات التفكير لا ترتبط بعلاقة تفاعل وتأثر وتأثير مع مؤسسات صنع القرار بشكل عام ولا النخب القيادية في مؤسسة السلّطة بشكل خاص.

ويعود السبب وراء تهميش وغياب دور هذه المراكز إلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وغياب المنهجية العلمية عن إدارة السلّطة.

فصول الدراسة

تتكون الدراسة من أربعة فصول:

الفصل الأول: خطة ومفاهيم الدراسة

يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار للدراسة والمفاهيم الرئيسة للدراسة، من خلال تعريف كل من مراكز التفكير والسياسات العامة ودراسة العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: السياسات العامة ومراكز التفكير، نشأتها وأنواعها

نشأت السياسات العامة: الاهتمام بالمجتمع وقضاياها كان من أكثر القضايا التي يهتم بها الفلاسفة والمفكرين السياسيين والعلماء، واستمر هذا الاهتمام لمنتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت

¹ أميره، بولهام، نهاد، بوزاعة: صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها، مرجع سابق.

الكثير من الجمعيات الأوروبية تدرس السياسة فرع من فروع الفلسفة، اقتصر على دراسة السياسة ذاتها ولم تهتم بالسياسة العامة، ولكن مع مرور الوقت أخذ علم السياسة يتبلور، وأصبح فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية بعد استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية.

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة والتركيز على مفهومها والتبصر في أهدافها، وفي خمسينيات القرن العشرين اكتسب علم السياسة معناها الاصطلاحي علمياً على يد العالم السياسي "هارولد لازويل" والذي تناول في كتابه "من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ كيف؟" جوهر العمليات المتبادلة والقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها.¹

أنواع السياسات العامة

هناك أربعة أنواع من السياسات العامة وهي:

1. السياسة العامة الاستخراجية: بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، فإنّ هذا النظام سواء أكان بسيطاً أو معقداً يقوم باستخراج الموارد من بيئتها، وتعتبر الضرائب من أكثر وأهم أنواع الاستخراج للموارد انتشاراً بالدول العصرية.

2. السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع: وهي تخصيص للوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والخدمات والسلع وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع؛ للاستفادة منها، ويقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصل عليها المجتمع.

3. السياسات العامة التنظيمية: والمتمثلة بممارسة النظام السياسي للضبط والرقابة لمختلف الأنشطة والسلوكيات للالتزام لما فيه المصلحة العامة.

¹ أم الخير، قديش: القيادة الادارية وتأثيرها في رسم السياسات العامة، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2014-2015م.

4. السياسة العامة الرمزية: وتهدف النظم السياسية من هذه السياسات بتعبئة الجماهير وزيادة ورفع حماسهم الوطنية، والهدف منها تحسين نوايا المواطنين بقيادتهم، والإيمان ببرامجهم السياسية.¹

نشأت مراكز التفكير

هناك اختلاف من الباحثين والمؤرخين بتحديد نشأت وظهور مراكز التفكير، منهم من يقول إنها نشأت بالقرن الثامن عشر، وتحديدًا في بريطانيا عام 1830، وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، وهناك من يربط نشأتها بعام 1884 وهو عام تأسيس الجمعية الفابية البريطانية والتي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية، حيث تم تقسيم مراحل ظهور هذه المراكز إلى خمسة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة من عام 1910 وهو أول ظهور لمركز أبحاث أمريكية، وكان يسمى معهد كارنيجي للسلام، وامتدت هذه المرحلة لعام 1930 وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الثانية: تنحصر هذه المرحلة ما بين اعوام 1930_1951 وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ظهور منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات العالمية.

المرحلة الثالثة: بداية هذه المرحلة كانت من عام 1951 وتشكلت في هذه المرحلة ما نسبته 91% من هذه المراكز في أوروبا وأمريكا.

المرحلة الرابعة: امتدت هذه المرحلة من عام 1989 وهو العام الذي كان نهاية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى عام 2000، وهو عام بداية ظهور عصر العولمة.

¹ زغرات، مهدي، دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

المرحلة الخامسة: بدأت هذه المرحلة من عام 2001 ولا تزال حتى وقتنا الحالي ويطلق على هذه المرحلة الحرب العالمية على الإرهاب.¹

أنواع مراكز التفكير: وهناك ثلاثة معايير للتمييز بين أنواع مراكز التفكير وهي

المعيار الأول: معيار التمويل وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى:

أ. مراكز بحثية حكومية مثل معهد البنك الدولي والدوائر الملكية المتحدة لدراسات الأمن والدفاع في بريطانيا ومعهد دائرة بحوث الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. مراكز بحثية أكاديمية سواء أكانت هذه المراكز تابعة للجامعات أو اعتمادها على جامعيين في عملها كعهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد.

ج. مراكز بحثية خاصة سواء أكانت تعمل لتقديم النفع العام أو تقوم بدراسات لتقديمها للجهات التي عملت على تأسيسها كالشركات.

المعيار الثاني: معيار الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى

أ. مراكز بحثية ليبرالية.

ب. مراكز بحثية محافظة (دينية، قومية، اجتماعية).

ج. مراكز بحثية يسارية.

د. مراكز بحثية مستقلة فكرياً.

المعيار الثالث: معيار الاستقلالية وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى:

أ. مراكز بحثية مستقلة.

¹ مركز البيان للدراسات والتخطيط: دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، أيار

ب. مراكز بحثية شبه مستقلة.

ج. مراكز بحثية جامعية.

د. مراكز بحثية حزبية.

هـ. مراكز بحثية حكومية.¹

الفصل الثالث: مراكز التفكير الفلسطينية: الخصوصية والإشكاليات وطبيعة علاقتها مع السلطة

أهم ما يميز مراكز التفكير غير تقديم المشورة هي المساهمة الفعلية في عملية صنع القرار واستقطاب أصحاب الخبرة والباحثين والمتخصصين لتقديم هذه النصيحة والمشورة لصانع القرار، ولكن بالمجتمع الفلسطيني علاقة البحث العلمي ومراكز التفكير مع صانع القرار ضعيفة وواهية جداً، حيث إنّ خصوصية الوضع الفلسطيني وعدم وجود دولة مستقلة ذات سيادة مطلقة كان لها الأثر في ضعف وقلة مساهمة هذه المراكز في صنع القرار.

حيث كان الدافع إلى تأسيس مراكز البحث العلمي الفلسطينية، هو الرد على المفكرين والكتاب الصهاينة في العالم، وتحديدًا في أوروبا وأمريكا على أسئلة النكبة والإسهام في تطوير الأفكار التي تساعد حركات التحرر الوطنية الفلسطينية على الكفاح بالإضافة إلى العمل الميداني السياسي العالمي، من خلال إعداد أوراق بحثية لتقديمها بالمؤتمرات الدولية؛ لمواجهة الإعلام الغربي المؤيد لإسرائيل، ودحض الرواية الصهيونية عن فلسطين وتاريخها القديم.

تاريخياً ظهرت وبرزت مؤسسات البحث العلمي الفلسطيني في عام 1963، عندما ظهرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ثمّ بعد ذلك مركز الأبحاث، وتم تأسيسه عام 1965 ومركز التخطيط عام 1968، وكان هذين المركزين تابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان لهذه المراكز دور بارز في إعلاء صوت الفلسطينيين، والدفاع عن حقوقهم وروايتهم التاريخية، حيث

¹ فتاح، توميد: مراكز الفكر وتأثيرها في صنع السياسة العامة في إقليم كردستان (دراسة نقدية)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 3، آب 2016.

كان هناك عدد كبير من المنشورات لهذه المراكز، فنشر مركز الأبحاث ما يقارب 360 كتاباً مترجماً وسياسياً وتوثيقياً عن فلسطين، كما نشرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية نحو 700 كتاب وثلاث مجلات بمختلف اللغات الانجليزية والفرنسية.

كما أنّ هناك نشرة كانت تقوم المؤسسة بإعدادها بترجمة الدراسات والتقارير الإسرائيلية ليتم وضعها وتزويدها لصانع القرار العربي والفلسطيني، وبلغ عدد هذه المراكز في فلسطين حتى عام 2017 34 مركزاً.

تعاني هذه المراكز من مجموعة من الإشكاليات والتحديات، فقلة الاهتمام بالتفكير الاستراتيجي وتركيز القيادة الفلسطينية منصباً على المجال الإعلامي والتعبوي أكثر منه على مراكز الأبحاث، كما أنّ التفكير العلمي في فلسطين لم يصل إلى الثقافة العامة، وصانع القرار الفلسطيني يعتمد في قراره على المعلومات التي يتم تزويده بها بمن يثق بهم بغض النظر عن صحة المعلومات أو حقيقتها، بالإضافة إلى أنّ صاحب القرار لا يعتمد على هذه المراكز في عملية صنع القرار.

الفصل الرابع: مراكز التفكير الفلسطينية ودورها برسم السياسات العامة ومدى استجابة صانع القرار لها

قلة الاهتمام والخبرة بالتفكير الاستراتيجي وبمراكز التفكير الفلسطينية، ولدى القيادة وصانع القرار يشكل نقطة ضعف للتعامل مع التحديات والمخاطر التي تواجه الحالة الفلسطينية، وتقلّ قدرة هذه القيادة على الاستفادة من استغلال الفرص في حال توفرها.

حيث إنّ مراكز الأبحاث والتفكير ليست قريبة من السلطات الحاكمة أو الفصائل السياسية، حتى لو كانت قريبة فهي ليست مؤثرة لصانع القرار.

فالحالة والثقافة الفلسطينية لم تعدّ على مثل هذه الأدوات، فلم يكن هناك أي دور فعال لهذه المراكز، فصانع القرار والحاكم هو شخص أو مجموعة من الأشخاص يقومون بإدارة الشأن السياسي بعيداً عن مؤسسات ومراكز التفكير، أو خبراء أكاديميين، إضافة إلى أنّ مراكز

الدراسات والتفكير الفلسطينية هي جديدة على المشهد الفلسطيني بالتأثير بالقرار السياسي، وتزايد ظهورها وبشكل ملحوظ بعد قيام السلطة الفلسطينية وتأسيس مجموعة من مراكز الأبحاث والتي تحاول أن يكون لها دور وتأثير بالقرار الفلسطيني.¹

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار - قضية فلسطين نموذجا، حلقة نقاش، بيروت، لبنان، 2018.

الفصل الثاني

السياسات العامة ومراكز التفكير ونشأتها وأنواعها

الفصل الثاني

السياسات العامة ومراكز التفكير ونشأتها وأنواعها

يتناول هذا الفصل نبذة عن الحياة العلمية والفكرية بالوطن العربي وتطور الثقافة والفكر، وكذلك الحديث عن المجتمع المدني ومكوناته، وتحديدًا مراكز التفكير في فلسطين قبل نشوء السّلاطة الوطنيّة الفلسطينيّة كونها جزءًا من الوطن العربي، حيث سيتم التطرق إلى نشأة وطبيعة هذه المراكز ونشأتها وأنواعها:

الحياة العلمية والفكرية

الحضارة والثقافة والفكر العربي لم يندثر ولم ينقطع، بالرغم من تعرض الوطن العربي للغزو والاستعمار والنكبات، وهذا الفكر تفاوت من عصر إلى عصر وذلك تبعًا للظروف التي مر بها الوطن العربي وتحديدًا الظروف السياسية.

فالحركة الفكرية والعلمية والثقافية ازدهرت في شتى المجالات المختلفة من دينية وسياسية واجتماعية، ومما زاد من ازدهار هذا الفكر وتطور الحضارة هو الانفتاح على الحضارة الغربية، ولكن رافق هذا الانفتاح الغزو الفكري والثقافي الغربي للعرب، ونتيجة لهذا الغزو الغربي قام العرب بالنهوض للتصدي له بالعمل على حماية التراث والتمسك بالأجداد، وهناك مجموعة من العوامل ساعدت على ازدهار الحركة الفكرية وهي:

أولاً: الاستعمار: حيث إن الاستعمار الفرنسي والانكليزي لفت العرب إلى التطور الهائل والسريع الذي وصل إليه الغرب، ومن هنا أخذ العرب بضرورة الاهتمام بالفكر والتقدم الحضاري، فقاموا بإدخال العلوم الحديثة إلى مناهجهم الدراسية، خصوصًا إذا كانت هذه المناهج لا تتعارض مع الدين، وكان لذلك الأثر الكبير بالتقدم العلمي وإخراج طبقة مثقفة من الشعب.

ثانيًا: البعثات العلمية إلى أوروبا: لقد أيقن الحكام العرب التطور والتقدم الذي وصل إليه الغرب، ولذلك أدركوا أهمية العلوم الحديثة وما لها من دور كبير بالتقدم والنهوض، وخصوصًا أن العلماء العرب يهتمون وبشكل أساسي بالعلوم الدينية والعربية، فقام محمد علي قسبة بإدخال

العلوم الحديثة على المدارس الحديثة التي انشأها، إضافة إلى ذلك قام بإرسال الطلبة والبعثات العلمية العربية إلى أوروبا، كما قام باستقدام العلماء الأجانب في المدارس المختلفة والحديثة لتعليم الطلبة العرب، فكانت هذه البعثات لها الدور الكبير بالانفتاح على الحضارة الغربية، حيث تم ترجمة العديد من الكتب والمؤلفات العلمية للغة العربية وهذا كله ساهم وساعد على التطور والتقدم الحضاري والفكري العربي.

ثالثا: إنشاء المدارس والمراكز الفكرية الحديثة: إن مراكز الفكر والمدارس التي تأسست وتكونت كان اهتمامها يقتصر على تدريس العلوم الدينية من فقه وحفظ القرآن، إضافة إلى الاهتمام بتعلم علوم اللغة العربية من نحو وبلاغة وغيرها من هذه العلوم، إلا أن هذه العلوم لم تعد كافية لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي من الاستعمار، ولم تعد قادرة على مواكبة التطور الذي يحدث في أوروبا، لذلك تم إنشاء هذه المراكز والمدارس الحديثة فانتشرت في بلاد الشام ومصر وغيرها من دول الوطن العربي.

رابعا: الاهتمام بإنشاء المجامع والجمعيات العلمية والأدبية: تم إنشاء هذه الجمعيات العلمية في بلاد الشام بالقرن التاسع عشر، وتم إنشاء الجمعيات العلمية والمعاهد العلمية بمختلف أرجاء الوطن العربي.¹

نتيجة للتقدم الفكري والاهتمام بنشر العلم والمعرفة ظهر في الفكر السياسي الحديث نشوء المجتمع المدني، واخذ بالتطور بسياق انتقال أوروبا من النمط الزراعي الإقطاعي إلى نمط التجارة والصناعة، وعبر الصراع وتناقض متعدد الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بدأ بالبروز في القرنين الخامس والسادس عشر، وفي هذه المرحلة والتطور تولدت أفكار جديدة، والمدارس الفلسفية معلنة عصر جديد للبشرية نتيجة للتقدم الفكري والمعرفي، عصر الحداثة والنهضة والتتوير، عصر المجتمع المدني والديموقراطية.

¹ حنايشة، جمال، مساق الفكر العربي الحديث، 2019.

وبالوطن العربي كانت منظمات المجتمع المدني حاضرة منذ زمن بعيد وتعود للدولة الإسلامية، والتي تمثلت بالدواوين، والتي تعتبر شكل من أشكاله، ولكن ونتيجة التقدم بالقارة الأوروبية والانتقال إلى عصر النهضة والتنوير في ظل تقدم العلم والمعرفة وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت مؤسسات المجتمع المدني والتي كانت متمثلة بال نقابات العمالية والمهنية، إضافة إلى الجمعيات التعاونية، وبدأت منظمات المجتمع المدني بالظهور بالدول العربية، حيث وفي بداية ظهورها كانت تأخذ صبغة اجتماعية، وبعضها الآخر صبغة سياسية، وبدأت بالانتشار السريع، فظهرت في مصر في عام 1821، وكذلك في تونس عام 1867، وفي دولة العراق ظهرت في عام 1873، ولبنان عام 1878، وفي فلسطين والأردن معاً عام 1912، وبدأ العالم العربي يشهد ثورة حقيقية في إنشاء وتشكيل الجمعيات والمؤسسات الفكرية في أواسط القرن العشرين، والسبب الرئيس في ذلك هو حالة الانفتاح الفكري والثقافي التي بدأت تنتشر وتغزو العالم العربي نتيجة للصراعات الفكرية التي شهدتها المنطقة العربية، وكذلك الاستفادة من التقدم العملي والمعرفي الحاصل في القارة الأوروبية.¹

وبالتقدم المعرفي والعلمي تميزت القارة الأوروبية بعصرها الحديث بتقدمها المعرفي والتكنولوجيا، وتشكل عصر الحداثة والتي برزت فيها الاكتشافات العلمية والاختراعات، وأدى ذلك بروز العالم الجديد الحديث والقضاء على القديم، وكان شعار عصر الحداثة والمعرفة. المعرفة قوة، وكان للعلم دور حاسم في الإنتاج التدريجي للفلسفة الحديثة، وبهذا التقدم المعرفي والعلمي كان له دور في بروز وظهور المجتمع المدني، فضاء التنوير والعقلانية والعلم والديموقراطية، ونتيجة للثورات التي حدثت بالقارة الأوروبية بالقرن السابع عشر كدول بريطانيا والثورة الفرنسية والألمانية بمنتصف القرن التاسع عشر بمثابة إعلان حقيقي لميلاد عصر النهضة والحداثة.

وبالرغم من انتقال المعرفة والعلم من القارة الأوروبية والتغيرات الجذرية وبروز العولمة بالقرن العشرين، أدى إلى تنامي المجتمع المدني، وبالوطن لم يرتق للمستوى المطلوب لعدم تقدم الدول

¹ المجتمع المدني في العالم العربي - التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013.

العربية في مجال المعرفة، واستمرار سيطرة الأنظمة القديمة من القرن الثالث عشر والتي أغلقت سبل محاولات النهوض والتقدم.¹

السلطة والمجتمع المدني - المفهوم والإطار

المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني في النظرية الغربية الكلاسيكية بأنه حالة من التعاقد بين المجتمع والدولة، هذا عندما يخرج المجتمع من صيغته الطبيعية الي صيغته السياسية، وبهذا تصبح الدولة تتكون من السلطة والمجتمع.

إنّ هذا المفهوم ظهر وبشكل واضح في الأفكار الأساسية التي تضمنتها نظريات العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية عند المفكرين الأوروبيين وتحديداً بالقرنين السادس والسابع عشر، من خلال هذا المفهوم للمجتمع المدني، فأنة يرتكز على استعداد الناس الفطري للاجتماع الذي يقودهم العقل إليه، من أجل تحقيق مصالحهم، وبذلك ومن خلال تحقيق مصالحهم الخاصة يسعون لتحقيق الصالح والنفع العام، ويعبر المجتمع المدني عن حالة التطور للمجتمعات البشرية من مرحلة الحقوق الطبيعية، والتي تتوفر للأفراد في حالة الطبيعة كالحرية والمساواة والعدالة إلى مرحلة الدولة، حيث ونتيجة خشية هؤلاء الأفراد على ضياع هذه الحقوق الطبيعية قرروا إنشاء الدولة من خلال مفهوم العقد الاجتماعي، وبهذا تنازل هؤلاء الأفراد عن بعض حرياتهم مقابل الحفاظ على حقوقهم الطبيعية، وفي هذه الحالة نشأ المجتمع المدني وذلك بعد العقد الاجتماعي، وأفرزت كلا من الدولة والمجتمع.²

بدأ المجتمع المدني يظهر ويعود كأداة تحليلية ومعيارية في فترة الثمانينات، وفي السياق البولندي بالتعامل مع النظرية السياسية وبشكل خاص، وبأوروبا الشرقية بشكل عام، وذلك من أجل فهم وتأطير حركة "التضامن" البولندية في حينه، وكانت هذه الحركة بوصفها تمردا للمجتمع ضد الدولة ووحداية الحزب الواحد، وكانت هذه مرحلة جديدة بدولة بولندا واسباس هذه المرحلة ليس هو الاصلاح الحزبي، ولم يكن كذلك انقلاباً عسكرياً، وإنما كان حراكاً اجتماعياً مدنياً قائماً

¹ الصوراني، غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي وآفاق المستقبل،

<http://hadfnews.ps/post/47361/> تطور مفهوم المجتمع المدني - أزمة المجتمع العربي - وآفاق المستقبل - ج2

² عودة، رمزي: العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني - تغيير نموذج، مؤسسة ملتقى الطلبة، بيت لحم، اكتوبر - 2016.

على تمييز المجتمع عن الدولة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي -المعسكر الاشتراكي- كان من دلالات الانتصار للمجتمع المدني بأوروبا الشرقية، وبدأت تعمم هذه الاداة على بقية الدول التي لم تتحقق فيها الديمقراطية الليبرالية، وخاصة بدول العالم الثالث.

بات المجتمع المدني رداً على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية، وذلك بوجود مرجعية اجتماعية خارج الدولة، والرد على بيروقراطية، وتمركز اتخاذ القرار بالدول الليبرالية، وكذلك رداً على سيطرة السوق على الحياة الاجتماعية والصحة، وكذلك الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث، والتنوع باستخدام المجتمع المدني ما هو إلا تعبيراً عن وجود أزمة سياسية عند حركات التغيير والقوى النقدية، وبداية تاريخ بروز المجتمع المدني هو الانفصال بين الدولة والمجتمع، أما انفصال الفرد وتحوله إلى مواطن بما هو فرد، أو إلى فرد بما هو مواطن، فكان نتيجة الثورة البرجوازية السياسية، فالدولة ليست فرداً واحداً، إنما جامع لأفراد مختلفين، وكان دخول فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسية.

عملية انتقال المجتمع المدني إلى دولة هو نفسه انتقال الفرد إلى المواطن، حيث إنَّ المواطن هو عضو في المجتمع المدني وفي العائلة كذلك، ولكن ما يميز المواطن كمواطن هو قدرته على التفريق والحكم على ما هو خير وما هو شر، وبهذا المستوى فإنَّ الفرد لا يجد حريته في العائلة أو في المجتمع المدني، وإنما يجدها في الدولة، وبهذا تتجاوز الدولة كونها وظيفة خارجية من وظائف المجتمع المدني؛ لتصبح تحقيقاً لمثال أخلاقي، وإنما تصبح ككيان يتحول فيه الأفراد إلى مواطنين، حيث تخلق الدولة اطاراً يستطيع الفرد من خلاله أن يعيش مع مشاكل المجتمع المدني غير المحلولة.

أعضاء ونواب المجتمع المدني عند هيغل هم نواب الجماعات الاهلية والتعاونية بالبرلمان، ويكون المجتمع المدني الممثل برلمانيا في الدولة هو مجتمع مدني منظم، حيث إنَّ الأفراد لا يدخلون الدولة السياسية كأفراد، وإنما يدخلون كجماعات منظمة.¹

¹ بشارة، عزمي: المجتمع المدني، دراسة نقدية، ط6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون ثاني، يناير، 2012.

المبحث الأول: نشأت المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته قبل نشوء السلطنة الفلسطينية

للمجتمع الفلسطيني خصوصية يختلف فيها عن باقي المجتمعات والشعوب، حيث إنه يقع تحت الاحتلال منذ زمن بعيد حتى يومنا هذا، ويضم المجتمع الفلسطيني مجموعتين من التشكيلات (المؤسسات) الاجتماعية:

الأولى: التشكيلات التقليدية وتتكون من البنى ما قبل المدنية، ومن الأمثلة عليها الحمائل والعشائر والعائلات، وكذلك الروابط بمختلف أنواعها كالروابط المدنية والقروية وغيرها.

الثانية: وتسمى التشكيلات الحديثة، كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والمنظمات والمراكز غير الحكومية، ومنظمات خدماتية أخرى، وهذه التشكيلات جميعها فاعلية وموجودة في المجتمع الفلسطيني.¹

في الحالة الفلسطينية هناك تداخل ما بين العام والخاص، والسياسي مع المدني؛ وذلك لأن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وبالتالي لا يوجد دولة وسلطة ذات سيادة يمكن مواجهتها بلورة مجتمع مدني، فالسلطة القائمة هي تحت سلطة احتلال، وهنا يتداخل ما هو سياسي مع ما هو مدني بالتجربة الفلسطينية، فإن الشعب الفلسطيني وبكل مستوياته وفئاته كان ينضم لحركة جماهيرية واحدة، قيادة سياسية، شعب، نقابات، أحزاب وجمعيات لمواجهة المحتل، فالجميع له هدف واحد وهو مقاومة الاحتلال، وليس مواجهة بعضهم البعض، ونتيجة لذلك تبرز خصوصية المجتمع المدني الفلسطيني سواء من حيث تكوينه أو من حيث وظيفته، فالمجتمع المدني الفلسطيني تكون وولد في خضم مقاومة الاستعمار البريطاني والاحتلال الصهيوني، حيث إن ولادته لم تنشأ نتيجة حركة مطلبية اقتصادية أو اجتماعية، إنما ولد في إطار حركة جماهيرية سياسية تسعى للتحرر والحصول على الاستقلال من نير الاحتلال، وكذلك لإبراز الهوية الوطنية والمحافظة عليها، فنشأة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هدفها وبشكل أساسي هو تأسيس المجتمع السياسي الوطني (دولة وسلطة وطنية)، إضافة إلى ذلك فإن هناك عددًا كبيرًا من

¹ دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني. الفصل الرابع.

الفلسطينيين يعيشون خارج أرضهم ووطنهم، وتربطه علاقة خاصة وشائكة مع مختلف الدّول التي يقيم فيها، وهذا يجعل لمفهوم المجتمع المدني الفلسطيني دلالة رمزية أكثر مما هي سيولوجية، وهذه خاصية لا توجد في تجارب الشعوب الأخرى.

تعتبر المؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني الفلسطيني حاضرة وفاعلة، إلى أنّ الوظيفة التي تقوم بها هذه المؤسسات تختلف عما تقوم به مثيلاتها بالدول العربية، فالخصوصية الفلسطينية وغياب الاستقلالية والدولة، أدى إلى تغيير من وظيفة المجتمع المدني الفلسطيني، فالوظيفة الأساسية له هي إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، والمحافظة عليها، وإعادة تأسيس الدولة، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني هو المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس وبالتالي يمكن تسميته بالمجتمع المدني السياسي.¹

الفرق بين التنظيم السياسي والتنظيم المدني

الأحزاب السياسية كما عرفها أندريه هوريو، أنّها تنظيمات دائمة التحرك والنشاط على المستوى الوطني والمحلي، وذلك بغية الحصول على الدعم الشعبي للوصول إلى السّلطة؛ لتحقيق سياسية معيّنة، حيث إنّ الأحزاب تلعب دوراً مهماً لما تتمتع به من القدرة على التنظيم وتجنيد الجماهير، ووظيفة الأحزاب السياسية مختلفة كتربية المواطنين سياسياً، إضافة إلى تدريب كوادر قادرة على قيادة العمل الوطني، ونتيجة للتقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال بدت تتراجع أشكال الفعل السياسي التقليدية، وأصبح يبرز اتجاه نحو الديمقراطية المباشرة، وذلك بواسطة إشراك الناس في مبادرات جماعية تتمحور حول قضايا محددة، وبانطلاق قوى السوق والتغييرات التي حدثت بالعلم وفي عصر العولمة وبيروقراطية الدولة وأدواتها، وعدم قيام الأحزاب السياسية بدورها وعجزها عن ذلك، أصبحت تظهر ما أطلق عليها ظاهرة القطاع الثالث، وهي منظمات المجتمع المدني وغير الحكومية، فمنظمات المجتمع المدني وغير الحكومية كما عرفها المنصف وناس بإنها نمط من المشاركة على مختلف الأصعدة والمجالات، من اقتصادية واجتماعية وسياسية

¹ ابراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مركز المعلومات الفلسطيني، مجلة رؤية،

العدد6، شباط، 2001، http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3827..2001

وثقافية، كما أنَّها هيكل من هياكل الاندماج السياسي والاجتماعي، كما أنَّها تدريب على الصعيدين الفردي أو الجماعي؛ وذلك من أجل الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق وذلك لتحقيق النفع العام.¹

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتطورها التاريخي

إنَّ منظمات المجتمع المدني نشأت بطريقة مختلفة تماماً عن مثيلاتها بالدول العربية وبخاصية فريدة من نوعها، وهذا التميز ناشئ عن التطور التاريخي لها وبطريقة متناقضة مع المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. فمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية نشأت في ظل وجود دولة، ولكن في الحالة الفلسطينية تبقى نشأته في ظل غياب الدولة وغياب الاستقلال الوطني إضافة إلى غياب السيادة على الأرض والمواطنة، وهناك مجموعة من المراحل التاريخية التي مرَّ بها نشوء المجتمع المدني الفلسطيني، وتبدأ أول هذه المراحل ما قبل الاحتلال عام 1948 وتأتي بعد ذلك مرحلة النكبة 1948-1965، ويليهما مرحلة ما بعد عام 1965 ولغاية مرحلة قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994. وبعد مرحلة قدوم السلطة هناك مرحلتين مختلفتين وهما مرحلة من عام 1994 لغاية عام 2000. وهي مرحلة اندلاع الانتفاضة الثانية وبعد عام 2000.²

إنَّ منظمات المجتمع المدني الفلسطيني خضعت بمختلف أشكالها ومكوناتها لعملية تطور تاريخي، وهذا التطور صاحبه تطور وتغيير في بنيتها الداخلية وتركيبته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى رافقه تغيير بأهدافه ومهامه، إضافة إلى التطور في أساليب العمل وتنفيذ البرامج، ويمكن تقسيم أنماط المجتمع المدني الفلسطيني إلى قسمين:

أولاً: القوى والأحزاب السياسية: إن إقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي بعد هزيمة عام 1948 وتهجير الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين أدى ذلك إلى خلق مجتمع فلسطيني مشرذم

¹ محيسن، تيسير: التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مركز المعلومات الفلسطيني، وفا، مجلة رؤية، العدد 13، تشرين أول، 2001. http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3981.

² أبو عدوان، سائد، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الصفة الغربية كدراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013.

وممزق، وأدى إلى تشتيته إلى أكثر من دولة عربية، وهنا كان لزاماً على الشعب الفلسطيني التأقلم مع الأوضاع المختلفة من اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولكن مع الاستمرار بالعمل لمحاولة إعادة بناء هيكلية المجتمع الفلسطيني وفق الظروف الجديدة التي حلت به قسراً مكانياً وزمانياً.

ثانياً: المنظمات الأهلية والتي تضم مجموعة من الأشكال، كالجمعيات الخيرية والمؤسسات والمنظمات التنموية، ومراكز التفكير، ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان.

ارتبط تكوين ونشأة المجتمع المدني الفلسطيني بشقبة بغياب السلطة الشرعية، وتحت ظروف الاحتلال واستعمار ونهب الأراضي منذ مطلع القرن الماضي، إضافة إلى تغييب متعمد ومفتعل للشخصيات الوطنية، وبالرغم من هذا الغياب المتعمد إلا أن المؤسسات تطورت وعملت على القيام بمهامها ومسؤوليات بمقاومة الاستعمار للوصول إلى الاستقلال والتحرر.

بالرجوع للتاريخ ونشأة وتطور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومرورها بمجموعة من المراحل التاريخية:

المرحلة الأولى: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال فلسطين وصدور وعد بلفور المشؤوم عام 1917. وإعلان الانتداب البريطاني عام 1922، كان للمنظمات الأهلية الفلسطينية دور كبير وبارز بالتصدي للاستعمار، والتصدي للهجرة اليهودية، وسلب الأراضي ومصادرتها، وكانت هذه المنظمات تسعى وبكل قوتها إلى المطالبة والحصول على الاستقلال والعمل على تحقيق الوحدة العربية، بالإضافة إلى مقاومتها لتأسيس وطن قومي لليهود على الأراضي الفلسطينية، حيث كان هناك نشاط كبير من النقابات، والاتحادات الطلابية، والجمعيات في مجال مقاومة الاحتلال والتصدي له، واستمرت هذه الفترة حتى انتهاء حرب عام 1948.¹

في هذه المرحلة كان هناك خطر مزدوج يحق بالقضية الفلسطينية، من ناحية مواجهة الانتداب البريطاني ومن ناحية أخرى مواجهة الحركة الصهيونية، حيث تزامن وترافق مع الاحتلال

¹ الشيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.

سياسة الحركة الصهيونية بالاستيلاء على الأرض وتهويدها، إضافة إلى تهويد العمل، والعمل على محو كل صفة وطنية عربية إسلامية عن فلسطين، وقد نتج عن هذه الممارسات الضرر لجميع فئات المجتمع الفلسطيني، فالجميع وحدثهم المعاناة والضرورة لمقاومة الاحتلال والتصدي للحركة الصهيونية، وكانت هذه الممارسات سبباً بتوحيد الفلسطينيين، وقاموا بوضع سلم أولوياتهم واهتماماتهم، وهو تحقيق الاستقلال وليس تحقيق أي مكاسب سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، وبرزت في هذه المرحلة الأحزاب والنوادي والجمعيات، إضافة إلى انتفاضات وهبات وثورات، فنهوض هذه المؤسسات والجمعيات في المجتمع المدني لم يكن متواجداً لمواجهة سلطة وطنية، إنما لمواجهة الاحتلال، فزالت هنا الفوارق بين ما هو سياسي وما هو مدني اجتماعي، فجميع الأدبيات والبرامج، من الأحزاب والنقابات والمراكز الفكرية والجمعيات التي برزت وظهرت في هذه الفترة كان هدفها الأول والأخير هو مقاومة الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، ولكن هذا لم ينف وجود نشاطات ذات طبيعة مدنية في تلك المرحلة، فكان هناك بعض التوتر في العلاقة بين بين القيادة السياسية التقليدية ومؤسسات تنسب إلى المجتمع المدني، ولكن هذه الخلافات لم تكن على الوصول إلى السلطة أو تقسم الغنائم وإنما كانت على قاعدة المصلحة الوطنية وحول كيفية مواجهة العدو المشترك.

غالبية مؤسسات المجتمع المدني /السياسي في تلك الفترة تأسست وانشأت بالرغم من عدم السماح لتأسيسها من قبل قوات الاحتلال، إلا بالشكل الذي يخدم مصالح الاستعمار، وبالتحايل على القوانين التي فرضها الاحتلال، أخذت مؤسسات المجتمع المدني طابعاً أهلياً أو تقليدياً، فلعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلية مؤسسات المجتمع المدني، فالعائلات المشهورة وذات الطبقة البرجوازية كان لها دور في تشكيل المجتمع المدني وقيادته، وكان هناك عدد من المؤسسات التي أنشأت ولكن لم يكن يطلق عليها اسم مؤسسات مجتمع مدني ومنها: "المؤتمر العربي الفلسطيني 1918، الجمعيات الإسلامية - المسيحية 1918، الجمعية العربية الفلسطينية 1920.¹

¹ أبراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مرجع سابق.

المرحلة الثانية: منذ عام 1948 حتى عام 1965 وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التيه الوطني، وهي فترة الحكم الأردني للأراضي الفلسطينية، وحكم مصر على قطاع غزة، حيث وفي هذه الفترة تراجع دور هذه المنظمات، وكان للنكبة الأثر الأبرز في هذا التراجع، نتيجة إصابة المجتمع الفلسطيني بحالة من الإحباط بعد حدوث النكبة، إضافة إلى ضعف وتلاشي دور الأحزاب السياسية، وكذلك لعب النظام الأردني والمصري من خلال حكمها للضفة الغربية وقطاع غزة، دوراً أيضاً بتراجع دور المنظمات نتيجة تشديد قبضة الحكم، وكان تركيز نشاط المنظمات في هذه الفترة على مقاومة مشاريع التوطين، والتأكيد على حق العودة باعتبار هذين الأمرين هما محور العمل السياسي لتلك المرحلة.¹

وأدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وتبعثره، وكانت هذه المرحلة صعبة وقاسية، وشهدت جموداً سياسياً واجتماعياً، وبالرغم من ذلك إلا أنه وفي نهاية الخمسينات، وبداية الستينات شهدت هذه المرحلة نهوضاً للوطنية الفلسطينية بفعل الدور النشط الذي كان يقوم به الفلسطينيون المنضمون للأحزاب القومية العربية، فظهرت جريدة "فلسطيننا" وكانت تصدرها حركة فتح، ولكن قبل إعلان الحركة عن اسمها ونفسها بشكل رسمي، وبالرغم من أن وضع الدول العربية لم يكن يسمح بعمل سياسي فلسطيني مستقل، فكان نشاط الفلسطينيين من خلال الاتحادات والتنظيمات الشعبية والنقابية، فتأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في عام 1959، والاتحاد العام لعمال فلسطين في عام 1963، وكذلك وفي عام 1964 وقيام منظمة التحرير وكان عام 1965 هو عام انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة.²

المرحلة الثالثة: من عام 1965 إلى ما يسمى قيام الحكم الذاتي عام 1994، بعد فترة الانكماش والإحباط الذي أصاب الفلسطينيين قبل هذه المرحلة، إلا أن ما بعد عام 1967 وبداية مرحلة السبعينات، شهدت الحالة الفلسطينية مرحلة نشيطة وجديدة فعاد نشوء منظمات العمل الأهلي الفلسطيني وذلك بسبب قوة منظمة التحرير الفلسطينية بأوساط المجتمع في المناطق الفلسطينية

¹ الشيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق.

² أبراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مرجع سابق.

المحتلة، كما عملت المنظمة على تأسيس وإنشاء الاتحادات الشعبية بالخارج، وكان الهدف من إنشاء هذه الاتحادات العمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه المحتل.¹

كان في فترة الستينات وبتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية دور كبير وفعال في تأطير عمل منظمات المجتمع المدني، وكان لبروزها أثر كبير في زيادة عدد هذه المنظمات، وفي بداية السبعينات وبازدياد اعتراف الدول العربية بمشروعية التمثيل الفلسطيني زاد دور منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، وأدى ذلك إلى حيوية ونشاط سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، وكان تركيز منظمات المجتمع المدني في هذه الفترة على عقد الندوات السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذا بدوره أدى إلى المساهمة ببلورة نهضة وطنية فلسطينية، وانعكس ذلك بزيادة عدد هذه المنظمات، وكذلك زيادة الأحزاب السياسية العاملة في المجتمع الفلسطيني، والذي أدى إلى استعادة النشاط في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وفي نهاية هذه الفترة من سبعينات القرن الماضي، كان هناك نوع جديد لعمل منظمات المجتمع المدني، حيث كان العمل بهذه الفترة يقوم على أساس المزاوجة بين العمل السياسي الذي كان شبه علني، هذا من جهة وبين تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى، وكان تركيز فصائل العمل الوطني على تشكيل اللجان والنقابات، وكذلك الاهتمام بالجانب الجماهيري، وبتوسيع عمل هذه المؤسسات والمنظمات ليصل إلى فئات المجتمع كافة، على أساس أنّ هذا الاهتمام يندرج تحت إطار العمل الوطني، ويساعد على الصمود أمام سياسة الاحتلال الإسرائيلي، وتمّ تعبئة الجماهير الفلسطينية ضد الاحتلال، وكذلك تنظيمها وتوجيهها باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية؛ لنيل الحرية وتحقيق الاستقلال، فظهرت التنافسية بين هذه المنظمات لتحقيق الأهداف الوطنية، وكان ذلك في مصلحة وتعزيز المجتمع المدني الفلسطيني بفهم قيم التعددية الفكرية والسياسية.

فترة الثمانينات بدأت منظمات المجتمع المدني بالتحول في عملها للجانب التنموي، فتشكل مجلس للتعليم العالي في فلسطين عام 1980، وعقد مؤتمر التنمية من أجل الصمود عام 1981، وظهر العديد من محاولات تأسيس وتشكيل منظمات اجتماعية واقتصادية ذات طابع تنموي، وبسبب

¹ الشيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق.

سياسية الاحتلال وتشديد قبضته على عمل هذه المنظمات، ومحاصرتها أدى إلى تراجع العمل المجتمعي من جهة أخرى، فأغلق الاحتلال العديد من المنظمات والمراكز ومنع تأسيس منظمات جديدة.

وبخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، كان لتشتتها الأثر الكبير على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك بعد قيام الاحتلال باجتياح لبنان عام 1982، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، كان هناك هبة للشعب الفلسطيني بتنظيم الأحزاب والجمعيات والمنظمات التي كانت تمارس نشاطها ضد الاحتلال، فكان الطابع النضالي والوطني والسياسي أبرز ما ميز هذه الفترة، فكان العمل على الصمود والمحافظة على الهوية الفلسطينية.

تأسست في هذه المرحلة المراكز العلمية، كمركز الإعلام، وضمت عددًا من الأكاديميين والمتخصصين والمهنيين.¹

كما شهدت فترة الانتفاضة حتى اتفاقية أوسلو (1988-1993) تغييرات مهمة ونوعية في عمل هذه المنظمات وأهدافها، إضافة إلى ظهور وبروز منظمات أهلية جديدة على الساحة الفلسطينية، كالمؤسسات والمراكز البحثية والمهنية المختصة وكان الهدف الرئيس والمحوري من هذه المراكز والمؤسسات هو التحضير لمرحلة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، كما كان الهدف أيضا الجمع بين عنصري البناء للدولة والمقاومة ضد الاحتلال.

هذا التحول أدى إلى تغيير وانتقال هذه المنظمات الأهلية من حركات شعبية إلى منظمات نخبوية، ومن منظمات طوعية إلى مجموعة من الخبراء والموظفين الذين أصبحوا يتقاضون رواتب عالية معتمدين في ذلك على الدعم والتمويل الخارجي، هذا كله أدى إلى خروج عمل هذه المنظمات من دائرة العمل التطوعي الذي يخدم المصلحة العامة.²

¹ كسبه، قدرى، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013.

² الشيخ علي، ناصر: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق.

في اعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى أسهمت منظمات المجتمع المدني في إبراز وخلق عناصر جديدة للثقافة السياسية الفلسطينية، فكانت هذه الانتفاضة شاملة لجميع مكونات المجتمع الفلسطيني من أحزاب ومنظمات أهلية ومؤسسات مجتمع مدني، فكانت انتفاضة عامة، وخلالها تمّ عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر، وأطلق عليه مؤتمر الانتفاضة ومؤتمر الوحدة الوطنية، وفيه تم التوافق على إعلان الاستقلال عام 1988، إضافة إلى التوافق على التعددية السياسية والديموقراطية، وأهم ما ميّز فترة الانتفاضة هو الاجماع على هدف واحد، والعمل على أساس ومبدأ الحوار الوطني، وبرزت حالة التكافل والتكامل بين أبناء الشعب الفلسطيني من خلال العمل بشكل جماعي بين جميع مكونات وشرائح المجتمع الفلسطيني، وكان تشكيل حركة حماس كحزب سياسي جديد برز على الساحة الفلسطينية في فترة الانتفاضة، والتي تعود جذورها لحركة الإخوان المسلمين، وكان هناك مشاركة للحركة في الانتفاضة، إلى جانب مؤسسات وقيادة الشعب الفلسطيني، فكانت علاقة حركة حماس والقيادة الوطنية الموحدة منذ لحظة ظهورها وتكوينها بين الوحدة والصراع، فكانت علاقة الوحدة متمثلة بمواجهة الاحتلال، والسعي للحرية والاستقلال من خلال الانتفاضة، والخلاف والصراع كان في الأيديولوجية والتناسف لكسب ثقة الشعب وتأييده، ولكن كان هناك تماسك وتعاون وتوحد لجميع الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.¹

وفي عام 1992 كان هناك دعوة من مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية -FAFO، وهي مؤسسة ومركز دراسات نرويجي وكان يرأسها "تيري رود لارسن"، حيث تمت دعوة اسحاق رابين، وكان الهدف من الدعوة إجراء مفاوضات سرية بين أكاديميين إسرائيليين وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الدعوة للاجتماع في مدينة أوسلو النرويجية، وكان الاجتماع يسعى للوصول إلى حل للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد وصول اسحق رابين لقناعة بأنه لا يمكن التوصل لحل عسكري للانتفاضة، وكانت الموافقة والتي تطورت إلى

¹ ذياب، اميره، دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية (2007-2015)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2016م.

مفاوضات مباشرة وسرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق والتوقيع بتاريخ 20 آب 1993.¹

المبحث الثاني: المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

كان لقدم السلطة الوطنية الفلسطينية وقيامها على الأراضي الفلسطينية عام 1994، والذي جاء نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أثر واضح على طبيعة عمل المجتمع المدني والمنظمات الأهلية ومؤسساتها، حيث كانت طبيعة عمل هذه المؤسسات قبل قدوم السلطة تنصب حول المقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتحول بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى دور الشريك الطوعي في عملية البناء، وإقامة الدولة الفلسطينية، حيث كان هناك استعانة واستفادة في كثير من الأحيان بخبرات وكوادر المؤسسات الأهلية التي كان لها دور كبير في تأسيس وإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان لذلك الأثر الكبير بتوفير فرصة مهمة لإعادة تقييم العمل الأهلي وشروط التأسيس والعلاقة مع السلطة الناشئة، كما وقامت هذه المؤسسات والمنظمات -كون مراكز الأبحاث والدراسات والتفكير جزءاً منها- بتحديد وبلورة أهدافها وبرامجها ونشاطها خلال المرحلة التي تكونت بها السلطة الفلسطينية، وخاصة علاقة هذه المؤسسات بالسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة وعلاقتها بالمجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

أدى توقيع اتفاقية أوسلو بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل إلى حدوث انقسام في الشارع الفلسطيني، حيث أوجد هذا الوضع طرفين، طرف مؤيد ويتمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح، وبعض الأحزاب الصغيرة، واعتبر هذا الطرف مؤيداً أو متماشياً مع أوسلو، والطرف الثاني معارض للاتفاقية، ويمثل التيارات الإسلامية واليسارية، ورأى هذا الطرف المعارض أن توقيع هذه الاتفاقية تنازل عن الوطن الفلسطيني، وعارضت السلطة الوطنية الفلسطينية هذا الطرف المعارض لأوسلو، ونتيجة لذلك نشأت منظمات غير ربحية ومراكز

¹ دمج، ناصر: أوسلو الخسارة غير المستدركة، (باحث فلسطيني) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016.

أبحاث، واتَّخذت هذه المنظمات والمراكز سمة المعارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مما جعلها تصطدم بالسلطة السياسية، ما أدى إلى قيام هذه السلطة بوضع العقبات أمام أداء عمل هذه المنظمات والمراكز كعقاب لمعارضتها.¹

في النصف الثاني من القرن الماضي كان هناك ثلاثة مراكز تفكير، مقرها بيروت، وهي مركز التخطيط الفلسطيني، ومركز الأبحاث الفلسطيني، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، حيث كان لكل مركز من هذه المراكز دور يقوم به، بالمركز الأول كان يقوم ببلورة مجموعة من الأهداف والسيناريوهات يطرحها ويقدمها للقادة السياسيين، بالإضافة إلى إصداره أوراق سياسية أسبوعية، وكان اعتماد المركز في تمويله على منظمة التحرير، وكان الفاعلون بالمركز من عدّة أحزاب، ولكن ظهور النزعة الحزبية آنذاك أدى إلى انسحاب العديد من الكفاءات العلمية والمهنية من المركز، أما المركز الثاني وهو مركز الأبحاث كان مركزاً مستقلاً ومسجلاً للحكومة اللبنانية، وكان عمله هو دراسة وتحليل الشؤون الفلسطينية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، وهي المركز الثالث، فكانت مؤسسة مستقلة، تمويلها شخصيات اجتماعية وسياسية بشكل خاص، وكانت تعمل في الدراسات التاريخية والحديثة.

جميع هذه المراكز كانت ترفد منظمة التحرير، ولكن دورها وتأثيرها على صانع القرار السياسي كان محدوداً، فكانت القرارات السياسية بتلك الفترة التاريخية - السبعينات والثمانينات تطرح من دول قوية تتمتع بوزن سياسي في تلك الفترة، ويعود السبب إلى طبيعة المرحلة السياسية بتلك الفترة، وأنّ القرار السياسي كان هدفه بالأساس توسيع دائرة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

تجربة مركز الأبحاث الفلسطيني (بيروت): منذ العام 1965 لغاية 1994، برز المركز الفلسطيني كصرح فكري ثقافي فلسطيني لعب دوراً رائداً في فتح ملفات بحثية تتعلّق بالواقع الفلسطيني والإسرائيلي، بما في ذلك مساهمات التأريخ، وكذلك المجالات والدوريات مثل "مجلة شؤون فلسطينية" الشهرية و "اليوميات الفلسطينية".

¹ عودة، رمزي: العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني - تغيير نموذج، مرجع سابق.

لقد كان المركز بمثابة "عقل" منظمة التحرير على حدّ قول سميح شبيب، حيث تم تأسيسه منذ بدايات المنظمة بالموازاة مع جيش التحرير الفلسطيني.

وبالرغم مما لحق المركز من مدامات وتفجيرات وسرقة مقتنياته المعرفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي ونقل مقرة إلى قبرص، إلا أنّ المركز استمر بالعطاء الفكري، ويقول شبيب " شكّل المركز ومنذ البدايات الأولى لتأسيسه حدثاً فكرياً مهماً، ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب، بل على الصعيدين العربي والعالمي، وتمكّن من خلال دعم القيادة الفلسطينية المفتوح، ونتيجة التفاف خيرة الأكاديميين الفلسطينيين حوله بكل ما تمتعوا به من خبرة ومعرفة وحماس وطني أصيل، من أن ينشر المعرفة الموضوعية حول إسرائيل ككيان ومؤسسات وتطلعات.

كما قام بإحياء التاريخ الوطني الفلسطيني وتاريخ القضية الفلسطينية في مرحلتها الراهنة منذ عام 1964. وتحول المركز عبر مكتبته ومحفوظاته الوثائقية ووجود الخبراء فيه إلى مدرسة يقصدها الجميع.¹

هناك مجموعة من الركائز التي اعتمدت عليها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في رؤيتها وبلورة أهدافها وهي:

أولاً: المساهمة الفعّالة والجادّة من هذه المؤسسات في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة من جهة أخرى، وحتى في مرحلة قدوم السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، أثبتت مؤسسات المجتمع المدني وأظهرت اهتماماً قوياً وواضحاً في مشاركة هذه المؤسسات؛ ببلورتها لأهداف ونماذج تنمويّة في مقاومة الاحتلال على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وأطلق عليها "التنمية المقاومة".

ثانياً: الإسهام في بناء مجتمع فلسطيني ديموقراطي، حيث إنّ من واجب منظمات العمل الأهلي والمراكز الفكرية المساهمة وبشكل فعال وقوي في بناء مجتمع مدني قوي على أساس الحكم السليم وسيادة القانون، فمؤسسات المجتمع المدني لا يمكنها أن تقوم بدورها بفعالية دون أن

¹ نادييه حجل، يقفه، في جدوى انشاء مركز سياسي فلسطيني.

يكون هناك تنظيم لعلاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً ما يخص القانون والإطار التنموي والذي يستند إلى سياسات وطنية تستجيب وتلبي أولويات المجتمع.

ثالثاً: العمل على تلبية احتياجات المجتمع من خلال بلورة أهداف ونماذج تنموية جديدة ومبتكرة ومستندة إلى المجتمع، والتنسيق بين هذه المؤسسات والسلطة؛ للحفاظ على الموارد القليلة المتاحة والعمل على تقديم الخدمات في المجالات كافة، بالشراكة ما بين الطرفين، وتحديدًا بسبب عدم قدرة السلطة على تقديم الخدمات كافة.¹

منظمات المجتمع المدني بعد عام 2000

تلعب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية دوراً مهماً وفعالاً بمختلف المجالات والأصعدة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية منها، وهذه المنظمات تنشط في أمور عديدة، كحقوق الإنسان والنهوض الديمقراطي والحكم الرشيد، بالإضافة إلى حقوق المرأة، بالإضافة إلى دعم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والزراعة وغيرها من الأمور.

تعتمد هذه المنظمات وبنسبة كبيرة قد تصل إلى 80% من تمويلها على المانحين الخارجيين، ويعتبر الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الداعمين الأساسيين لهذه المنظمات، ويقوم المانحون بوضع شروط بخصوص استعمال الأموال الممنوحة للمنظمات، وتترك هذه الشروط الأثر السلبي على المجتمع الفلسطيني، والقليل القليل يقوم بتقديم حلول ومقترحات للاستفادة من هذه الأموال، ولا يتم تطبيق ذلك على أرض الواقع بسبب الشروط المفروضة من المانحين على عمل هذه المؤسسات والمنظمات.

كانت المنظمات والمؤسسات غير الحكومية قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية أوسلو الشريك الأساسي بالعمل السياسي، وكانت تعمل تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو كان على هذه المنظمات البحث عن دور مستقل ضمن المجتمع المدني.

¹ أبو حماد، ناهض، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة-2000-

2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. 2011.

في أعقاب اتفاقية أوسلو وقدم السلّطة الوطنيّة الفلسطينيّة، شهدت المساعدات الخارجية من المانحين ازدياداً ملحوظاً للمنظمات غير الحكومية، وفي الوقت نفسه بدأ المانحون بتغيير مساهماتهم التي كانوا يقدمونها بالماضي؛ وذلك تعبيراً وتأييداً منهم ودعمهم لأحداث تنميّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

وفي نفس الوقت مرّت المبادرات التي كانت سابقاً ذات قاعدة شعبية بعملية تحويل بالمؤسسة، حيث أصبح لهذه المنظمات والمؤسسات مكاتب وموظفين يتلقون أجوراً، وأغلبهم من المتقنين والمتعلمين.

إنّ وضع الممولين والمانحين شروطاً للحصول على الدعم والتمويل، خلق تنافسية بين هذه المنظمات والمؤسسات للحصول على التمويل، وشكّل الاعتراف الأساس في الحصول على التمويل، وتمّ تهميش كثير من المنظمات التي لم تستطع، أو لم ترغب بالاحتراف للحصول على تمويل، وأدى ذلك إلى ظهور توجهات جديدة في عمل هذه المنظمات، مثل تمكين المرأة وكسب التأييد وبناء القدرات.¹

واقع وقانون تأسيس جمعيات العمل الأهلي والمجتمع المدني في فلسطين لعام 2000م

في عام 2000 م صدر قرار قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم (1) في فلسطين لسنة 2000، وكان القانون ينصّ على عمليّة تسجيل وإنشاء ومتابعة المنظمات غير الحكومية، وفي عام 2003 صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003، وفي عام 2004 صدر قانون الرقابة الماليّة والإدارية رقم (15) لسنة 2004، وكان القانون ينصّ على تعزيز الرقابة الماليّة والإدارية على عمل المنظمات الأهلية، واعتبر المشرع في المادة الثانية من قانون الجمعيات أنّ الهيئة الأهلية شخصية معنويّة مستقلة، وتنشأ بعدد أشخاص لا يقل عن سبعة وذلك لتحقيق أهداف مشروعته.

¹ أ. كرستر، كارين، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي -الاقتصادي-، الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني، 2009-2011. ترجمة عباب مراد، مؤسسة روزا لكسمبورغ، رام الله، 2013.

إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية

بعد صدور قانون الجمعيات عام 2000 والحق بتشكيلها دون قيود، وكفالة القانون بالحق لهذه الجمعيات بالمشاركة والانخراط بمناقشة السياسات العامة، إضافة إلى الموافقة والحق بحصول الجمعيات على الدعم والتمويل الخارجي دون قيود أيضاً.

ويعني القانون يعفى الجمعيات من الضرائب والرسوم، مع وجود بعض المحددات، وبالرغم من وجود هذه القوانين إلا أن هناك إشكالية ونقص مهم في الممارسة العملية والقانونية لهذا القانون، حيث المناخ غير الديمقراطي، وغياب الحريات الناجم عن الانقسام السياسي بين الضفة وغزة - فتح وحماس-، والذي يعدّ من أهم الأسباب التي تعيق تشكيل الجمعيات وتطورها، كما أن الاحتلال وممارساته القمعية يشكل عائقاً في الانضمام وتشكيل الجمعيات، ويعتبر قانون الجمعيات الفلسطيني متوافقاً إلى حدّ كبير مع التشريعات والعهود الدولية الخاصة بالحق في التنظيم، إلا أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لا تراه كاملاً، إضافة إلى أن الكثيرين يعتبرونه غير ملائم لتنظيم هذه الجمعيات، حيث إنَّ هناك انتقاد للقانون من قبل هذه الجمعيات والمنظمات، إضافة إلى جماعات حقوق الإنسان لوضعه قيود على الحق في التنظيم، لاسيما اللوائح التنفيذية للقانون.

وبمتابعة وتقرير من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تبين أنَّ هناك العديد من الانتهاكات ضد الجمعيات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ومن هذه الانتهاكات التحريض ضدها، وإغلاق البعض أو حلّها، إضافة إلى رفض تجديد الترخيص لها، حيث تمَّ إغلاق وإلغاء عدد كبير من الجمعيات وصل إلى 713 حتى عام 2015.

وبتقرير صادر من الهيئة الوطنية المستقلة عام 2002 هناك أوجه قصور من الناحية القانونية، حيث إنَّ القانون لم يتضمَّن ما يمنع أصحاب المراكز العليا من تشكيل الجمعيات أو الانضمام إليها، كما أنَّ القانون منح وزير الداخلية صلاحيات واسعة لحل أيّ جمعية ضمن سلطته التقديرية، كما أن اللوائح القانونية حددت عمل هذه الجمعيات، وعدم فتح فروع لها إلا بموافقة الوزير، وكذلك الإعفاءات الضريبية والرسوم بتقدير من الوزير.

وبالمجمل فإن القانون الذي ينظم عمل هذه الجمعيات واجه إشكاليات، حيث إنَّ عدم تطوّر القانون ومواكبته للتغيرات التي يمرّ بها المجتمع الفلسطيني كان السبب وراء هذه الإشكاليات، وهناك تجاذبات بين منظمات المجتمع المدني والسلطة، وهذا الواقع يجعل من الصعب على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أن تتطور بعملها في ظلّ المناخ غير الودي مع السلطة الفلسطينية، حيث منافسة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية للمنظمات والجمعيات بالحصول على التمويل الأجنبي يؤدي أيضاً إلى إضعاف عمل منظمات المجتمع المدني.

تميّز المجتمع المدني الفلسطيني في بيئته الداخلية والخارجية عبر التطور التاريخي بعدة سمات، تتمثّل أولها بالاحتلال الإسرائيلي، والأخرى بتراجع بالديموقراطية وانكسارها في مرحلة من مراحل تطوره التاريخي، والسمة الثالثة هي المعارضة السياسية، وأخيراً تعتبر الهوية والعشائرية من أكثر الأمور التي أدت إلى التأثير على تطور المجتمع المدني الفلسطيني، كما أنّ هذه الأمور أدت إلى تحديد العلاقة وبشكل كبير بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة.

في ظلّ وجود الاحتلال أدّى ذلك غياب الدولة الفلسطينية، فغداً بذلك المجتمع المدني هو المجتمع السياسي، وبات له دور كبير في العالم السياسي، وقد قيّد الاحتلال المجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية تماماً كما قيّد السلطة الفلسطينية، وهذه القيود أدت إلى شلل في حركة ونشاطات منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.¹

هناك تذبذب في طبيعة علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة الفلسطينية، حيث وقبل قدوم السلطة. كانت أغلب المساعدات تأتي لمنظمات المجتمع المدني، ولكن وبعد توقيع اتفاقية أوسلو وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبحت السلطة الوطنية هي الجهة الرّسمية المخولة بتوجيه الدعم من خلالها وبواسطتها، وأصبحت العلاقة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني علاقة شك؛ لأنّ الصراع من خلال ذلك بات يفهم على أساس الصراع على التمويل، ومحاولة السلطة السيطرة والتحكّم بمصادر التمويل القادمة، وكذلك بقاء رغبة منظمات المجتمع المدني بالاستقلالية وبعيدة عن مراقبة السلطة، مما خلق توتراً العلاقة بينهما.

¹ عودة، رمزي: العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني-تغيير نموذج، مرجع سابق.

وفي أعقاب قدوم السّلطة انقسمت منظمات المجتمع المدني من حيث العلاقة إلى ثلاثة أقسام، فهناك منظمات كانت مؤيدة للسلطة وتعمل في صفها، وقسم كان معارضاً للسلطة من خلال عدم موافقته ورفضه لاتفاقية أوسلو، والقسم الأخير كان مستقلاً ومحايداً، فكانت علاقة التنافس هي العلاقة الطاغية أكثر من علاقة التكامل.¹

العلاقات ما بين المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية

أولاً: علاقة تنافسية، وهذا التنافس على المجال والدور الذي تقوم به، إضافة إلى الصراع على تقديم الخدمات، وأساس الصراع والسبب الرئيس له هو التمويل، فمنظمات المجتمع المدني وغير الحكومية كانت هي المتلقي الأول للمساعدات، والمنح المالية سواء أكانت عربية أو دولية، وكانت هذه المنظمات هي الجهة الرئيسة والفاعلة برسم الخطوط العريضة والرئيسة للتنمية في فلسطين، وبقدوم السلطة تراجع دور هذه المنظمات والمؤسسات بتلقي الدعم حيث أصبح الدعم يحول إلى السلطة الفلسطينية وبواسطتها.

ثانياً: علاقة شراكة وتنسيق، وهذه العلاقة غالباً ما تكون بين المنظمات ذات الإمكانيات الكبيرة، كلجان الإغاثة الزراعية والطبية، وتوافق وشراكة هذين النوعين مع السلطة هو تقدير أهمية كل طرف للآخر، كما أنّ التنسيق ضروري بين هذه المنظمات للتعاون في مختلف المجالات والأنشطة، حيث إنّ السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع أن تتجاهل دور منظمات المجتمع المدني وتاريخها وإنجازاتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.²

واقع المجتمع المدني في مناطق الحكم الفلسطيني - نحو تأسيس مجتمع مدني فلسطيني مشارك في تأسيس الدولة

في الحالة الفلسطينية يتم الترويج ولو بشكل قليل لمصطلح المجتمع المدني، وتحديدًا في الخطاب السياسي، وهذا يعود إلى كون المجتمع المدني يميل دائماً إلى الديموقراطية كمكون رئيس ومؤسس لها، ويتم تداول المجتمع المدني في الدول المستقلة وذات السيادة.

¹ طلوزي، صالح: منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديموقراطية لدى الافراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2009م.

² النشاشيبي، رنا، حجازي، يحيى: تاريخ تطور المؤسسات الاهلية في فلسطين وبلورة دورها في الحقب المختلفة، ورقة بحثية، المركز الفلسطيني للإرشاد، 2006.

وبالرغم من وجود مؤسسات سياسية وأحزاب وسلطة، إلا أن ذلك لا يرقى لوجود دولة، وكذلك الحركة السياسية والتي تشهدها مناطق الحكم الذاتي لا يمكن أن نسميها ممارسة ديمقراطية حقيقية؛ إذ إنَّ السلطة السياسية نفسها فاقدة لحرية اتخاذ قراراتها السيادي، وأنَّ كلَّ ما يصدر من قرارات يخضع لمراقبة الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن تسمية ذلك في فلسطين ديمقراطيين دون ديمقراطية.

بالرغم من أنَّ الوضع داخل مناطق الحكم الذاتي للسلطة الوطنيَّة الفلسطينية ليس وضع دولة أو مناطق محررة بالكامل، وكذلك ليست مناطق محتلة بالمطلق، إلا أنَّ ذلك لا يمنع من توحيد الجهود من أجل بناء الوطن، وهناك كثير من المجالات التي يمكن للفلسطينيين أن يعملوا ويوظفوا كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم من أجل بناء فلسطين، وخاصة في ظل ظروف لا تسمح بممارسة الكفاح المسلح ولا إقامة دولة مستقلة.

في الحالة الفلسطينية ان تتصارع القوى السياسية والاجتماعية من أجل الفوز والوصول للسلطة وهذا حق مشروع، ولكن الأجدر المنافسة في بناء المواطن ثقافيًا وسياسيًا، وكذلك تفعيل الحياة السياسية والثقافية من أجل الضغط على السلطة الوطنيَّة للتأثير على مواقفها، ومراقبة أعمالها وسلوكياتها، والعمل على تصويب وتصحيح أخطاءها.

مع ظهور المجتمع المدني الفلسطيني ظهرت المنظمات غير الحكومية كجزء منه، والتي باتت تعمل على الكثير من الأمور التي تعتبر جزءًا من أعمال ومهام المجتمع المدني، وأصبحت تلعب دورًا في تنشيط الحياة السياسية الفلسطينية.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 تبيَّن حجم الفجوة بين الشعب والقادة والنخب السياسيين، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، التي ظهر كل ما تقوم به مجرد شعارات.

وأكدت انتفاضة الأقصى على أنه يجب إعادة النظر في العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، والعمل على أساس أننا في مرحلة المواجهة مع العدو، وليس على أساس أننا مستقلين وذات سيادة ودولة.¹

¹ المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى التأسيس، مركز المعلومات الفلسطينية،

http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3827

التغيرات التي حصلت على المجتمع المدني

بعد قدوم السلطة وتوقيع اتفاقية أوسلو، حصلت تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسسية، وكان قدوم السلطة وتوقيع الاتفاقية هو أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات، إضافة إلى إعادة ترتيب العلاقة الرسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك المانحين الدوليين والتحول الجذري في الاقتصاد السياسي للأراضي المحتلة.

أخذت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالانتشار وتطبيق النهج الليبرالي بعد أوسلو، والذي أوجده المانحون والمؤسسات المالية الدولية، ومن هنا بدأ الكثير من الفلسطينيين بتغيير نظرتهم حول عمل المجتمع المدني، الذي تحول لتلبية متطلبات، وتحقيق عملية السلام، وبناء الدولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية.

هناك أربعة أبعاد تبين كيفية تحول المجتمع المدني الذي تفوده المنظمات غير الحكومية بعد أوسلو وهي:

أولاً: الأجندة المعولمة مقابل الأجندة الوطنية

شكلت الأجندة الوطنية أحد الركائز الرئيسة للحركات الجماهيرية الفلسطينية، حيث اعتمدت مبادئ التحرر الوطني، وعملت على تحقيق ذلك على أرض الواقع، وكان عمل الحركات الجماهيرية مع الأحزاب السياسية، مع وجود القواعد الاجتماعية في البلدات والمدن والمخيمات، ما أدى إلى تكوين توليفة فعالة نحو هدف واحد، فالحركات الجماهيرية عملت على توفير شكل مسيئ لتقديم خدمات ضرورية لعملية صمود المواطنين، وكذلك عملت على تنمية الوعي العام بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى إحياء التراث الثقافي، كما عملت تعبئة السياسية بغية تحول عمل الناس إلى عمل جماعي ملموس في سياق النضال من أجل التحرر والوصول إلى الاستقلال.

شكلت المساعدات التي يتم تسليمها من المانحين أثراً كبيراً على الأجندة الوطنية، وكذلك البيئة المؤسسية والسياسية، إضافة إلى العملية الإنمائية، وذلك عن طريق الشروط المسبقة بتقديم هذه المساعدات والمنح.

أدت شروط وإملاءات المانحين إلى تغيير وإعادة هيكليّة كبرى للمنظمات والمؤسسات في المجتمع المدني؛ للتوافق مع اتفاقية أوسلو، وبالتالي غيرت هذه المنظمات وأجندتها لخدمة ما يسمى عملية السلام، وأخذت تنفذ مشاريع سلمية وملائمة لسياقات ما بعد النزاع، حيث أدى ذلك إلى تغيير نظرة المنظمات لنفسها، وبارتباطها بحركات التحرر الوطني، وكذلك قواعدها الاجتماعية التي كانت تنشط معها سابقاً، فقامت بتعديل رؤيتها لتتماشى مع المطالب الخارجية، وأخذت بشكل متنامي ومتزايد تحدد المشكلات الاجتماعية المحليّة ومتطلبات التنمية وفقاً للمعايير والشروط المتوافقة التي تمّت صياغتها من المانحين الدوليين، وذلك أدّى إلى تفويض قدرة المنظمات والمؤسسات في المجتمع المدني إلى مقاومة قبول وإملاءات المانحين، وكذلك تفويض هذه المنظمات على وضع خطط واقعية تركز على الأولوية الوطنيّة، وبدا ذلك واضحاً من خلال انتشار ورشات العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية المنعقدة برعاية دولية، والتي تتناول وتحدّث عن الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية والمواطنة وحل النزاعات وحقوق المرأة، وتكون هذه الفعاليات تحت شعار المنظمات والمؤسسات المانحة لها، كالوكالة الأمريكية للتنمية، أو الاتحاد الأوروبي أو مؤسسة فورد وغيرها من الجهات المانحة، وهذا يشير إلى الاعتماد الكبير لمنظمات المجتمع المدني على المانحين الدوليين لاستمداد شرعيتهم.

ثانياً: النخبوية مقابل الجماعيّة

تميّزت مرحلة ما قبل أوسلو بالعمل الجماعي، وبرزت نجاحات اللجان الشعبية التي تشكلت بالانتفاضة الأولى، واتّسم هيكلها التنظيمي باللامركزية، وبالمرونة الأفقية، والتواصل واسع النطاق، وهذا مكّنها من إشراك أكبر عدد من الناس، وأدّى ذلك إلى مشاركة هذه اللجان بصنع القرار السياسي، واكتساب أعضاء من اللجان الشعبية مهارات في القيادة. ما ساعدهم في الوصول إلى مراكز قيادية وتوليهم المناصب، أما مرحلة ما بعد أوسلو، فقد تميّزت بتوفير المانحين للمجتمع المدني رواتب وامتيازات عالية، وأصبح هؤلاء يتفاعلون مع السياسيين المحليين والدوليين وكذلك الدبلوماسيين الأجانب والوكالات الدوليّة، ونتيجة لذلك أصبحت تتم دعوتهم للمشاركة بالمؤتمرات والفعاليات والظهور بوسائل الإعلام، وبرز من خلال ذلك نوعين من النخب.

النخبة الأولى: وتضم قادة وناشطين سابقين وينتمون إلى الطبقة الوسطى، وانتمائهم السياسي للفصائل اليسارية، وبنيت هذه النخبة سمعتهم وقدراتهم المهنية من خلال نشاطهم السياسي السابق.

النخبة الثانية: وتضم جيلاً أصغر من المهنيين ذوي التوجه الوظيفي، واكتسب هؤلاء معارفهم ومهاراتهم من دراستهم في الجامعات الغربية، أو نتيجة خبرتهم من العمل بالخارج، وهذه النخبة على اطلاع بأخر المستجدات على صعيد دينامية صناعة المساعدات، إضافة إلى امتلاكها شبكات واسعة من الاتصالات الخارجية.

كما أنّ نخبة المنظمات الحكومية تتجلى في جانب التركيز المتنامي للسلطة بيد فئة قليلة، وأصبحت هذه المنظمات غير الحكومية مرتبطة بأشخاص بعينهم، لدرجة أنّ رئيس المنظمة أصبح يطغى على اسم المنظمة نفسها، ووجود هؤلاء كرؤساء للجمعيات لفترة طويلة يتناقض مع الجهات المانحة التي تدّعي أنها تسعى لتحقيق الديمقراطية.

تعمل الكثير من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني على تطبيق واستنساخ النموذج الليبرالي الغربي للقيادة المجتمعية لاستمرارية هذه النخب، فيتم دعوة واختيار شباب بعناية للمشاركة في ندوات وورش عمل محلية ودولية؛ وذلك لتغيير نظرة هؤلاء الشباب المستقبلية وللانسجام مع عملية أوسلو، وكذلك تعزيز الجهود للتهندئة والدعوة للقيم الديمقراطية الليبرالية، إضافة إلى توجيه بوصلة هؤلاء الشباب الأيدولوجية على أساس القيم النيو ليبرالية، والمتمثلة في الفردية والنزعة الاستهلاكية على أساس تشجيع روح المبادرة والمسؤولية الذاتية وتحمل الخطر.

ثالثاً: اللاسياسة في مقابل السياسة

كان للمشروطية السياسية التي تمّ فرضها من الداعمين والمانحين دور رئيس في خلق هوة بين المدني والسياسي، حيث كانت وجهة نظر المانحين أن لا يكون هناك أي انتماءات سياسية للمنظمات غير الحكومية، وألا تتخرط هذه المنظمات بأي شكل من أشكال السياسة الوطنية لدرجة وصول الحدّ في بعض المانحين لتجريم المقاومة، وكانت الجهات المانحة والداعمة تضع

الشروط والقيود عند تقديم الدعم كشرط مناهضة للإرهاب، وكان هذا الشرط في بدايته من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 2002 والذي أصبح عرفاً تسير على نهجه الجهات الممولة والداعمة لهذه المنظمات غير الحكومية.

فالنظرة اللاسياسية في الظاهر للمنظمات غير الحكومية هي بالأصل سياسية، وبقبول المنظمات الدعم من المانحين تصبح هذه المنظمات متورّطة من التهرب الغربي، والمتعمد من السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتراجع التسييس والوعي السياسي بسبب عمل هذه المنظمات علماً أنّ المجتمع الفلسطيني كان من أكثر الشعوب في المنطقة على صعيد الوعي والمشاركة السياسية، فاستدامة إلغاء التسييس عن شريحة كبيرة من المجتمع المدني الفلسطيني يساهم ويساعد بدرجة كبيرة على بقاء الوضع السياسي الراهن كما هو، ويلغي نظام الضوابط والموازن التي يمارسها المجتمع المدني على السلّطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

رابعاً: معارف الاستعمار الجديد مقابل المعارف الأصيلة

قبل أوسلو أوجد المجتمع المدني جسماً معرفياً يهدف للحفاظ على الوعي السياسي الذي يقوم على مبدأ المقاومة وتقرير المصير، وبعد أوسلو تغير الجسم المعرفي المناهض للاستعمار بفعل التغيرات التي وقعت نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو بين السلّطة الفلسطينيّة وإسرائيل، وبالرغم من زيادة المنظمات غير الحكومية، إلا أنّ الإنتاج المعرفي أخذ منحى آخر انسجاماً مع المعارف التي تروج لها المؤسسات الليبرالية والمانحين، وهذه الأشكال الجديدة من المعرفة تقوم على مفاهيم الاستعمار الجديد، والمتمثلة بما يسمى "التحديث الثقافي" والتي تهدف إلى تغيير الهياكل والعلاقات الاجتماعية وذلك بهدف الهيمنة والسيطرة عليها، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تعمل وبشكل أساسي على نقل هذه المعرفة وتسويقها واستهلاكها.

تبلغ نسبة البحوث التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية 90% من مجموع البحوث، في حين أن الجامعات الفلسطينيّة تقدم 10% وهي نسبة قليلة ومتواضعة إذا ما قارناها بما تقدّمه هذه المنظمات، وهذا الفارق يكشف الفجوة والفارق الكبير في السوق الذي ينتج ويتحكم بالمعرفة، والذي يسعى إلى تمكين البحوث الخاصة بالقطاع الخاص على حساب المؤسسات التعليمية.

هذا الفرق يشير إلى تهميش دور الجامعات في إنتاج المعرفة، وهذا بدوره أدى إلى إفراز شريحة من الباحثين القدامى الذين لم يتركوا الفرصة للباحثين والخريجين الجدد، بالحصول على دورهم وفرصهم في مجال البحث وإنتاج المعرفة، وهذا يتماشى مع ما يريده المانحون والداعمون.¹

المجتمع المدني والإصلاح في ظلّ السّلطة الفلسطينيّة

عملت منظمات المجتمع المدني منذ قدوم السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على إصلاح بنيّة النّظام السياسي، واعتمدت هذه المنظمات على قاعدة تضمن تطبيق مبدأ سياسة القانون ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، إضافة إلى ضمان الفرص بشكل متكافئ وبعيد عن الزبائنية وفي ظلّ نظام سياسي ديموقراطي قائم على مبدأ فصل السلطات، وكذلك تكوين الجمعيات والمشاركة السياسية والنقابية، واحترام الحريات التي تعتبر أنّ القانون يجب أن يطبق على الجميع بغض النظر عن الجنس والدين والأصل الاجتماعي، وهذه الأسس واردة في وثيقة إعلان الاستقلال عام 1988.

تصاعد خطاب منظمات المجتمع المدني المناادي بالإصلاح. وذلك على ضوء تقرير الفساد الذي صدر من المجلس التشريعي، وأشار إلى العديد من الأمور والملاحظات التي بيّنت الزبائنية والاستحواد على الثروات من قبل قادة النّظام السياسي، إضافة إلى العلاقات الفردية مع راس النّظام لتحقيق المصالح والأهداف الذاتيّة. والتداخل بين السلطات، واستمرار سيطرة السّلطة التنفيذية، وكذلك التداخل بين الحزب السياسي الحاكم والسّلطة، وهذا يؤدي إلى تحقيق أفراد الحزب امتيازات كبيرة ومصالح شخصية على حساب باقي المواطنين، وبدوره يلغي مبدأ تكافؤ الفرص.

شارك عدد من ممثلي المجتمع المدني في لجنة الإصلاح الحكومية عام 2003 والتي تمّت صياغتها لمائة يوم، وتضمن الإصلاح تعديل قانون الانتخابات والذي أصبح قائماً على المناصفة

¹ دعنا، طارق: المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة، ورقة سياسية، شبكة السياسات الفلسطينية، 14 إبريل، 2013.

بين الدوائر والتمثيل النسبي، وذلك ليحلّ بديلاً عن القانون السابق، الذي كان يقوم على الدوائر فقط، إلا أنّ هذا الإصلاح لم يتحقق ولم ينفذ بسبب النظام البيروقراطي الزبائني القائم على المصالح الذاتية والفتوية، كما أنّ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 أدّى إلى قلة الاهتمام في الجبهة الداخلية.¹

¹ ابو رمضان، محيسن: هل من بيئة ممكنة للمجتمع المدني الفلسطيني؟. ورقة بحثية، 06-اغسطس، 2015.

الفصل الثالث

المراكز الفكرية في فلسطين

البرامج والخصوصية وطبيعة العلاقة مع

السّطة والإشكاليات

الفصل الثالث

المراكز الفكرية في فلسطين - البرامج والخصوصية وطبيعة العلاقة مع السلّطة والإشكاليات

الباب الاول: برامج مؤسسات المجتمع المدني

إنّ نجاح عملية رسم السياسة العامة وتحقيق أهدافها يتطلب مشاركة وتحريك الفواعل الرّسمية وغير الرّسمية؛ لأنّ عملية رسم السياسة العامة لا تقتصر فقط على الفواعل الرّسمية، أي الحكومة والسلّطة وإنما يتعدى ذلك لمشاركة أطراف أخرى غير رسمية كجماعات الضغط. والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والرأي العام؛ لتشارك وتؤثّر على صانعي السياسات العامة ومنفذيها، فجماعات الضغط تسعى للتأثير على صناع القرار، فهي تساهم في صياغة وبلورة المطالب وإيصالها لصانع القرار وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة به، كما وتساهم في ترشيد صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال ما تقدّمه من تقارير وتوصيات ودراسات لأصحاب القرار بالمعلومات الواقعية عن موضوعات السياسة العامة، وتعتبر جماعات الضغط من أكثر الفواعل غير الرسمية، بتوجيه ورسم السياسات العامة. كما أصبح المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً في مساندة الحكومة باعتبارها شريكاً في مجال خدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة بمختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إضافة إلى إسهام المجتمع المدني بسد ثغرات الحكومة ببعض السياسات العامة، ولعلّ أبرزها السياسات الصحية والتعليمية والسياسية والاجتماعية.¹

علاوة على ذلك، فإنّه لا يمكن تجاهل تأثير مؤسسات التفكير في تقديم الحلول والمشاريع الكبرى للدول والمؤسسات، والتي تأتي في إطار صنع الرؤية للسياسة العامة، سواء للدولة ذاتها أو للدول الخارجية كما هو الحال في أغلب دول العالم الثالث، حيث إنّنا نلاحظ أنّ دور مؤسسات التفكير لم يقتصر فقط على تقديم الرّؤى السياسية والحلول والبرامج للدولة، وإنما يتعدى ذلك إلى تقديم حلول وخيارات للنهوض السياسي والاقتصادي للدول خارج إطار الدولة مركز المؤسسة

¹ بونونة، نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة-دراسة حالة، الجزائر، 2009-2010.

التفكيرية، وهنا تنشط العديد من المؤسسات وبالذات في عالمنا العربي، مثل معهد كارنجي، ومؤسسة راند، ومركز دراسات الشرق الأوسط، غير أنّ الدور التي تسعى أن تقوم به المراكز البحثية بالوطن العربي يختلف عمّا هو في الدول المتقدمة، وذلك بسبب المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المراكز بالبلدان العربية، حيث إنّها لم تتبوأ مركزها ومكانها الطبيعي التي يجب أن تكون عليه، إضافة إلى عدم ممارستها لدورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار ورسم للسياسات العامة، أو ما يلزم من دراسات متينة ورصينة، وهذا ليس بسبب عجز هذه المراكز، إنما لعدم تكليفها بالقيام بما يلزم بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي كما هو في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.¹

كما أنّ مؤسسات التفكير تستهدف صنع القرار السياسي من خلال التعرف على التوجهات المجتمعية، وإعادة توجيه المجتمع من ناحية، ومن ناحية ثانية تقديم منتجاتها كاستطلاعات الرأي لصناع القرار؛ لبناء رؤيتهم على الخلفية المجتمعية والتوجهات العامة سواء لقطاعات مجتمعية معينة أو للمجتمع بشكل عام، وهذا كثيراً ما يحدث من خلال استطلاعات الرأي التي يهتم بها صناع القرار، حيث إنّها ترشدتهم إلى معرفة الأولويات لدى الجمهور من ناحية والعمل عليها من خلال برامجهم، أو من خلال التعرف على تفضيلات الجمهور لصياغة سياساتهم بشكل عام سواء أثناء الانتخابات أو خلال عمليات صياغة الأجندة السياسية والسياسات الحكومية.²

تمثل مراكز التفكير ظاهرة مؤثرة وبنسب مختلفة ومن دولة لأخرى على السياسية العامة وإدارة الدولة، وهناك دول ظهر دور هذه المراكز من خلال نشاطها والبرامج التي تقدّمها منذ زمن بعيد، وكان لهذه المراكز دور بارز وواضح ومهم في بناء وإدارة الدولة، وفي نفس الوقت هناك دول تأثرت وبرزت هذه المراكز حديث العهد، وما زالت تراوح مكانها من حيث التأثير على الحياة السياسية للدولة، كان الهدف من إنشاء مراكز الأبحاث بالبداية هو لأغراض الأمن والعسكر، إضافة إلى الارتقاء بقدرات الدولة الحربية، ومع تقدم الدول واتجاهاتها باتجاه الحوكمة والتركيز

¹ محمود، خالد: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر. مرجع سابق.

² وليد لدادوة، مقابلة شخصية. باحث رئيسي - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بتاريخ 2020/10/15.

على البناء المؤسسي للدولة وبنيتها، بات من الضروري على صناع القرار ورجالات الدولة التوجّه إلى المراكز الفكرية والبحثية؛ للحصول على المشورة والنصيحة، حيث إنه ليس شرطاً أن يكون صانع القرار متخصصاً، وبت يتوجّه إلى مراكز التفكير في الكثير من القرارات التي يتم أخذها، إضافة إلى دور مراكز التفكير في توفير الوقت والجهد لصانع القرار ورجالات الدولة.

ومن الأدوار المهمة التي تقوم بها هذه المؤسسات الفكرية، التدخل في صنع السياسات العامة، وأن تكون قناة اتصال غير مباشرة، أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية، أو كبار المسؤولين؛ وذلك بهدف معرفة اتجاهاتهم السائدة بمختلف القضايا والمجالات الاقتصادية أو السياسية وغيرها، وكذلك الدعوة إلى مشاركة هؤلاء الشخصيات وصناع القرار إلى عقد المؤتمرات والندوات والتي تقوم بها وتعقدتها مراكز الأبحاث.

والتفكير¹ بنظرة فاحصة إلى مؤسسات التفكير الفلسطينية نجد أنها لا تختلف كثيراً عن مؤسسات التفكير العالمية في برامجها وطبيعة عملها، حيث إن هذه المؤسسات أصلاً تمّ إنشاؤها وفقاً لتوجهات دولية وبدعم من المانحين _ وبالذات مؤسسات NGO'S. والتي تمّ إنشاؤها بعد السلطة الفلسطينية عام 1994م. لذا فقد استلهمت هذه المؤسسات التجربة العالمية في عملها وتركيبتها وإدارتها لمشاريعها، كما أنّ الحالة الفلسطينية المميزة لمؤسسات التفكير، والتي تمّ التنويه لها سابقاً حيث إنّ المؤسسات وجدت قبل قيام السلطة الرسمية، وكانت بمثابة البنية المدنية للقوى السياسية الفلسطينية جعلت من هذه المؤسسات بطابعها مؤسسات تستهدف صنع القرار، حتى وإن بدت نشاطاتها المجتمعية والخدمية والإغاثية بعيدة عن صنع القرار، إلا أننا نجد أنها في الغايات النهائية تخدم صناع القرار التابعين للمؤسسات.

كذلك نجد أنّ لخصوصية الحالة الفلسطينية المتمثلة في حداثة قيام السلطة الفلسطينية، وعدم الاستقلال السياسي "غياب الدولة" تأثيراً كبيراً في برامج مؤسسات التفكير الفلسطينية.

¹ سباعنة، ثامر، مؤسسات التفكير وحوكمة السياسات العامة، مجلة البيان - 08-05-2019

برامج المؤسسات والمراكز البحثية والفكرية في فلسطين

تنوعت برامج المؤسسات البحثية والفكرية في فلسطين وفي أراضي السلطة الفلسطينية، بالذات وفقاً لطبيعة المرحلة التي مرت بها القضية الفلسطينية فنجدها في العموم لا تختلف كثيراً عن دور مؤسسات التفكير وبرامجها في العالم، إلا أننا نجد أنّ هناك ثلاث نقاط تمايز وسمت برامج مؤسسات المجتمع المدني وجعلتها تختلف عن مثيلاتها، سواء المحلية أو العالمية، ومن أبرز هذه النقاط ما يلي:

أولاً: اختلاف مجالات التركيز في البرامج من حقبة زمنية إلى حقبة زمنية أخرى نتيجة لطبيعة الظروف السياسية التي تعمل بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، فمما تتأثر به -كثيراً- مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني سرعة ديناميكيات الحالة الفلسطينية وتشعب قضاياها فمنذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994م شهدت الحالة السياسية والمجتمعية مجموعة من التغيرات الدراماتيكية التي أجبرت مؤسسات المجتمع المدني على الاستجابة لها في برامجها، فتم الانتقال من مرحلة بناء السلطة ومؤسساتها في الفترة ما بين 1994_2000 م، إلى مرحلة الانتفاضة الفلسطينية ما بين 2000_2005 م، ثم إعادة البناء الديمقراطي والانتخابات ما بين 2005_2007 م وانتهاء بالانقسام السياسي 2007 ولغاية يومنا هذا.

هذه الحالة أدت إلى تشتت وعدم تركيز برامج مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث إن كل مرحلة من هذه المراحل احتوت تفاصيل متعددة ومعقدة أجبرت مؤسسات المجتمع المدني على محاولة التكيف معها، والتعايش مع متطلبات تلك المرحلة.

ثانياً: اختلاف الأولويات وطبيعة العمل وهذا ناجم عن الوجود الجغرافي للمؤسسات، ما بين مؤسسات في قطاع غزة، ومؤسسات في القدس، ومؤسسات في الضفة الغربية. وهذه الحالة - كذلك - تشكل فريدة في برامج مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في صنع القرار السياسي، فأغلب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الوازنة لها تواجد في المناطق الفلسطينية الثلاث، ونتيجة لاختلاف صانع القرار واختلاف الأولويات بالنسبة لصانع القرار في منطقتي

الضفة الغربية وقطاع غزة، والانقطاع مع صانع القرار في القدس، نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تعيش حالة إرباك في أولويات برامجها وفي علاقتها مع صانع القرار وتوجهاته السياسية.

ثالثاً: علاقة المؤسسة بالمانحين وبقاقي المؤسسات الدولية، تعتبر علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالمانحين علاقة ذات جدلية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، فالاعتماد المركزي لمؤسسات المجتمع المدني على المانحين، وبالذات المؤسسات الكبرى والهادفة للتأثير في صنع القرار والسياسات العامة أوجد إرباكاً لهذه المؤسسات على صعيدين فيما يخص برامجها، الأول وهو الأولويات لبرامج المؤسسات حيث إننا نجد أنه في أغلب المؤسسات فإن برامجها تتحكم بها أولويات المانحين وهذا أثر في شعبيتها ومصداقية برامجها، ومن ناحية ثانية نلاحظ الضغوطات من قبل المانحين على المؤسسات في تمويل برامجها والتي تترافق مع طبيعة المرحلة السياسية من ناحية ومن ناحية ثانية مع ما يريده المانحون من المؤسسات، ولذا دائماً تحاول المؤسسات المانحة وضع قيود على تمويل المؤسسات بذريعة الإرهاب.

كما أنه لا يمكن التغاضي عن الجدل الدائم في المجتمع الفلسطيني حول دور مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها، وهذا يعود لسببين مركزيين: الأول وهو طبيعة السلطة الفلسطينية، والثاني وهو نشأة المؤسسات نفسها.

فالإشكالية الكبرى التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تكمن في طبيعة السلطة الفلسطينية ودورها، فالسلطة الفلسطينية منذ نشأتها وهي تقوم بأدوار خدمية وهذا وضعها في تنافس مع مؤسسات المجتمع المدني على نفس الدور، كذلك تعتمد السلطة الفلسطينية على التمويل الخارجي والمؤسسات تعتمد على التمويل الخارجي وهنا تتنافس السلطة الفلسطينية والمؤسسات على التمويل، ولذا نجد أن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية كانت طوال الفترات السابقة إما ضمن علاقة التنافس أو محاولة السلطة احتواء المؤسسات وذلك من خلال وضع القوانين أحياناً بذريعة تنظيم عمل المؤسسات، أو سن بعض القواعد والتشريعات للسيطرة والحد من نفوذ المؤسسات.

أما على صعيد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نفسها فهي الأخرى تعاني من إشكال كبير لا يقل عن إشكالياتها السابقة، ويتمثل في الدور الوطني للمؤسسات والدور الاجتماعي الاقتصادي، فالمؤسسات كانت قد تشكلت في الماضي وكان لها دور في مقاومة الاحتلال وإيجاد حوكمة قاعدية أو شعبية حيث لم تكن هناك سلطة سياسية. وهذا الجدل ما زال يخيم على دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث ما زال ينظر إلى المؤسسات من خلال دورها النضالي والوطني وليس من خلال وجودها كمؤسسات مستقلة عن السلطة السياسية.

وبالتالي دائما ما تتم محاكمة برامج المؤسسات في هذا الإطار ويتم النظر إلى برنامج المؤسسة وفقا لطبيعته الوطنية وليس وفقا فقط للدور الاقتصادي والاجتماعي، ومما يعاظم من أهمية هذا العنصر أن أغلب قادة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هم من قيادات العمل السياسي أو من النشطاء السياسيين السابقين، وبالتالي تصبح عملية الفصل بين ما هو سياسي وطني وبين ما هم مدني _خدمي في غاية الصعوبة، خاصة في مجتمعنا الفلسطيني الذي ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني.

أما الإشكالية الأخرى والمنبثقة من طبيعة الحالة الفلسطينية فتتمثل في انقسام مؤسسات المجتمع المدني إلى قسمين: جزء تابع للمعارضة، وانصب جل اهتمامه على تقديم رؤيته السياسية الراضية لاتفاق أوسلو وحشد الأنصار المعارضين لاتفاق أوسلو، والقسم الآخر هو المؤسسات القريبة من السلطة أو الحاصلة على التمويل الدولي فقد انصبت جل برامجها في قضايا الحكم، والتوعية، والتثقيف المجتمعي وبناء الطاقات، وجزء آخر ذهب باتجاه تقديم الرؤى لصناع القرار.

إن البحث في الدور الذي تضطلع به برامج مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في فلسطين في مرحلة السلطة الفلسطينية يقود الباحث إلى تفحص المجالات التي تنشط بها مؤسسات المجتمع الفلسطيني وهي: الحوكمة، والمشاركة في الحوار الدائم حول السياسات العامة، وتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع، ونشر المعرفة.

فقد كان لنشوء السلطة الفلسطينية، وما رافق ذلك من تحديات دور كبير لدى مؤسسات المجتمع المدني لتكون رافعه لبناء نظام سياسي حضاري ومواكب لإدارة السلطة بطريقة عصرية، وهنا نجد أن تكوين السلطة رافقه تحديان كبيران: الأول عملية الانتقال بالجسم الثوري والبنية والعقلية الثورية للمنظمة إلى حالة وضعية السلطة المدنية والمؤسساتية، والتحدي الثاني هو حجم الصراع والخلاف حول السلطة وبرنامجه ومنهجيات عملها، كلا الحالتين ولدت مجموعة من الانعكاسات على السلطة والمجتمع الفلسطيني وعلى عمل مؤسسات المجتمع المدني.

فالسطة منذ اليوم الأول لتأسيسها ولغاية يومنا هذا ما زال يطغى عليها عقلية الحزب الواحد في بنيتها وثقافتها، وبها حجم تداخل يصعب فصله ما بين العمل التنظيمي الحزبي والعمل السياسي/السلطوي، فقيادة السلطة الفلسطينية في البداية تشكلت من شخصيات ثورية وسيطرت على مفاصل صنع القرار السياسي والتنفيذي في مؤسسات السلطة، وكذلك هيمن على مؤسسات السلطة كادر حركة فتح، سواء المؤسسات المدنية أو الأمنية، وهذا كان له انعكاس كبير على الإدارة العامة لمؤسسات السلطة الفلسطينية، سواء على الشفافية أو ديمقراطية المؤسسات وآليات صنع القرار داخل أروقة المؤسسات العامة.

كما أن الإشكالية الأخرى والتي تراكمت مع نشوء السلطة الفلسطينية تمثلت في الصراع بين السلطة والمعارضة، والذي لم يكن صراعا على برامج معينة أو جدل حول السياسات وإنما أخذ طابع الصراع الوجودي، سواء للسلطة أو للمعارضة، وهنا اختل ميزان إدارة السياسات العامة والسياسات التوزيعية للسلطة الفلسطينية من ناحية، ومن ناحية ثانية الإشكاليات التي تمس حقوق المواطنة بشكل عام.

هذه التحديات جعلت من دور ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني أكثر تعقيدا في الحياة السياسية الفلسطينية، ومما زاد من درجة التعقيد الوضع السياسي العام للسلطة الفلسطينية، حيث إنها لا تتمتع بالسيادة على الأرض والإنسان الفلسطيني، فهي سلطة حكم ذاتي تحت الاحتلال، وكذلك طبيعة المانحين وضغوطاتهم على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، على الرغم من ذلك نجد

أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نشطت كثيراً في مجالات الحكومة من خلال مجموعة من النشاطات المهمة ومن أبرزها:

أولاً: تقديم المشورة السياسية، وذلك من خلال التقارير الدورية والنشاطات البحثية المتعلقة بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية، حيث نشطت مؤسسات المجتمع المدني الوازنة في تقديم التقارير الدورية إما الرؤى السياسية لصانع القرار في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو لتقديم التغذية الراجعة حول السياسات العامة وآثارها، وهنا نشطت العديد من المؤسسات مثل معهد ماس، ومؤسسة مفتاح، ومواطن، ومؤسسة أمان، ومركز مسارات.

ثانياً: تقديم التقارير، وبالذات التقارير الحقوقية المتعلقة بالشفافية في إدارة الحياة العامة والسياسات التوزيعية للسلطة الفلسطينية، فقد نشطت المؤسسات الحقوقية في السلطة الفلسطينية بهدف ترشيد سياسات السلطة الفلسطينية والمحافظة على الحقوق والحريات، وإشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وجعل سياسات السلطة أكثر شفافية ومستجيبة للإدارة العصرية للدول.

ثالثاً: المشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة، وهنا نشطت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في عقد المؤتمرات السنوية التي تضم أكاديميين وسياسيين ونشطاء مجتمع لتقديم رؤى مختلفة حول مسار السياسات العامة الفلسطينية، سواء على صعيد القضية الفلسطينية كإطار كلي أو على مستوى سياسات معينة بحد ذاتها، وتعتبر هذه المؤتمرات ذات أهمية لسببين هما: طبيعة المشاركة فيها حيث إنها تسعى إلى إيجاد منصة للمعنيين من مختلف التوجهات السياسية لطرح رؤاهم وأفكارهم، وكذلك مخرجات المؤتمرات تشكل أرضية للنقاش والحوار السياسي.

رابعاً: اللقاءات مع صناع القرار، وهنا نجد أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تعقد ما تطلق عليه "الطاولة المستديرة" والتي تضم مجموعة من الخبراء مع صناع السياسة العامة وتتم مناقشة قضايا ذات إشكالية في السياسات العامة، وهذه النقاشات لها تأثير في التبادل في فهم

الرؤى سواء من قبل صناع السياسات أو من قبل المختصين، في إعادة بناء تصوراتهم حول إمكانيات وحدود ومسارات السياسات العامة الفلسطينية.

خامساً: الندوات وورش العمل، وتعتبر الندوات وورش العمل نشاطا مركزيا لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والتي غالباً ما يدعى إليها صناع قرار لتقديم رؤيتهم تجاه قضايا السياسات العامة، وتثار الأسئلة والنقاشات مع صناع القرار، وهي كذلك تقدم تغذية راجعة لصناع القرار حول تصورات النخب المختلفة لسياساتهم المتبعة¹.

إنّ منظمات المجتمع المدني تدرك وتعلم أن دورها محصور بشكل كبير على تقديم الخدمات وأن التخطيط الاستراتيجي مهم جدا لدورها، ولكن وفي نفس الوقت دورها محدود في تحقيق ما تريد وما تسعى اليه لأنها مرتبطة بأموال المانحين لذلك فإن قدرات المجتمع المدني الفلسطيني على تنفيذ سياساتها وبرامجها تبقى محدودة بسبب الافتقار إلى التمويل، إضافة إلى التحولات في سياسات المانحين، وتركيز عمل هذه المؤسسات على تقديم الخدمات لا يعني أن دورها مقتصر فقط على ذلك، فإن لها دورا كبيرا في حملة المناصرة لرفع الوعي بالقضية الفلسطينية وكسب الدعم على المستوى الدولي كما أن منظمات المجتمع المدني تشارك وبفاعلية قليلة في العمليات التي تتعلق بالحكومة، وقليل من المنظمات والمراكز التي تحاول التأثير على صنع السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك لتحديد سياسات بديلة أو مكملة بدلا من السياسات التي تتبناها وتسنها السلّطة، فالتعاون بين منظمات المجتمع المدني وصناع القرار والسياسات ضئيل جدا، وتراجع دور هذه المنظمات بالمشاركة في صنع القرار وتحديد بعد الانقسام بين فتح وحماس وذلك نظرا للطبيعة المختلفة للنظام التشريعي الفلسطيني، وفي مجال المناصرة تشارك بشكل فعال في حملاتها ضد الاحتلال والتمييز ضد الفلسطينيين، إضافة إلى التركيز على الحقوق السياسية والانتهاكات التي ترتكبها السلّطة في الضفة وحماس في غزة.²

¹ كوستانيني، جان فرانسيسكو وآخرون: دراسة مسحية تحليلية لمؤسسات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ايار 2011..

² تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام 2012.

الباب الثاني: علاقة مراكز البحوث والدراسات الفلسطينية بالسلطة

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حدث تغيير نوعي على علاقة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، حيث تحولت العلاقة من تعاون ووجود صلة وثيقة بينهما جعلت هذه المؤسسات امتدادا للحركة الوطنية الفلسطينية إلى علاقة توتر وفقدان للثقة تقوم على تصور يرى في وجود السلطة نواة لنشوء نظام دولة تسلطي وينقض على المجتمع الضعيف في جانب منظمات المجتمع المدني، ومن جانب السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تغير التصور إزاء هذه المنظمات من اعتبارها روافد وطنية وسياسية إلى اعتبارها معرقلا وعائقا أمام نشوء الدولة إضافة إلى ذلك فقد صاحب قيام السلطة تبادل في الأدوار، فقد أصبحت السلطة هي الجهة المكلفة بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ورافق ذلك تراجع الدعم والتمويل للمنظمات لصالح تحول هذا الدعم والتمويل للسلطة مما اضطر هذه المؤسسات إلى إعادة ترتيب أمورها ومراجعة برامجها لتقليص موازنتها مما زاد من حدة التوتر في العلاقة بين الطرفين، إلا أن موقف السلطة بدأ يتغير بعد انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 باتجاه الإقرار بوجود دور وحيز لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني إلا أن هذا التغيير لم يكن يعكس وزن هذه المنظمات السياسي، وكان هناك مجموعة من العوامل أحدثت التغيير في الدور والعلاقة، من هذه العوامل الدول المانحة والدور الإعلامي للنشط لمنظمات المجتمع المدني وبدأت تتبلور فكرة لدى السلطة بتخفيف العبء عنها في تقديم الخدمات من جانب هذه المنظمات.

بعد انتخابات 1996 استشعرت السلطة الفلسطينية أن مكانتها وشرعيتها تعززت مما جعل حساسية التوتر أقل تجاه القدرات المنافسة لها والقوى السياسية، لكن الضعف السياسي والقانوني لدى السلطة بفعل الاتفاقيات واعتمادها على التمويل الخارجي الأجنبي جعلها تقوم على عملية الاحتواء للمنظمات المدنية والتي بدأ دورها يزيد قوة في المجتمع الفلسطيني في ظل اتساع مواردها المالية والبشرية.

بالإضافة إلى سياسة الاحتواء فإن منظمات المجتمع المدني تواجه مخاطر إفراط السلطة في المركزية والشمولية، كما برزت نزعة من السلطة لتجميع وتوحيد أجسام منظمات المجتمع

المدني في أجسام مركزية خاضعة لإشراف وسيطرة السلطة لتعزيز سلطتها وتهميش هذه المنظمات واحتكار الحيز العام وأنشأت السلطة وزارة تعني بالمنظمات الأهلية بهدف إدماجها في إطار عمل الدولة، إلا أن العامل المهم الذي ساهم في تراجع حدة التوتر بين السلطة وهذه المنظمات أن هذه المنظمات لم تمتلك جسما تنظيميا موحدًا، كما أن نشاطها بقي يركز بشكل أساسي على القطاع الخدماتي ولم تربطها علاقة قوية مع قاعدة اجتماعية قوية وعريضة، وهذا جعل المنظمات تبقي على القنوات مع السلطة مفتوحة، كما أن هذه المنظمات لا تمتلك القدرة على تهديد شرعية السلطة الفلسطينية، وأن هذه السلطة اكتسبت الشرعية عقب انتخابات المجلس التشريعي عام 1996.¹

إن عملية صنع السياسات العامة من المهام التي تقوم بها الدولة، ولكن هذه العملية لصنع السياسات لا تأتي عفوية أو من فراغ، وإنما نتاج طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف متعددة حكومية وغير حكومية، ويعتبر المجتمع المدني من أهم هذه الأطراف غير الحكومية، وعلاقتها بصنع السياسات العامة وعلاقتها مع صانع القرار، ويكون ذلك إما من خلال تحالفها مع بعضها البعض أو صراعها مع بعضها أو مع الدولة من أجل التأثير في عملية صنع السياسة، إضافة إلى تقديمها أنماط عديدة كالضغوط والمشاورات والخبرة للنظام السياسي.

ينبغي أن يكون أصل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة تكاملية، وعلاقة اعتماد تبادلي وتوزيع للأدوار، وأن لا تكون العلاقة علاقة تناقض أو خصومة لأن المجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي تقوم بتوفير شروط نشوء المجتمع المدني عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم عمل وممارسة كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع، إضافة إلى أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية، اقتصادية واجتماعية وتعليمية، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان لأن العلاقة بينهما يجب أن تكون في الأصل علاقة تكاملية، ويكمل كل منهما الآخر، فلا دولة بدون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني بدون دولة، حيث إن المجتمع المدني هو

¹ أيوب، حسن، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003)، كعامل محوري. رسالة ماجستير/ جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006.

وليد قوة الدولة من أجل موازنة قوتها، ففي الدول المتقدمة لم يتطور المجتمع المدني لتقويض قوة الدولة ولكن قوة الدولة والمجتمع المدني تساهم وتساعد على التطور المتوازي، والقوانين والتشريعات التي تضعها الدولة من شأنها أن تساهم في قوة المجتمع المدني عندما تكون هذه القوانين والتشريعات قابلة للتطبيق لعمل وتشجيع المؤسسات وتقديم الحوافز لها، في المقابل عندما يكون هناك علاقة تكاملية فإن المجتمع المدني يصبح أكثر نشاطا وفعالية في المشاركة في عملية صنع القرار وصنع السياسة، عندما تكون الدولة قوية وتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.¹

على الصعيد الفلسطيني فإن إسهامات مؤسسات المجتمع المدني بالدور السياسي قد تراجع بعد قيام السلطة، فنشاطاتها وإسهاماتها السابقة وتحديدا في مجال مقاومة الاحتلال وفضح ممارساته وانتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني تحولت إلى ما يسمى أو يوصف بالقانوني المهني أكثر منه بالسياسي.

تراجعت هذه المؤسسات عن دورها الشعبي النضالي الرافد للعمل السياسي إلى مؤسسات مهنية تقوم على الصقوة المنعزلة عن شريانها الرئيس ما قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، فقدت هذه المؤسسات دورها السياسي وخسرت الكثير من قاعدتها الجماهيرية وقدرتها على التأثير، فقد اعتمدت المؤسسات المدنية الكثير من الأشكال الجديدة للتأثير المختلفة عن الأشكال المعتمدة تاريخيا، وكانت تعتمد أدوات الضغط والمرافعة، وعادة ما تكون هذه الأدوات من وراء أجهزة الكمبيوتر، وحتى تستطيع المؤسسات من خلال أدواتها الجديدة ممارسة فعاليتها لا بد من عوامل ومقومات تحدد العلاقة بين تلك المؤسسات المدنية والحكومية، وأولى هذه المقومات ترسيخ الحكم السليم وسيادة القانون، إضافة إلى فصل السلطات وتعزيز المساءلة والشفافية والتي ما زالت منقوصة في واقعنا ونظامنا السياسي، إضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تزال بدون سلطة حقيقة وقراراتها مرهونة بعدة أمور كالاحتلال أو واقع التمويل وما يمليه من شروط

¹ سليمان، فضل، هجوم متوقع على منظمات المجتمع المدني، 14-يوليو-2015، هجوم متوقع على منظمات المجتمع المدني(aman-palestine.org)

تجعل السلطة الفلسطينية غير قادرة على اتخاذ قرارها السياسي بشكل مستقل، بالرغم من ذلك لا يمكن إغفال دور وعلاقة المؤسسات المدنية البحثية في قدرتها على التأثير في القوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة، إضافة إلى دورها الرقابي في الإصلاح الداخلي وبناء وتطوير الوعي المجتمعي.

إن طبيعة العلاقة وتاريخها بين المؤسسات المدنية والسلطة الفلسطينية غير محددة، فالطرفين وبالرغم من عمر السلطة الذي قارب على العقدين إلا أن كل طرف بعيد عن فهم الآخر وفهم كل طرف لدوره، ففي أوقات معينة يتم الحديث عن شراكة وحديث آخر عن التبادلية إضافة إلى الحديث عن التنافسية وأخرى عن التكاملية، إلا أن الواقع يبين أن دور مؤسسات المجتمع المدني لا يتخطى في كثير من الأحيان المراقب المغموم أو الضاغط المستعين، لعدم جاهزية النظام السياسي الفلسطيني، وضعف الرأي العام الداخلي على التحرك فإن الخطة التنموية للسلطة الفلسطينية على سبيل المثال لا الحصر تمت بعيدا عن مؤسسات المجتمع المدني، وبدون الشراكة الحقيقية أو حتى الاستشارية.

هذه العلاقة تعود إلى عدم وجود ثقة بين الطرفين، السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والمجتمع المدني ومؤسساته، فمعظم المؤسسات المدنية مؤسسات محسوبة على المعارضة السياسية كما أن هناك مؤسسات مهنية يتعلق عملها ودورها بمراقبة السلطة ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان إضافة إلى أنها منفصلة عن السلطة وأجهزتها وغير قريبة من صانع القرار وتنظر إلى السلطة على أنها كيان لا يزال بعيدا عن الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون، وأحيانا وفي مناسبات متعددة تنظر هذه المؤسسات المدنية إلى السلطة على أنها تنفذ سياسات الاحتلال، في المقابل تنظر السلطة إلى مؤسسات المجتمع المدني على أنها معادية لها ومعادية لما يسمى بالمشروع الوطني القائم، وأن هذه المؤسسات أيضا تقوم بتنفيذ أجندات خارجية.

وحتى تكون العلاقة سوية وتبادلية ويكمل كل منها الآخر يجب أن يكون هناك نظام سياسي ديمقراطي مكتمل وتكون سيادة القانون مفروضة على الجميع ومبنية على احترام التعددية السياسية والفكرية، وإمكانية مساءلة ومحاسبة السلطة، وهذا الشيء غير قائم وغير متوفر في

النظام السياسي الفلسطيني، فغياب المجلس التشريعي منذ فترة طويلة وحتى عندما كان موجودا كان شكليا وصوريا، حتى يكون هناك علاقة جيدة ويكون المجتمع المدني مؤثرا وقويا يجب أن تكون هناك سلطة حقيقية وفاعلة ومؤثرة على أرض الواقع، وأن يكون هناك أجهزة أمنية فاعلة وديموقراطية، فالنظام السياسي الحالي هو نظام منقوص الصلاحية ومنزوع السلطة ومرتهن بأوامر الاحتلال، فلا ممارسة حقيقية بدون موافقة الاحتلال، والذي يستطيع نزع هذه الصلاحية في أي وقت يريده، فالسلطة مقيدة بالاتفاقيات المجحفة بحق الشعب الفلسطيني. وبالرغم من ذلك فإن السلطة وصانع القرار يحاول الحفاظ على هذه الاتفاقيات وعدم المساس بها، وبالرغم من ذلك إلا أن مؤسسات المجتمع المدني تحاول تغيير الواقع وهي في تماس مع الاحتلال لفضح انتهاكاته وعنفه.

للأسف فإن السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني مرتهنان للتمويل، ومرجعيتهم هي الممول لهم والضغط على السلطة وقت الحاجة، فهي سلطة بلا سلطة وقراراتها مرهونة بولائها للممولين وهي دول قوية تفرض رأيها كما تشاء ومتى تشاء، ويرافق ذلك أن المجتمع المدني نفسه لا يملك قاعدة جماهيرية قادرة على التأثير أو الضغط على السلطة وقت الحاجة، فقد أثبتت المعطيات أن قدرة المجتمع المدني والأحزاب السياسية عاجزة عن تحريك الشارع والتغيير، وأن آليات الضغط والتأثير غير متوفرة في النظام السياسي الفلسطيني.¹

إن العلاقة بين المراكز الفكرية في فلسطين وصانع القرار تعاني من أزمة حقيقية وذلك يعود لمجموعة من الأسباب:

أولاً: عوامل موضوعية متعلقة بالحالة والثقافة الفلسطينية: حيث إن الثقافة الفلسطينية هي جزء من الثقافة العربية والتي لم تعد على مثل هذه الأدوات، فالحكام وصناع القرار في فلسطين كما هو في المجتمعات العربية الذي اعتاد أن يكون صانع القرار أو الحاكم هو شخص أو مجموعة من الأشخاص يقومون بإدارة الشأن السياسي دون الرجوع إلى أي من المؤسسات الفكرية

¹ قسيس، رفعت، دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، جريدة حق العودة، العدد. 41.

والبحثية أو عدم تقبل أي اقتراحات أخرى، سواء كانت هذه الاقتراحات من مراكز فكرية وبحثية أم من خبراء أو أكاديميين، فمراكز الدراسات ودخولها على التأثير في القرار السياسي الفلسطيني هو جديد على المشهد الفلسطيني إلى حد كبير، ومع قدوم السلطة تزايدت إعداد هذه المراكز الفكرية والبحثية التي تحاول أن تؤثر في القرار الفلسطيني.

ثانياً: عوامل مرتبطة بصانع القرار أو النظام السياسي: كوننا نعيش في إقليم، وفلسطين جزء من هذا الإقليم، فالأنظمة السياسية القائمة هي أنظمة شمولية وأحياناً أنظمة فردية "أوتوقراطية"، فهي ليست أنظمة ديموقراطية أو مؤسساتية ولا تستند إلى المؤسسة في اتخاذ القرار، وهذا ينعكس على العلاقة بين هذه المراكز وصانع القرار.

تاريخياً، في المشهد الفلسطيني هناك أزمة، والعلاقة غير جيدة بين السياسي والمتقف أو السياسي والأكاديمي، فالأكاديمي أو المتقف يشعر بأن السياسي ليس على صلة جيدة بالوعي السياسي، كما أن السياسي ينظر إلى المتقف أو الأكاديمي على أنه ينظر إليه نظرة فوقية، وبالتالي تحدث الأزمة في العلاقة ولا يتعاطى مع الرأي الذي يتخذه المتقف أو الأكاديمي.

إضافة إلى أن النظام السياسي وصانع القرار الفلسطيني في اعتقاده أنه يمتلك المعلومة، وهذا يغنيه عن مراكز صنع القرار، وأن امتلاكه للمعلومة يعني امتلاكه للحقيقة، وبالتالي فإن صانع القرار يرى أنه لا حاجة للتوجه إلى مراكز التفكير واستشارتها في اتخاذ القرار، كما أن المنهجية التي يتبعها الأكاديمي بالتمحيص والتدقيق لا يفضلها أو يرغبها صانع القرار الفلسطيني.

ثالثاً: عوامل مرتبطة بمراكز التفكير: هناك مجموعة من العوامل التي تحدد العلاقة بين صانع القرار الفلسطيني والمراكز الفكرية وهي ذاتية من المراكز نفسها، فإن غالبية هذه المراكز لا تقوم بتقديم ما لديها من دراسات وأبحاث بطريقة تلفت نظر صانع القرار وتشجعه على الأخذ بهذه الدراسات، فأغلب الدراسات التي تقوم بها مراكز التفكير وتقدمها يكون الطابع الأكاديمي غالباً عليها بشكل كبير، وتكون غارقة بالتفاصيل ولا تحدد ما يحتاجه صانع القرار، كما أن

كثيرا من المراكز الفكرية الفلسطينية يغلب عليها طابع التحيز الثقافي والسياسي، وهذا يحكم ما يصدر من دراسات من هذه المراكز، ويؤدي إلى إضعاف مصداقية ما تنتجه وتصدره، ويفقدها موضوعيتها أيضا.

عامل آخر يحدد العلاقة وهو تكرار الدراسات التي تصدرها المراكز، فلا يوجد تخصص من هذه المراكز بل أغلبها تقوم بإصدار وتقديم دراسات متشابهة، فمعظم الدراسات تكون مشتركة بين المراكز في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يؤدي إلى إضعاف المنتج مما يجعل صانع القرار لا يتعامل بالجدية مع ما تقدمه المراكز.¹

بشكل عام ولطبيعة النظام السياسي القائم على قرار الرجل الواحد والقرارات تؤخذ بشكل فردي، يعتبر مركزنا مركزا مستقلا وهذا ما يعطيه موضوعية ومصداقية، وبالرغم من أن معظم السياسات التي ينتجها المركز معارضة لسياسات السلطة إلا أن علاقة المركز قائمة على الاحترام والتقدير والتواصل؛ لأنّ المركز يعمل على ميثاق التحرر.

هناك أمل وأدوات للتغيير ليس من أجل النقد ومن خلال ما نقدمه من برامج يمكن أن تؤدي وتساعد على تغيير الوضع الراهن للأفضل بالاستفادة مما تقدمه البرامج من أدوات للتغيير للأفضل.²

قدر الإمكان يتم العمل على ترك مسافة بين الحكومة والمركز، حيث إنّ المركز دوره رقابي على السلطة السياسية بطبيعة عملها ونشاطها، لهذا نحاول ترك مسافة بيننا وبين الحكومة، ولكن وفي نفس الوقت هناك احترام متبادل وليس بالضرورة أن يكون هناك ود ومحبة وإنما احترام، المركز يعمل باحترام وبمهنية، وعندما يتم تقديم ملاحظتنا أو نسعى للتغيير لا يكون الهدف مهاجمة أحد على المستوى الشخصي أو الإساءة لأحد، وعندما نقدم دراساتنا وملاحظتنا يكون هناك دليل على ما نتحدث فيه.

¹ مركز الزينونة للدراسات والاستشارات: دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار - قضية فلسطين نموذجا، مرجع سابق.

² ياسين سلطان: مقابلة شخصية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، 2020/10/14.

لا يمكن القول إنَّ العلاقة متوترة أو غير جيدة، يتم سماع ملاحظتنا ولكن ليس بالضرورة الأخذ بها، حيث إنَّ هناك مناكفات ومشاكل داخلية بين شخوص صناع القرار في السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولا يوجد انسجام في قراراتهم وهناك أشخاص سياسيين ومؤثرين بالسياسات العامة ولكن ليس بأيديهم القوة للتغيير.¹

يقوم المركز بعمل استطلاعات لقياس الرأى العام حول قضايا تهم المواطنين، ونقوم بتقديمها لصانع القرار ولكن وبكل أسف لا يتم الأخذ بها أو التعاطي معها، وهنا تظهر أهمية العلاقة بين مراكز التّفكير وصناع القرار بعدم استجابتهم وتعاونهم والأخذ بما نوصي به، حيث إنَّ معظم دراسات المركز هي ذات علاقة بسياسات السّلطة وتحسين الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومن خلال ما نصدره نقوم بعرض أعمالنا على صانع القرار من خلال توصياتنا، وتقديم الحلول ونقوم بالدور الذي يجب أن نقوم به.

ولكن الاستجابة تكاد تكون معدومة، والعلاقة يحكمها المزاجية في التعامل معنا كمركز، وعلى سبيل المثال نذكر مثاليين تمَّ عمل استطلاع للرأى عليهما:

أولاً: قضية الضمان الاجتماعي الذي أصدرته السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة نهاية عام 2018، وكان الهدف من هذا القانون تطبيقه على الموظفين العاملين في المؤسسات غير الحكومية، كان هناك انتقادات شديدة على القانون من الشارع الفلسطيني، ونتج عن ذلك حراك شعبي كبير في مختلف مناطق الضفة، وكان هناك استطلاعات للرأى العام بأن الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني يرفضون هذا القانون.

أظهرت نتائج استطلاعات الرأى الذي قمنا بإعداده في المركز أن 65% من سكان الضفة يرفضون تطبيق القانون، وأن المعارضة ترتفع لتصل إلى 84% بين من سينطبق عليهم القانون، تم نشر هذه النتائج في الإعلام والصحف المحلية في حين أن صانعي القرار الفلسطيني لم يتلفتوا إلى تلك النتائج، وتعزز الشعور بأن هناك انفصالا بين صانعي القرار وحاجات الناس ومتطلباتهم.

¹ تحسين عليان: مقابلة شخصية. مؤسسة الحق.

ثانياً: قضية التنسيق الأمني، وهنا ليس الهدف هو الحديث عن سياسية التنسيق الأمني بحد ذاته، وإنما هو كيفية تعامل صانع القرار مع نتائج استطلاعات الرأي وتوجهات الناس حول قضايا حساسة كهذه.

يعد التنسيق الأمني مع الاحتلال من الأمور الحساسة التي تواجه رفضاً كبيراً من أغلبية الفلسطينيين والتي قد تلعب دوراً هاماً في زعزعة الثقة بين الجمهور الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، ولكن صانع القرار لا ينظر إلى هذا الأمر على محمل الجد، فعلى الرغم من استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها وبشكل متكرر تشير إلى أن الغالبية العظمى تطالب بوقف التنسيق الأمني إلا أنها تشير أيضاً إلى أن الغالبية العظمى ترى بأن السلطة لن تقوم بوقف التنسيق الأمني.

ومع ذلك لم يصدر عن السلطة أي توضيح مقنع للناس حول التنسيق الأمني وشكله وصعوبات التخلي عنه، وهنا أيضاً لم يتم الأخذ بنتائج استطلاعات الرأي من صانع القرار وكأنه ليس له علاقة بما يحدث.¹

حول العلاقة بين مركز ماس وصانع القرار تعتبر من أفضل العلاقات والعلاقة بينهما طبيعية، وأغلب ورشات العمل والندوات التي يتم عقدها يتم استدعاء أشخاص من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، فالتعاون وثيق بين المركز والمؤسسات الحكومية، ومركز ليس وارداً تقييم سلطوية أو فردية اتخاذ القرار، نحن كمركز نقوم بتفسير ما يقوم به صانع القرار من قرارات أو عدمها إلى عوامل مثل الامكانيات المتاحة، ولكن هناك مركزية في اتخاذ القرار، وأن الرئيس بيده كل شيء وخصوصاً في ظل غياب المجلس التشريعي.²

العلاقة بين صانع القرار والمؤسسة غير سوية، بكل أسف فإن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وصانع القرار غير جيدة وغير سوية؛ لأن صانع القرار لديه تخوف دائم من مؤسسات

¹ وليد لدادوة: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

² رابع مرار: مقالة شخصية. مركز ماس.

المجتمع المدني وهذا الخوف غير مبرر من ناحية فإن مؤسسات السّطة وصانع القرار لا يرغب بأن يسأله أحد.

وفي ظل غياب المجلس التشريعي فإن هناك مؤسستين هما من تقومان بمراقبة الحكومة، المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لدى الحكومات الفلسطينية حساسية عالية من نقاش برامجها وسياساتها من قبل المراكز الفكرية وباقي مؤسسات المجتمع المدني، وهنا يكون التعاون منقوصا وبالتالي تحجم الحكومة عن التعاون وتقبل النقد أو التغيير، وهذا يؤدي إلى خلل في العلاقة وخلل بقدرة الحكومة على تقبل ما تنتجه مؤسسات المجتمع المدني، وهذان الأمران يجعلان التصادم مستمرا بين الحكومة والمجتمع المدني.

كما أنّ الحكومة لم تأسس العلاقة بينها وبين مراكز الأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني، وكل حكومة تأتي بسياسات مختلفة ولا يوجد سياسات ثابتة أو واضحة، إنّ كل حكومة تأتي تريد أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني لصالحها وبالتالي تفقد هذه المراكز موضوعيتها واستقلاليتها وحريتها لتقديم الدور المطلوب منها والمتعلق بمساعدة الحكومة على رسم السياسات ومساءلتها.¹

هناك تعاون بين صانع القرار والمركز، يتم طلب صانع القرار احتياجاته من المركز ونقوم بتنفيذها ويكون هناك استجابة من طرف صانع القرار، ولكن مراكز الأبحاث بشكل عام لم تلق الرعاية والاهتمام المطلوب من الدولة، وعلى الدولة أن يكون لديها مركز أبحاث تساعد صانع القرار على اتخاذ قراراته ورسم سياساته العامة.²

العلاقة مع صانع القرار هي تزويده بمعلومات عن مختلف القضايا التي تهم الشأن العام، ولكن هل يستجيبون أم لا؟ يعود الأمر لشخص صانع القرار، نحن كمركز نقوم بما يجب أن نقوم به، والاستجابة متروكة لصانع القرار.³

¹ جهاد حرب: مقابلة شخصية. مؤسسة امان.

² محمد المصري: مقابلة شخصية. المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

³ مهدي عبد الحميد: مقابلة شخصية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الباب الثالث: الإشكاليات والتحديات التي تواجهها المراكز الفكرية

بالرغم من أن مراكز الأبحاث آخذة بالنمو والانتشار والتطور، إلا أن دورها التي تضطلع به ضعيف في مختلف المجالات سواء في رسم السياسات العامة أو ترشيد اتخاذ القرار وصنعه، إضافة إلى أهمية الأبحاث والدراسات التي تنتجها هذه المراكز لصانع القرار وتقديم التوصيات والحلول والمقترحات لقضايا مهمة ومختلفة، إذ لا توجد علاقة واضحة بين صانع القرار والمراكز، وعدم ارتياح الحكومات العربية بشكل عام للمراكز الفكرية والبحثية في بلادها وعدم اقتناعها بها، وفيما يلي أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجهها المركز البحثية والفكرية:

أولاً: مشكلة التمويل

تعتبر مشكلة التمويل من أهم وأكبر العقبات والإشكاليات التي تواجه المراكز الفكرية والبحثية، فعدم وجود مصادر التمويل المستقلة أثر سلباً في عمل وديمومة هذه المراكز، فالتمويل لإجراء البحوث والدراسات هو الأساس وبدونه يصعب ويتعذر القيام بذلك، حيث إن إنشاء مراكز بحثية بحاجة إلى موقع وأثاث مكتب ورواتب للكوادر البحثية والعاملين، إضافة إلى حاجة الباحث للاستقرار المادي والتفرغ الكامل لنشاطاته البحثية.

إن هذه المشكلة تؤدي إلى هجرة الكفاءات والباحثين إلى الدول الأوروبية والمتقدمة بسبب حصولهم على الرواتب المغرية واهتمام هذه الدول بالمراكز الفكرية والبحوث وتقديرها، مما يتسبب في قلة الكوادر البحثية المؤهلة، ومن دون التمويل يكون هناك صعوبة بقيام المركز بنشاطاته المختلفة من عقد المؤتمرات والندوات والورش ونشر الكتب والمجلات والتي تعد من أهم أعمال المراكز البحثية، ونتيجة لذلك يتم السعي للحصول على التمويل لقيام المراكز والمؤسسات القيام بدورها، لذلك يكون التمويل الأجنبي هو أحد مصادر التمويل، وبالتالي تصبح محل نقد وترتبط بأجنداتها الأجنبية، وبالرغم من توجه معظم هذه المراكز إلى المؤسسات الأجنبية لتمويلها إلا أنها قد لا تحصل على ما تريد من تمويل إلا حسب شروط وأولويات الجهة الممولة، كما يتم فرض أجندات من الممولين على المراكز عند تقديمها للتمويل اللازم، وبالتالي يفقد المركز حياديته وموضوعيته واستقلالته.

كما أنّ التمويل يعتبر مدخلا للسيطرة على القرار والتوجه والأجندة، فواضع الأجندة هو من يصنع القرار ويقوم بتحديد الأولويات والاهتمامات، والتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير في مجريات التغيير بالعالم العربي، لذلك فهو لا يخضع للعمل الخيري أو نظرية البراءة.

ثانياً: مشكلة الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل

إن قيمة الدراسات والإنتاج الفكري والبحثي الذي تنتجه المراكز الفكرية والبحثية تكمن في حيادية وموضوعية ومهنية هذه المراكز، وحتى تتحقق هذه الصفات من الحياد والموضوعية والمهنية لا بد أن تكون المراكز تتمتع بهامش كبير من الحرية في عملها، وهذه الحرية تجعلها تحدد أولوياتها في العمل واختيارها أجندتها البحثية بعيداً عن أي مؤثرات خارجية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توفير تمويل غير مشروط، من شأنه عدم التأثير في المخرجات البحثية والتوصيات والمنهجية في التحليل العلمي، إضافة إلى أن الباحث بحاجة إلى الاستقلالية في عمله، والحرية في نشاطه، من دون أن يكون هناك تأثير أو ضغط من أحد على فكره وإنتاجه، وهذا أمر صعب توفيره في واقعنا في ظل أنظمة سلطوية والزيابئية والفردية باتخاذ القرار.

ثالثاً: انعدام العمل المؤسسي والمناخ الديمقراطي وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل

المراكز

لوجود قيود سياسية وأمنية على المراكز يجعل من الصعب عليها القيام بعملها ومهامها وهذا نابع من طبيعة الأنظمة العربية بشكل عام ذات التركيبة السلطوية، ويكاد يكون هناك انعدام للتواصل بين الحكومات ومراكز الأبحاث، خاصة أن هناك تجاهلاً أو عدم ثقة بين المسؤولين وصناع القرار تجاه هذه المراكز، وذلك نتيجة الشكوك من صانع القرار في الاستقلالية السياسية للمراكز أو ارتباط بعض المؤسسات البحثية بتيارات سياسية معينة أو ارتباطها بأجندات الممولين، كما أن انعدام قاعدة للمعلومات والبيانات اللازمة للبحوث يعتبر عائقاً أمام تحقيق الموضوعية، إضافة إلى طبيعة النظام التعليمي الذي يعتمد على الأسلوب التقليدي.

رابعاً: العشوائية في العمل

حيث ضعف آليات وأدوات التعاون والشراكة بين المراكز البحثية والفكرية الخاصة والحكومية وعدم توفر قنوات اتصال وتنسيق بينهما وذلك من أجل نقل الخبرة وتبادلها بين المراكز.

خامساً: التسييس

مع انتشار المراكز البحثية والفكرية واتساعها إلا أن بعضها يتسم بطابع أيديولوجي مما يؤدي إلى تسييسها، بالرغم من أن المنهجية لا تمنع من أن يكون هناك تفضيلات وأولويات أيديولوجية وسياسية للمراكز غير أن التسييس هو فقدان المركز للموضوعية وأن يقوم بجمع المعلومات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة سلفاً.¹

سادساً: الإغلاق وعدم التواصل بين الباحثين في الضفة الغربية وقطاع غزة

نتيجة لسياسات الاحتلال وفصل الضفة عن قطاع غزة أدى ذلك إلى إعاقة التواصل بين الباحثين الفلسطينيين، فضلاً عن منع الاحتلال سفر بعض الباحثين إلى الدول الأخرى مما يحرم الكثير من الباحثين من الفرصة لتقديم أوراقهم العلمية أو عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات.

سابعاً: قناعة صاحب وصانع القرار الفلسطيني بالمنتجات التي تصدر عن المراكز الأجنبية

حيث إن صانع القرار ويتعامله المباشر مع المراكز الفكرية والبحثية الأجنبية يعتبر أن منتجاتها أكثر دقة ومصداقية، لأنه يعتبر أن المراكز المحلية مسيسة وتتبع لأجندات سياسية داخلية وخارجية، وهذا ما كون قناعة لصانع القرار بأن المراكز الأجنبية أفضل بالنسبة له.

ثامناً: ضعف البيئة المولدة للإبداع والكفاءات

يعتبر الاحتلال أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف القدرات الإبداعية من خلال ممارساتها التعسفية وسيطرته على مقدرات وثروات الشعب الفلسطيني، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني

¹ المركز العربي للأبحاث والدراسات: مرجع سابق.

الفلسطيني من خلال الاعتقالات التعسفية والمنع من السفر للكثير من الباحثين لكسب الخبرة
والمشاركة في الأعمال الدولية.¹

¹ نعيّرات، رائد، عليوي، معاذ: دور مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة -فلسطين نموذجا، مجلة الناقد
للدراستات السياسية، المجلد-02-العدد 03-الرقم التسلسلي 05-أكتوبر - 2019.

الفصل الرابع

مراكز التفكير الفلسطينية ودورها
في رسم السياسات العامة ومدى فعالية
واستجابة صانع القرار لها

الفصل الرابع

مراكز التفكير الفلسطينية ودورها في رسم السياسات العامة ومدى فعالية واستجابة صانع القرار لها

لعبت منظمات المجتمع المدني قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً مهماً وكبيراً وأساسياً في العديد من المجالات والنشاطات أبرزها المساهمة في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني خصوصاً في ظل غياب الدولة، وساهمت في العديد من النشاطات والأعمال بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك ضمن إمكانياتها، وما زالت المؤسسات المدنية الفلسطينية تعمل في الكثير من القطاعات كالصحة والتعليم والتوعية السياسية والقانونية وفي مجال حوار السياسات العامة والديموقراطية والحكم الرشيد وحقوق المرأة، وكان لها دور مهم وبارز في ذلك.¹

تعد مؤسسات المجتمع المدني من العناصر الأساسية لمكونات أي دولة، وعلى الصعيد الفلسطيني كان لها أدوار ونشاطات مختلفة بنشر المعرفة والوعي وثقافة الديموقراطية، إضافة إلى تعبئة الجهود الفردية والجماعية للمساهمة في التنمية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تأثير المجتمع المدني الفلسطيني بالسياسات العامة، لذلك تعتبر منظمات ومؤسسات المجتمع المدني من أهم أركان الدولة لما تقوم به من نشاطات وأدوار مختلفة.²

نشطت منظمات المجتمع المدني في العديد من القطاعات والمجالات، بدءاً من البحث العلمي والتكنولوجي والتركيز على قطاع التعليم، إضافة إلى نشاطها في قطاع الصحة والزراعة والبيئة والمياه وحقوق الإنسان والديموقراطية وقضايا الشباب وصنع السلام، والحوكمة وحوار السياسات العامة ونشر الثقافة.

¹ سعد، جمال سراب: التنمية الفلسطينية...تقويض مؤسساتي وتكريس لواقع الاحتلال، قنطرة، 2013. دور منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية: سراب التنمية الفلسطينية...تقويض مؤسساتي وتكريس لواقع الاحتلال - Qantara.de

² الدواوسة، خالد، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية، أوراق بحثية. 2017.

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات المهمة التي تنشط بها منظمات المجتمع المدني ك تقديم الخدمات والبحث والإرشاد للمزارعين، مثل اتحاد المزارعين الفلسطينيين، واتحاد لجان العمل الزراعي ولجان الإغاثة الزراعية، إضافة إلى قطاع الصحة الذي يقدم عن طريق مؤسساته خدمات الرعاية الصحية والتخصص في نشاطها وعملها في المناطق النائية كلجان العمل الصحي واتحاد لجان الرعاية الصحية، والقطاع البيئي الذي يركز على إعداد الدراسات والبحوث كمركز أريج ومركز الباشا، هذا ويعتبر قطاع المرأة من أهم المواضيع التي تتناولها منظمات المجتمع المدني مثل تعزيز حقوق المرأة وتمكينها وتوفير الحماية والاسنشرات القانونية، وقطاع الشباب أيضا هو من القطاعات التي تحظى باهتمام منظمات المجتمع المدني والتي تهدف وتوسع عن طريق برامجها ونشاطاتها إلى دمج الشباب في المشاركة بالحياة السياسية.¹

الحوكمة

الوضع الفلسطيني لديه صفة تميزه عن باقي دول العالم، فهو يقبع تحت الاحتلال، والسلطة ليس لديها سيطرة على معظم أراضيها ومواردها الطبيعية ولا حتى على حدودها، حتى حركة شعبها ومواطنيها، ومقسمة إلى منطقية جغرافيتين وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان الانفصال والانقسام في عام 2007 حماس في غزة وفتح في الضفة، ولذلك فإن الإطار السياسي المنفرد لفلسطين كان على أساس أن حماس في غزة والسلطة في الضفة لديهم القدرة والسلطة لتوصيل الخدمات للضفة وغزة مع الإدراك أن الفصليين ليس لديهم السيطرة أو القدرة على ذلك، وليس لديهم عناصر التحكم بحركة الناس والبضائع، ومن ناحية أخرى وقوع القدس الشرقية تحت السيطرة الإسرائيلية، وليس لدى السلطة أي حق في الوصول إلى السكان الفلسطينيين.

فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على إقامة قنوات لضمان مساءلة القطاع العام، وعدم إساءة السلطة، فحماية الأقارب والروابط العائلية والتبعية السياسية تعتبر عائقا أمام تساوي الفرص في

¹ كوستانيني، جان فرانسيسكو وآخرون: دراسة مسحية تحليلية لمؤسسات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مرجع سابق.

الحصول على وظائف في القطاع العام، وهناك عوائق أمام المجتمع المدني للقيام بالمساءلة وتطبيق حوكمة القطاع العام التي تعتبر أحد برامجها وهو الاحتلال الذي يستخدم كذريعة أيضا والذي يقلل من قدرة السلطة على السيطرة واستغلال مواردها، وعدم اتصال الصفوة في منظمات المجتمع المدني، وزيادة الفردية لدى هذه المنظمات.

إتاحة المعلومات وتوفيرها للمواطنين يعتبر من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها والتي تسعى منظمات المجتمع المدني من خلال تطبيق الحوكمة على القطاع العام والحكومي والذي يعتبر أحد أهداف برامجها التي تسعى إلى تطبيقها، وبالوصول إلى المعلومات يساعد المواطنين على التحكم بالموارد العامة ويسمح بمتابعة سوء الاستخدام ومساءلة السلطة التي تسبب استخدام نفوذها، فالمواطن الفلسطيني يعتمد في حصوله على المعلومات على وسائل الإعلام، وقبل إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية لم يكن لديهم الحرية الكاملة والإعلام المستقل بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية أصبح هناك قيود على الإعلام، وكان الإعلام مرتبطا بربط سياسي للسلطة في الضفة وحماس في غزة، فلا يوجد قانون أو تشريع يحكم الحق في الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى افتقار لتشريع يحمي العاملين من الإساءة الاجتماعية وضد الفساد، وضعف القضاء.

اتخذت منظمات المجتمع المدني مع الحكومة إجراءات لتطبيق الحوكمة والمساءلة على القطاع العام الحكومي، ومن بين هذه الإجراءات تعزيز أدوات الرقابة ونظم التحكم والشفافية، ونجحت منظمات ومؤسسات المجتمع المدني نجاحا ملحوظا من خلال نشاطها وبرامجها بضغطها على صانع القرار في تطبيق أدوات الحوكمة في عملها مدعومة بنظم وإجراءات المساءلة كنشر التقارير المالية على شبكة الإنترنت وقواعد السلوك.

كان لمنظمات المجتمع المدني كمؤسسة أمان دور الوسيط في مساءلة الحكومة، حيث قامت مجموعة هذه المنظمات كمركز ماس وأمان بعقد اجتماعات الطاولة المستديرة مع واضعي السياسات في السلطة لتطبيق المساءلة والحوكمة على القطاع العام.¹

¹ انتجرتي للبحوث والمهام الاستشارية: تقييم اولي عن المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، التقرير الختامي لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي وهيئة كير الدولية، مصر، مايو، 2013.

نشطت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال الحوكمة والحكم الرشيد، وساهمت مساهمة فاعلة في رسم السياسات العامة والضغط على صانعي القرار من خلال نشاطاتهم المختلفة والمتبعة من قبل هذه المؤسسات، من خلال عقد لقاءات مع المسؤولين وصانعي القرار، إضافة إلى إقامة المؤتمرات وورش العمل والندوات والاجتماعات الدورية فيما يسمى بالطولة المستديرة، إضافة إلى إعداد استطلاعات الرأي.

ومن خلال ذلك يتم مناقشة أولويات المواطنين والمصلحة العامة والمشاكل التي يمر بها المجتمع، والعمل على إيجاد الحلول ورفع التوصيات لصانعي القرار، ومن أبرز المؤسسات التي تساهم وبشكل فاعل في موضوع الحوكمة مؤسسة أمان ومنظمة الحق، فمؤسسة أمان إحدى منظمات المجتمع المدني التي برزت ونشطت في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، ونطاق عملها وبرامجها يركز على حوكمة القطاع العام، وتعتمد على ذلك من خلال برامجها ونشاطها وورشات العمل والندوات، إضافة إلى استطلاعات الرأي والتقارير التي تقوم بإصدارها في نطاق عملها، فهي تقوم بتعزيز الحراك المجتمعي والداعم لجهود مكافحة الفساد وبناء نظام النزاهة الوطني وذلك من خلال رفع الوعي لدى المواطنين وزيادة اهتمامهم حول أشكال الفساد وأسبابه، ومدى تأثيره على مختلف جوانب حياتهم، والعمل على رفع الوعي المجتمعي والمساءلة المجتمعية، ويتم عقد الندوات وورشات العمل مع مؤسسات مجتمعية أخرى للتأثير على صانع القرار لتبني التوصيات ذات العلاقة المقدمة من المؤسسة.

من البرامج الأخرى التي تقوم مؤسسة أمان على العمل عليها تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال العام والشأن العام، وتقديم الخدمات العامة للجمهور الفلسطيني، فهي تعمل على رصد منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني وبشكل دوري وتقوم ببلورة الحلول والمقترحات وتقديم النصح لصانع القرار فيما يخص رسم السياسات العامة، إضافة إلى برنامجها فيما يخص تعزيز جهود كشف الفساد والفاستين وعدم إفلاتهم من العقاب من مؤسسات قطاع العدالة وإنفاذ القانون.¹

¹ مؤسسة أمان، الموقع الرسمي - عملنا- البرامج والمشاريع-<https://www.aman-palestine.org/activities>

كما تعد مؤسسة الحق من أهم المنظمات مساهمة في مجال الحوكمة وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، حيث تقوم بإعداد البحوث والتقارير والدراسات حول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وتسعى لوضع حد للانتهاكات والجرائم، كما تعمل على إعداد الأبحاث والدراسات والمداخلات القانونية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية استناداً إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتم ذلك من خلال برامج تدريبية وتنظيم حملات محلية وعالمية خاصة بقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومنظمات الدولة ذات العلاقة بالسعي والعمل على إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في القوانين والتشريعات والسياسات الفلسطينية، تقوم مؤسسة الحق على برامج تدريبية في نطاق عملها في تطبيقات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويكون هناك دورات تدريبية في مبادئ وتطبيقات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويكون هناك تطبيق ودورات ميدانية للمتدربين الذين أكثرهم طلاب جامعات من كلية القانون، كما يتم إصدار تقارير شهرية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ويتم توثيق ذلك من خلال الإفادات أو الاستمارة والمقابلات.

إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بإعداد البحوث والدراسات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطة في الضفة كالاقتال السياسي أو التعذيب داخل السجون وحماس في غزة، وكذلك الدراسات والبرامج حول الانتهاكات الخاصة بجرائم الاحتلال، وتقوم المؤسسة بتنفيذ وإعداد هذه الدراسات من خلال دوائر متخصصة بتوثيق هذه الانتهاكات كدائرة الرصد والتوثيق، ويتم إعداد زيارات ميدانية في هذا المجال، والهدف من هذه البرامج والدراسات هو التأثير في السياسات والتشريعات وتحقيق العدالة، أما دائرة الحق التطبيقي للقانون الدولي هدفها التأثير في الفقه القانوني الدولي ومساعدة صانع القرار الفلسطيني للدفاع عن حقوق الإنسان في

المحافل الدولية¹

¹ مؤسسة الحق، عن الحق-نبذة تعريفية، <https://www.alhaq.org/ar/about-alhaq/2671.html>

المشاركة في الحوار الدائم حول السياسات العامة

جل نشاطات مؤسسات المجتمع المدني ذات طبيعة هادفة إلى المشاركة في الحوار الدائم حول السياسات العامة، كما وتتخذ المؤسسات من مجمل نشاطاتها أدوات إما لإثارة الرأي العام حول قضايا السياسات العامة بهدف تفعيل المشاركة المجتمعية والقطاعات المختلفة في إدارة السياسات العامة، وأما بهدف التأثير على صناع القرار من أجل اتخاذ سياسة معينة، وهنا نجد أن مجمل مؤسسات المجتمع المدني تعمل على التشبيك بين مختلف القوى المجتمعية بهدف الضغط على صناع القرار أو مناصرة قضايا معينة تخص الشأن العام السياسي، ولذا تعمل المؤسسات على نشر تقاريرها الدورية على الرأي العام، وكثيرا ما يتم توقيع العرائض والبيانات العامة ويتم نشرها أمام الرأي العام.¹

وتكمن أبرز نشاطات مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة في الحوار الدائم حول السياسات في العديد من البرامج والتي تشكل بوصلة لاتجاهات المجتمع تجاه السياسات العامة ومن أبرزها:

أولاً: استطلاعات الرأي العام، حيث تعتبر استطلاعات الرأي العام قضية في غاية الأهمية من حيث أنها تبوب أولويات المجتمع وتمنح المعنيين والمختصين ذوي الشأن الاطلاع على التوجهات المجتمعية وديناميكياتها تجاه القضايا المختلفة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تجعل صناع القرار قادرين على فهم مردود سياساتهم وتقييم المجتمع لهذه السياسات، وهنا تنشط مؤسسات المجتمع المدني في تقديم استطلاعات الرأي العام الفلسطيني ونشرها عبر وسائل الإعلام، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يقوم به مركز البحوث المسحية والاستطلاعات من إجراء استطلاعه الشهري، وكذلك مركز أوراد.

حيث تعمل هذه المراكز على إجراء مسوح شهرية تتضمن معرفة التوجهات العامة للمجتمع الفلسطيني تجاه عدة قضايا، القضايا الكلية الفلسطينية كعملية السلام والحل السلمي والعلاقة مع

¹ ياسين سلطان: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

الاحتلال، وكذلك الأولويات الوطنيّة، المقاومة وأشكالها، ووزن القوى السياسية في المجتمع، وديناميكيات الحياة السياسية وتقييم المجتمع للسياسات العامة.

ولا تقف فائدة وتأثير هذه الاستطلاعات فقط عند مدى إسقاط نتائجها في السياسات العامة لصناع القرار بل الأهمية الأخرى وليست بالقليلة هي ما يستفيده المواطن والنشطاء من إثارتها للنقاش حول السياسات العامة مجتمعيًا.

تعتبر عملية استطلاع الرأي من أهم الأدوات التي تستخدمها مراكز الأبحاث والدراسات، كما تعتبر من أكثر الأدوات ضبطًا لقياس ومعرفة آراء الناس في مختلف المسائل والقضايا، ازدادت أهمية استطلاعات الرأي وخصوصًا في الأنظمة الديمقراطية والتي يكون للناس دور مهم فيها وتعطي أهمية كبيرة لرأيهم ومواقفهم في شتى المجالات، ومن خلال ذلك فإن استطلاعات الرأي لها دور مهم وكبير في الدول الديمقراطية، ولكنها تتراجع إن لم تكن معدومة في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية، ولاستطلاعات الرأي أهمية كبيرة بالنسبة لصانع القرار حيث إنها تعتبر أداة قياس لمعرفة توجهات المواطنين وحاجاتهم وكذلك مواقفهم تجاه قضايا مهمة، وهذا يساعد صانع القرار في وضع السياسات الأكثر فعالية وانسجامًا مع حاجة ومتطلبات المواطنين وبالتالي تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا لتجنب الصدام مع الشارع وبالتالي تعزيز حالة الانسجام بين النظام السياسي والناس لتحقيق الاستقرار العام.

وفي ظل الوضع الراهن للشعب الفلسطيني والظروف التي يمر بها أصبحت أهمية استطلاعات الرأي تزداد في ظل التعقيدات السياسية والاجتماعية والتغيرات التي تحدث على الساحة الفلسطينية لاتخاذ قرارات واعية لتجنب الاختلاف والتصادم مع المواطنين، وبالرغم مما تقدم من أهمية استطلاعات الرأي إلا أن صانعي القرار لا ينظرون إليها ولا يهتمون بها وبالتالي فإن هذا الشيء يترك انطباعًا لدى المواطنين بأن صانع القرار لا يهتم بآراء الناس وتوجهاتهم، حيث تم عمل استطلاعات للرأي حول قضايا مهمة للقضية الفلسطينية ومهمة لصانع القرار لوضع تصور لرأي الناس، على سبيل المثال تم إجراء استطلاع رأي حول الانتخابات الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية وكذلك استطلاعات للرأي حول خطة الضم وحول وباء كورونا

المستجد وكيفية تعامل الحكومة معه إضافة إلى إجراء استطلاع رأي حول الحكومة من ناحية أدائها والفساد.

كما يتم كتابة البحوث فيما يتعلق بقضايا التحول نحو الديمقراطية والإصلاح الأمني وقياس رضى المواطنين عند أداء الجهاز الأمني، وكذلك موضوع الانقسام إضافة إلى إعداد أوراق سياساتية حول التشريعات والقوانين.¹

ثانياً: حملات الضغط، والتي تقسم إلى قسمين: الأول وهو البيانات والنداءات الموجهة من قبل مؤسسات التفكير بشكل جمعي، وتتضمن في أغلب الأحيان مطالبة قوى مجتمعية وشخصيات ذات نفوذ وحضور اجتماعي للتوقيع عليها وتعميمها على الرأي العام؛ للمطالبة باتخاذ سياسة معينة أو لاتباع نهج معين، كما كانت مؤسسات المجتمع المدني ضاغطة باتجاه إجراء الانتخابات في السلطة الفلسطينية بعد توقفها منذ الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني: النزول إلى الشارع الفلسطيني للضغط على صناع القرار لاتباع سياسة معينة أو السير باتجاه معين، كما حدث في مطالبة مؤسسات المجتمع المدني لطرفي الانقسام بالوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام.

ثالثاً: عقد اللقاءات وورش العمل في مختلف المناطق الجغرافية الفلسطينية، ووسط مختلف القطاعات المجتمعية والتي تستهدف إثارة الرأي العام الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده تجاه القضايا المختلفة، وجعل المواطنين لديهم إحساس وشعور بإمكانية نفوذهم إلى السياسات العامة، ومشاركتهم في الحوارات حول السياسات العامة المختلفة.²

كما ركزت وتخصصت مجموعة من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في نشاطها و عملها على الحوكمة، هناك مراكز ومؤسسات التفكير والبحث نشطت و عملت على المشاركة في الحوار حول السياسات العامة، حيث إن هناك العديد من مراكز الدراسات والأبحاث والتي تعتبر

¹ لدادوة، وليد، دور الرأي العام في صناعة السياسات الفلسطينية، وكالة قدس نت - 01-09-2019- للأبناء، <https://qudsnet.com/post/472413/%D8%AF%D9%88%D8%B1->

² ياسين سلطان: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

جزءاً من منظمات المجتمع المدني التي تتبنى عملها ونشاطها في مجال المساهمة برسم السياسات العامة، ومن أبرز المراكز مساهمة في ذلك مركز مسارات، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، والمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

ويعتبر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات من المراكز الفكرية والبحثية التي تقدم البرامج والدراسات فيما يخص رسم السياسات العامة لصانع القرار الفلسطيني، فهو مركز متخصص في بلورة السياسات والدراسات الاستراتيجية، ويسعى إلى توفير وتطوير بدائل موضوعية وديموقراطية، حيث يهدف من خلال ذلك إلى تضيق الفجوة بين المعرفة وصناعة القرار في المؤسسات الأهلية، ووضع السياسات وتقديم تحليلات ودراسات استراتيجية يميزها العمق والمهنية، فهو يقوم على إنتاج البحوث التحليلية والدراسات الاستراتيجية حول البدائل والخيارات السياسية، مما يساعد صانع القرار على اتخاذ قراره.

كما يسعى المركز على تزويد المعنيين وصانع القرار بالتحليل والمشورة حول أوجه السياسات والاستراتيجيات السياسية القصيرة والبعيدة المدى، وتحليل أبعادها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، يساهم ومن خلال تطوير الإنتاج الفكري والمهني في تطوير المهارات الوظيفية للكوادر البحثية والسياسية، إضافة إلى ذلك يسعى المركز للاستفادة من القدرات والمهارات الموجودة لدى أبناء الشعب الفلسطيني سواء داخل الوطن أو من هم في الشتات، وخاصة ذوي الاختصاص في الأبحاث والاستراتيجيات السياسية، وتوجيه هذه القدرات والمهارات للإسهام في تراكم المعرفة خاصة القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني وصناعة القرار الفلسطينية، ويهتم بالتركيز على تشخيص واقع الشباب مع وضع الحلول والمقترحات وآليات العمل والبرامج الكفيلة بتطوير وتوسيع مشاركة الشباب في صنع القرار وتنمية المجتمع.

فالمركز لديه مجموعة من البرامج خاصة بالوحدة الوطنية ويعتبر أحد البرامج الأساسية للمركز، ويقوم بتقديم التوصيات والمقترحات لإنهاء الانقسام من خلال الحوار مع مختلف

الشخصيات السياسية وشخصيات مستقلة إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والمرأة والشباب سواء داخل الوطن أو في الشتات، ويعتبر هذا البرنامج داعماً للحوار الوطني الرسمي لتحقيق المصالحة الوطنيّة، وتم إنتاج العديد من الوثائق والدراسات حول إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، وتقديم تصورات حول البرنامج السياسي الوطني وبرنامج الحكومة وآليات عملية لإعادة توحيد المؤسسات المدنية التابعة للسلطة في الضفة وغزة، كما وتم تقديم مقترحات لإعادة توحيد ودمج الأجهزة الأمنية، ومن البرامج الأخرى لدى مركز مسارات موضوع المرأة وحضورها الفاعل والمساهمة في تعزيز مشاركتها في جميع مستويات اتخاذ القرار والمساواة الكاملة بين الجنسين، وضرورة مشاركتها في الحوارات الوطنيّة والاجتماعية، إضافة إلى تشجيع ودعم النساء، ويعتبر الشباب من أولويات المركز في برامجهم من خلال الاستثمار فيهم، ورفع مستوى قدراتهم في مجال التفكير الاستراتيجي وتحليل وإعداد السياسات العامة المرتبطة بالسياق الفلسطيني بأبعاده الإقليمية والدولية، إضافة إلى زيادة إنتاجهم البحثي والسياساتي، والتأثير في عملية صنع القرار بمستوياته المختلفة، وتعزيز المشاركة السياسية الديمقراطية وخاصة لدى الإناث، وتشجيع المبادرات الشبابية وتعزيز التواصل والتشبيك بين الشباب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات.

يقوم المركز بإصدارات عديدة حول السياسات العامة وأوراق تقدير موقف، وتحليل السياسات، كما يتم عقد الندوات وورشات العمل ولقاءات مع ذوي الاختصاص.¹

إضافة إلى أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، مؤسسة تعمل في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، حيث يسعى المركز من خلال أعماله على مساعدة صانع القرار الفلسطيني والمؤسسات التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية وتعزيز المشاركة العامة، في صياغة القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف المركز إلى إنتاج البحوث التحليلية حول البدائل والخيارات السياساتية لصانع القرار وتزويد المعنيين بالتحليل والمشورة في المجال الاقتصادي، العمل كحلقة وصل بين البحوث

¹ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية -مسارات، الرئيسية، برامج،

<https://www.masarat.ps/#>

الأكاديمية والسياسات العامة وجعلها منبرا للنقاش العام حول قضايا السياسات الاقتصادية، إضافة إلى نشر التقارير والدراسات والأبحاث ذات الصلة وعقد جلسات العصف الذهني حول القضايا الطارئة لبلورة أوراق موقف وتوفيرها لصانع القرار، كما يتم إعداد النشاطات المشتركة والتعاون مع المؤسسات المحلية والخارجية من خلال الندوات وورشات العمل واستضافة باحثين مختصين.

ويقوم المركز على عدد من البرامج كإعداد البحوث والنشر في المجالات الاقتصادية وبناء القدرات البحثية، كما يقدم الاستشارات والدعم لصانع القرار، إضافة إلى برامج تدريب الشباب للخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد، كذلك برنامج تدريب الموظفين العموميين وخاصة موظفي الوزارات الفلسطينية لتطوير قدراتهم الذاتية، وبرنامج تدريب خاص بموظفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يقدم المركز المجلة الاقتصادية الشهرية إضافة إلى الطاولة المستديرة والتي تعتبر منبرا للحوار الديموقراطي، كما لديه مكتبة خاصة بالمنشورات والبحوث والدراسات.¹

ومن المراكز البحثية التي تركز نشاطها وعملها في مجال حوار السياسات العامة المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية وهو إحدى منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال البحوث وإعداد الدراسات، فالمركز يسعى إلى مساعدة صانع القرار الفلسطيني على رسم الاستراتيجيات في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية في ظل ما تعيشه القضية الفلسطينية من متغيرات سياسية وأمنية واقتصادية، إضافة إلى أن المركز يساهم في بناء دولة القانون والمؤسسات والمجتمع الديموقراطي والانساني، والعمل على عملية مراجعة التشريعات والقوانين والتعليمات الأمنية والسعي لتقديم مقترحات عملية لمواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كذلك يقوم المركز على إجراء الدراسات الميدانية المختصة بالرأي العام وأهميته في تفعيل عمل الأجهزة الأمنية والمؤسسات ذات العلاقة فهو من المراكز التي تركز علمها على قطاع الأمن

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس.

والأجهزة الأمنية، فالمركز يقيم الندوات والحلقات الدراسية المتعلقة بالأوضاع السياسية والأمنية والمتغيرات الاجتماعية المحلية والإقليمية، إضافة إلى إعداد أوراق تقدير موقف وأوراق تحليل سياسات وعقد ما يسمى بالطاولة المستديرة حيث يتم عقد لقاءات شهرية ويتم تناول قضية حديثة وتقديم الحلول والمقترحات والآراء حول هذه القضية التي يتم تناولها على هذه الطاولة، يتم نشر الوعي المعرفي في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والقانونية وإدارة الحوارات المرتبطة بها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، كما يساعد المركز على رسم السياسات الإعلامية المتخصصة من أجل تعزيز الديمقراطية وإطلاق حرية التعبير، كذلك زيادة دور المرأة والشباب في عملية البناء، ويعتبر المركز من المراكز التي تساعد وتساهم في رسم السياسات الفلسطينية الداخلية والسياسات الإقليمية والدولية، ويعتمد المركز في نشاطاته على العديد من البرامج التي يحقق من خلالها أهدافه كعقد المؤتمرات وترتيب اللقاءات مع ذوي الاختصاص، إضافة إلى تدريب الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية، كما يصدر المركز العديد من النشرات والتقارير واستطلاعات الرأي والكتب والدراسات المختلفة في مجال تخصصه وعمله.¹

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وهو من المراكز المتخصصة في مجال إجراء استطلاعات الرأي، فهو مركز يقوم على إعداد البحوث الأكاديمية ودراسة السياسات العامة، ويهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها من خلال عدد من البرامج التي يتبناها ويقوم على إعدادها وذلك بالتركيز على قضايا ذات علاقة بالسياسات الفلسطينية الداخلية والتحليل الاستراتيجي والسياسية الخارجية، إضافة إلى البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام.

كما يقوم المركز بإعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، كما ويتم إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، إضافة إلى أن المركز يعمل على تشكيل مجموعات لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع

¹ المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية-pcrss.org.ps@gmail.com

الفلسطيني وصانع القرار ويتم وضع الحلول والمقترحات للخروج بحلول وتوصيات لهذه المشكلات التي يتم تناولها، ويتم عقد المؤتمرات والمحاضرات وورشات العمل والندوات للتركيز في العمل وتعلق الدراسات والبحوث بآخر المستجدات في الساحة الفلسطينية والتي تحتاج إلى دراسة وبحث لتقديمها لصانع القرار.¹

إضافة إلى هذه المراكز يعتبر مركز إعلام حقوق الإنسان والديموقراطية من المراكز التي لها دور برسم السياسات العامة من خلال مساعدة صانع القرار على وضع الحلول والمقترحات، حيث يهدف ويسعى المركز إلى المساهمة في بناء مجتمع مدني ديموقراطي قائم على العدل والمساواة وسيادة القانون، ويقوم على برامج ذات علاقة واهتمام بحقوق الإنسان، كما ويعمل على المساهمة في رفع صوت المواطنين وعلى حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة في الحياة العامة، ومبدأ تكافؤ الفرص، يركز على جيل الشباب ويفسح المجال أمام الجميع للإسهام في تقدم المجتمع والرفي بأبنائه، وللقيام بهذه الأعمال والسعي لتحقيقها، يعتمد المركز على العديد من البرامج كبرنامج حقوق الإنسان والذي يعمل على بناء القدرات والتوعية والتثقيف والمناصرة والمساعدة والاستشارة القانونية وكذلك الأبحاث والدراسات، ومن البرامج الأخرى التي يستهدفها المركز ويقوم عليها برنامج الإعلام الحقوقي، ومن ضمنه (برنامج قضايا وآراء)، إضافة إلى نشرة الكترونية شهرية وكذلك حلقات تلفزيونية وإذاعية حوارية، ومن ضمن سلسلة برامجه برنامج حقوق الإنسان لقطاع الأمن إضافة إلى استهداف طلاب كلية الشريعة، والذي يحتوي على منتدى تعزيز حقوق الإنسان في قطاع الأمن الفلسطيني، وكذلك على إدماج مفاهيم حقوق الإنسان لطلبة كلية الشريعة في الجامعات الفلسطينية، وأخيرا برنامج مناهضة عقوبة الإعدام، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات المطبقة في فلسطين، وإلى سن تشريعات فلسطينية تحمي الحق في الحياة ومناهضة عقوبة الإعدام.²

¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية -pcpsr@pcpsr.org.

² مركز اعلام حقوق الإنسان والديموقراطية شمس -<https://www.shams-pal.org>

تقديم الخدمات والمشاريع التنموية

مع التطور التاريخي والدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع الفلسطيني فإن دوره لم يعد سد الفجوة أو ملء الفراغ الذي تراجعت وتركته الدولة، بل أصبح دوره فعالاً في عملية التنمية وتقديم المشاريع الخدمائية والتنموية، وكان الإعلان العالمي (للحق في التنمية) والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 م من أهم المتغيرات التي أثرت على دور المجتمع المدني وتأكيد أنه أحد الفواعل الرئيسية في المجال التنموي والخدماتي، لذلك جعلت هذه المتغيرات المجتمع المدني شريكاً مع الدولة وعدم جعلها هي اللاعب والمحرك والفاعل الوحيد للسياسات العامة على مختلف الأصعدة المحلية والدولية، فبدأ جيل الإغاثة الذي كان دوره تقديم الخدمات الاجتماعية لشريحة كبيرة من المجتمع والمحتاجين، ثم الجيل الآخر وهو الجيل التنموي الذي يسعى ويعمل إلى تمكين المواطنين ودمجهم في العملية التنموية وتعزيز القدرات وصولاً إلى الجيل الأحدث، وهو جيل المنظمات الحقوقية التي من شأنها التأثير على الرأي العام والدفاع عن حقوقهم.

إضافة إلى الأثر الكبير والبارز في التأثير على السياسات العامة، يقوم المجتمع المدني على العديد من المبادرات والأنشطة التي تهدف وتساهم من خلالها في العمل التنموي وتفعيل البيئة التنموية من خلال بناء القدرات على جميع المستويات، كتتمية القدرات البشرية والتنظيمية والتكنولوجية لكي يكون هناك مجتمع مدني يعمل بكفاءة لتحقيق الهدف المنشود، وجاء هذا الدور للمجتمع المدني انطلاقاً من تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، وللمجتمع المدني دور أساسي ورئيسي في مجال الصحة والتعليم فيما يخص المجال التنموي والخدماتي، ويسعى للمساهمة في رسم السياسات الصحية التي تعمل في جوهرها على المساواة في الحقوق الصحية بين جميع المواطنين انتقالاتاً إلى التعليم الذي له دور مهم وفعال في عملية التنمية، والذي يعتبر حقاً مكفولاً لجميع المواطنين، ومن أهم أدوار المجتمع المدني في هذا المجال تمكين الفئات المهمشة والفقيرة والتي لا تستطيع الدولة تغطية احتياجاتهم، ويعتبر هؤلاء هم أساس عمل هذه المنظمات للمجتمع المدني، وهنا يبرز دور الشراكة والتكاملية التي يجب أن تكون عليه بين

منظمات المجتمع المدني والدولة، وتحديدًا عندما تتراجع الدولة عن القيام بمهامه الخدمائية، وسد الفراغ التي تتركه إضافة إلى التأثير في صناعة ورسم السياسات العامة التي تعكس توجهه والتطلعات لدى المواطنين باعتبار أن المجتمع المدني هو الجسر وحلقة الوصل بين المواطنين والدولة، ودورها الإيجابي في ديمقراطية المجتمع وبالتعاون والتشارك مع الحكومة، الذي يعكس مفهوم التشبيك والمناصرة والضغط لتغيير السياسات العامة لتقديم اقتراحات وبدائل تنموية.¹

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني العمود الفقري لتنشيط وتفعيل الحراك الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني، فهي منصة أساسية للمشاركة الشعبية، وتؤسس لإيجاد بنية تحتية لكي تكون الديمقراطية وتقاليدها نظامًا للحياة المجتمعية وأسلوبًا لتسيير المجتمع والمؤسسات الرسمية والأهلية. فمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني اعتبرت نفسها ونشطت في جل برامجها باتجاه إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني.

استندت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إحداث التغيير الاجتماعي على طابع تنموي وخدمي متعدد الاتجاهات، سواء من خلال التمكين السياسي والاقتصادي، أو التغلغل في أوساط الشرائح المختلفة للمجتمع من خلال تقديم الخدمات والمساعدات المتنوعة العينية وغير العينية. وفي هذا الإطار نافس مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أحيانًا السلطة الفلسطينية في حجم ومدى انتشار وتأثير خدماتها التنموية، وهنا على سبيل المثال لا الحصر نذكر الإغاثة الزراعية مقابل وزارة الزراعة، وكذلك الإغاثة الطبية وما إلى ذلك من مؤسسات خدمتية مجتمعية استطاعت أن تحقق انتشارًا واسعًا داخل المجتمع الفلسطيني.

إلا أن القضية الأبرز على صعيد السياسات العامة تمثلت في النشاطات التنموية التمكينية لمؤسسات المجتمع المدني على عدة صعد، سواء على صعيد المرأة الفلسطينية وأدوارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو على صعيد تعزيز قدرات الشباب الفلسطيني ودوره في السياسات العامة، وما رافق ذلك من ضغط لمؤسسات المجتمع المدني على صناع القرار من أجل سن التشريعات الهادفة إلى تمكين الفئات المهمشة في المجتمع.

¹ نسيمان، نغم، رسالة إلى رئيس الوزراء اشتية بعنوان "استراتيجية تفعيل الدور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بين الواقع والمأمول، مقالات -10-01-2021. <https://www.amad.ps/ar/post/384022>

بالتأكيد هنا واجهت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني جملة من التحديات في إحداث التغيير الاجتماعي، سواء التحديات السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية الدينية ليس هنا مجال للخوض فيها أو تقييم هذه التغييرات، ولكن ورغم هذه التحديات استطاعت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في المجال التنموي من تحقيق عدة أهداف وذلك من خلال برامجها ومن أبرزها:

أولاً: تمكين المرأة: نظام الكوتا في الانتخابات ودوره في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، ومجموعة النشاطات الهادفة إلى تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث ونتيجة لتطور المجتمعات وزيادة عدد المؤسسات الدولية الداعية إلى دعم وتأييد المرأة وتمكينها من المشاركة في صناعة القرار في المجتمع، إضافة إلى الكوتا النسائية والتي تعتبر إحدى السياسات العامة التي تتبعها وتنتهجها الدول لضمان مشاركة المرأة في مختلف النواحي، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أو ثقافية وحتى السياسية؛ لذلك كان هناك دور بارز ومهم لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لدعم المرأة والكوتا النسائية لمشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار، ولم يقف الأمر عند هذا الدور بل تعداه إلى تعميق وترسيخ مفاهيم وقيم العدالة والتنمية بين الجنسين.

وإذا ما نظرنا إلى دور المرأة بالمشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار الفلسطيني نجدتها ضعيفة، ومن هنا جاءت ونادت منظمات المجتمع المدني بدعم المرأة وعدم تهملها ومشاركتها عن طريق الكوتا النسائية.¹

ثانياً: تمكين الشباب الفلسطيني، دورات القيادة، وتحليل السياسات، حيث أثبت الشباب على مر السنين دورهم في البناء والنهوض والدور النضالي في مواجهة الاحتلال، برزت العديد من المبادرات والمناداة من المراكز الفكرية والبحثية، ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز المشاركة السياسية وتمكين الشباب، وإعداد القيادات الشابة على سبيل المثال لا الحصر منتدى شارك الشبابي ومركز مسارات، وبالرغم من عمل منظمات المجتمع المدني وطبيعة الأوضاع

¹ الكوتا النسوية وتعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار، -<https://reform.ps/wp/>

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا أن هناك صعوبات وتحديات كبيرة أمام هذه المنظمات، ففي ظل الانقسام السياسي وتعطل النظام السياسي الفلسطيني باتت مهمة عمل المؤسسات صعبة وكذلك التجاذبات السياسية، والأهم من ذلك أن موضوع الشباب أصبح ثانويًا أمام التحديات والمعوقات القائمة، ولكن وبالرغم من هذه التحديات إلا أن منظمات المجتمع المدني تعمل دوماً وتسعى إلى تفعيل دور الشباب في المشاركة بالحياة السياسية وصنع القرار وتدريب قيادات شبابية قادرة على التأثير بالنظام السياسي والمشاركة السياسية وإعداد أوراق تحليل سياسات لتضعها أما صانع القرار للاستفادة منها برسم السياسات العامة.¹

ثالثًا: البرلمانات الشبابية، تكريس مفهوم الدور الشعبي في السياسات، ولما للمؤسسات الشبابية والبرلمانات من أهمية في رفع الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي للشباب، وكان لهذه البرلمانات والدور الشعبي في مقاومة الاحتلال من خلال الأطر التنظيمية الشبابية، وحتى بعد قدوم السلطة كان هناك توسع في عمل هذه المنظمات والأطر من خلال اللجان التطوعية واللجان الشعبية التي رأى الشباب من خلال هذه النشاطات أنه يمكنهم التعبير عن قناعاتهم السياسية وواجباتهم الوطنية، وبمساهمة منظمات المجتمع المدني اتسع عمل المؤسسات الشبابية وتنوعها ليشمل برامج مختلفة لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم في كافة المجالات التعليمية والمهنية والفنية وغيرها، وكان هناك أساليب عمل جديدة لتبني أهداف حديثة من حيث رؤيتها وتوجهها المجتمعي.²

رابعًا: المساندة الحقوقية والقانونية، وبالرغم من التحديات التي تواجه المجتمع المدني إلا أنه ساهم بشكل فعال في مجال تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات، وذلك يتطلب خطة وبرامج وآليات عمل وتحديد الآليات والأساليب الممكنة والأدوات، وتضافر الجهود من منظمات المجتمع المدني لتحقيق ذلك من خلال نشاطاتها بتقديم المساعدات والخدمات القانونية

¹ جلايطة، نضال واخرون: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، ورقة سياسات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 28 آب، 2018.

² المالكي، مجدي، لدادوة، حسن: المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي، مركز ماس-2011.

في القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، إضافة إلى دور هذه المنظمات والمؤسسات في رصد وتوثيق الانتهاكات وإصدار التقارير والدراسات والبيانات لكشف ومعرفة الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون من طرف السلطات الفلسطينية، والعمل على تكوين الشبكات الطوعية والنشطاء لدفع العمل الأهلي والطوعي في مجال الحريات وحقوق الإنسان، والعمل كذلك على تنظيم دورات وأنشطة توعوية وتدريب من أجل معرفة المواطنين بالديموقراطية المتعلقة بقضاياهم وممارسة الضغط والتعبئة والتأثير على مؤسسات النظام السياسي لضمان حقوق الإنسان.¹

تعتبر الخدمات والمشاريع العامة من أبرز النشاطات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني سواء كانت خدمات في طابع المساعدات العينية أو خدمات في إطار المساعدة القانونية والتأهيلية حول البرامج التي يقوم المركز بتقديمها وهو مركز بيسان للبحوث الإنمائية، جمع بين موضوعين، قيام مشاريع تنموية إضافة إلى تقديم سلسلة من البحوث والدراسات وأوراق العمل المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني وتحديدًا بالمجال التنموي، والقائم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي، وليس المدنية والسياسية حيث يهتم المركز بالدراسات المتعلقة بتمكين المرأة ودعم المناطق المهمشة.

وتم ذلك من خلال إنشاء دورات تعاونية، وتم عمل دراسة حول التعاونيات النسائية بالمناطق الريفية وكانت حول تغليف وتعبئة الخضار، وكانت أول تعاونيات أنشئت في الأراضي الفلسطينية، وبعد ذلك وقبل أوصلو وقبل قيام السلطة، تم عمل دراسة وبحث حول أزمة العائدين من الخليج أي بعد حرب الخليج، وتم إعداد دراسة وتقديم اقتراحات للعائدين، وكذلك ونتيجة الوعود التي كانت لبداية التفاوض مع إسرائيل بأن تصبح فلسطين كسنغافورة، وفي هذه الفترة أي فترة مؤتمر مدريد وقبل أوصلو تم عمل دراسة وإعداد ورقة حول تحليل ما هي سنغافورة، وكيف كانت سنغافورة معجزة اقتصادية وما هي الظروف التاريخية التي ولدت ضرورة وجود سنغافورة في ظل الصراع في منطقة جنوب شرق آسيا بين أمريكا والاتحاد السوفيتي في تلك

¹ عبد العاطي، صلاح، دور منظمات حقوق الإنسان في تعزيز الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات، 22-ديسمبر-

<https://samanews.ps/ar/post/447265/%D8%AF%D9%88%D8%B1-.2020>

الفترة، ووجود الحرب الفيتنامية وخلق بعض النماذج الاقتصادية، أي هذه الثورة ما ستحقق، الكرامة الوطنية مقابل الرفاه الاقتصادي الكاذب.

بعد قدوم السلطنة كنا مؤسسين لشبكة المنظمات الأهلية، وكذلك من المؤسسين للائتلاف الوطني (أمان) والذي أصبح فيما بعد مؤسسة مستقلة، ولغاية عام 2004 تم العمل في مشاريع ودراسات تنموية، وتحديدًا حول تدريب النساء وتدريب شباب وتنقيف مدني، إنشاء رياض الأطفال ورعايتها، قراءة جوانب التنمية الريفية، بعد ذلك تم الانتباه بأن المركز يقدم خدمات وليس طرح سياسات بديلة، وبعد عام 2004 تم إعادة صياغة الخطط الاستراتيجية للمركز، وتم طرح قضايا مهمة وعمل دراسات وأوراق عمل حول مناهضة عملية تحويل منطقة خصبة منطقة سهل مرج بن عامر منقطة الجلمة إلى منطقة صناعية، وعلى حساب الأراضي الزراعية وطبقة الفلاحين، وأن النموذج الذي كان يصدد إعداده من الحكومة يعتبر غير إنساني بالنسبة لحقوق العمال الفلاحين، وتم رفع قضية حول منع إقامة هذه المنطقة الصناعية وأن يتم عمل مثل هذه المنطقة الصناعية في مكان آخر وليس بنفس الشروط، وتم الضغط علينا من أعلى المستويات في البلد والحكومة بسحب القضية، وتم تفكيك كل ما قمنا بعمله والدراسات بأن هذا العمل غير صحيح، وتم تفكيكه بالترغيب والترهيب، والقضية الأخرى إقامة المناطق الصناعية في الأغوار والذي يسمى مشروع السلام أو جسر السلام، قدمنا بهذا الموضوع ورقة عمل ودراسة كاملة حول هذا المشروع، ومحتوى الورقة لماذا هذا المشروع لا يكون فلسطيني، ولماذا به إسرائيلي وأردني، وعندما يكون للفلسطينيين يكون عندها سيادة على الأغوار في هذه المنطقة، وبالرغم من طرح هذا الموضوع وطرح سلسلة أوراق ولكن بلا جدوى.¹

نشر المعرفة والثقافة

يعتبر المجتمع المدني من العناصر المهمة والأساسية في مكونات أي أمة أو دولة، ولما لها من دور استنهاضي وداعم بتعزيز الحقوق المحلية والدولية والارتقاء بشخصية الأفراد وذلك بواسطة نشر المعرفة والثقافة، وكون الشعب الفلسطيني تعرض تاريخيا لصراعات وحقب صعبة من

¹ جبريل محمد: مقابلة شخصية. باحث رئيسي لدى مركز بيسان للبحوث والإنماء.

نواحي سياسية واجتماعية وثقافية، ساهمت منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية والفكرية بنشر الثقافة والعلم والمعرفة وذلك عن طريق الإصدارات للكتب والمجلات وعلى سبيل المثال لا الحصر مؤسسة الدراسات الفلسطينية.¹

مؤسسة الدراسات الفلسطينية من المراكز التي تسعى إلى نشر المعرفة من خلال برامجها وعلمها، وكان للمؤسسة دور في مواجهة الاحتلال من خلال الدور النوعي والمتمثل بالعلم والمعرفة، وتقوم المؤسسة بنشر ثلاث مجلات فصلية وهي "مجلة الدراسات الفلسطينية" وهي باللغة العربية إضافة إلى مجلة "مجلة الدراسات الفلسطينية" باللغة الإنجليزية ومجلة "فصلية القدس" أيضا باللغة الإنجليزية، ويتم التعاون والتبادل ما بين محرري هذه المجلات، وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمجال كل مجلة، واعتماد هذه المجلات على نطاق واسع وهي مرجع كمصادر للأبحاث في فلسطين، كذلك يتم إصدار الكتب حيث صدر ما يقارب 800 كتاب منذ نشأة المؤسسة، ومجموعات وثائقية ودراسات ويتم إصدار هذه الأعمال بمختلف اللغات من عربية وإنجليزية وفرنسية، إضافة إلى تكليف المؤسسة بإعداد الدراسات الخاصة بالتاريخ الفلسطيني وجذور القضية الفلسطينية وتطورها، والهوية والتراث والحركة الصهيونية، والدبلوماسية الرقمية، وتعتبر هذه الكتب والمؤلفات ذات قيمة معيارية ويشير إلى هذه المؤلفات كمصادر موثوق بها بشأن القضية الفلسطينية، كما ويتم نشر هذه الأعمال في كبريات دور النشر الجامعية، وتقوم المؤسسة على تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات والمحاضرات والكثير من الفعاليات، كما وتعد المؤسسة مؤتمرا سنويا في فلسطين، ويتم عقده في رام الله بمشاركة ممثلين في العديد من المدن الفلسطينية وبحضور أكاديميين ومتقنين وطلاب جامعيين وصحفيين والمهتمين من الجمهور، ويتم تناول موضوعات متخصصة ثقافية وفكرية وسياسية، كما يتم كتابة المدونات وهي منتدى حيوي وغني لنشر الأفكار من جانب صناع الرأي بشأن آخر التطورات المتعلقة بفلسطين، كما يوجد للمؤسسة مكتبة وتعد موردا فريدا للأبحاث والدراسات المتعلقة بفلسطين، وتحتوي المكتبة على مجموعة واسعة من الكتب والمراجع والدوريات ويتم إصدار هذه الكتب بأربع لغات وهي العربية والإنجليزية والفرنسية والعبرية،

¹ الدواواسة، خالد: دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية. مرجع سابق.

وفي المكتبة كتب قيمة ونادرة إضافة إلى صور تاريخية، حيث إن الهدف من هذه المكتبة الحفاظ على التراث الثقافي والذاكرة التاريخية، كما يتم رصد التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي - الإسرائيلي، ومن ضمن برامج المؤسسة المشاريع الرقمية والتي تهدف إلى تجميع عدد من قواعد البيانات ومجموعة الوثائق المتعلقة بقضية فلسطين، وتشكل هذه البيانات مصدرا غنيا بالمعلومات للباحثين والدارسين، كذلك مشروع السرد الزمني التفاعلي في القضية الفلسطينية والتي تستضيفه منصة "رحلات فلسطينية"، كما يوجد موارد إلكترونية أخرى تتضمن جدولاً للأحداث اليومية المتعلقة بفلسطين منذ سنة 1982، كما يوجد مرصد للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي يحتوى على خرائط ووثائق متعلقة بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.¹

أما عن البرامج التي يقوم المركز بتقديمها، حيث ومن خلال اسم المركز المتمثل بالسلام والديموقراطية هما البرنامجان الأساسيان اللذان يقوم المركز على دراستهما فالسلام يمثل فقرة 11 من وثيقة إعلان الاستقلال والديموقراطية تمثل فقرة 12 من وثيقة إعلان الاستقلال، ووثيقة إعلان الاستقلال صدرت بتاريخ 15/11/1988 وذلك في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بقيادة الانتفاضة الأولى، وتم النقاش والتفاوض مع منظمة التحرير والتوصل إلى اتفاق بأنه ليس هناك سوى خيار سياسي وخيار ديموقراطي، الخيار السياسي المتمثل بالشرعية الدولية بإقامة دولة فلسطينية بحدود الشرعية الدولية على حدود 1967. ودولة ديموقراطية مدنية علمانية تلتزم بالمساواة والعدالة بغض النظر عن الدين والجنس إلخ، والمؤسسون لهذه المؤسسة في الجزائر في السبعينات هم من تكلموا عن عمل المؤسسة في هذين الاتجاهين الشرعية الدولية والديموقراطية، وفي ذلك الوقت لم يكن أحد هناك يتكلم عن هذين الجانبين، تم تبني ذلك وأنشئت المؤسسة لخدمة هاتين الفقرتين، نحن كفلسطينيين ليس لدينا سوى وثيقة الاستقلال، وهي الوثيقة الدستورية الوحيدة، حيث لا يوجد وثيقة دستورية سوى وثيقة الاستقلال، فالمؤسسة أنشئت أيضا لحماية وثيقة الاستقلال، والعمل على ترجمة وثيقة الاستقلال من خلال ثلاثة برامج، أول هذه البرامج هو السلام العادل، وهو عبارة عن خلق رأي عام فلسطيني داعم للوثيقة والشرعية

¹ مؤسسة الدراسات الفلسطينية - <https://www.palestine-studies.org/ar>

الدولية، وللتوجه إلى الأمم المتحدة. ولكن في أعوام 1985 لغاية عام 199 لم يكن الناس يتقبلون فكرة الأمم المتحدة وكان إقناعهم بأنه عن طريق المجلس الوطني وكانوا يصفون العاملين في المؤسسة بالعملاء، وكانوا غير مقتنعين بالديموقراطية وعن أي مساواة نتكلم، وبقيت المؤسسة تعمل في هذا الاتجاه للوصول إلى وضع ممتاز من التوجه النظري من الناس لهذه الأفكار، وفي السابق كان الحديث عن الديموقراطية والحرية وحرية الرأي والمساواة ممنوعا، والبرنامج الثاني يتحدث عن مجتمع مدني وديموقراطية وذلك ضمن الفقرة 12 من وثيقة الاستقلال، والتي تنادي بإقامة دولة مدنية ديموقراطية علمانية تلتزم بالعدالة الاجتماعية والمساواة بغض النظر عن الدين، اللون، الجنس، العقيدة والأيدولوجيا، فنحن نعمل على ما هو مكتوب وما جاء في الفقرة 12 فيما يخص الديموقراطية، هناك طبقة من النخب والمتقنين لا يفرقون بين الوجودية والعلمانية، فالوجودية هي الإلحاد، والعلمانية هي فصل الدين عن الدولة، والبرنامج الثالث يخص المرأة، وتحت كل برنامج هناك مجموعة من الأنشطة والفعاليات وهي فعاليات ونشاطات غير تقليدية حيث إنها نشاطات ميدانية، وتعتمد التدريب على رأس العمل، يأتي لدينا طلاب خريجو جامعات بتخصصات علوم سياسية وسياسية واقتصاد وإعلام وعلوم اجتماعية، يتم انخراط هؤلاء الطلبة في المؤسسة، يتم عمل برنامج تدريبي لهؤلاء الطلبة مدة عام، وأحيانا عامين، تكون أول 3 شهور تدريبيا مكثفا، بعد انتهاء تدريب 3 شهور ثم يتم نزول هؤلاء الطلبة إلى الميدان، ويتم تكليفهم بمهام إضافة إلى حضورهم ورش عمل، بعد ذلك يتم تقديم الطلبة المتدربين لإعطاء برامج ومساهمات، بعد 9 شهور يتم توزيع هؤلاء الطلبة على المحافظات، ويتم تكليفهم بمهام وبرنامج يقومون على تطبيقه، ويكون هذا العمل والبرامج تحت إشراف المؤسسة، وبعد نهاية العام التدريبي يتم عمل تقييم لهؤلاء الطلبة، ويكون حسب تقييم الناس لهم وليس تقييم المركز، ويتم منح المتدربين شهادات في نهاية التقييم، كما يتم عمل أفلام وهؤلاء المتدربين يقومون بالتمثيل في هذه الأفلام، ويكون الهدف من التمثيل في هذه الأفلام عكس فكرة معينة، وكذلك تدريب على التلفزة ويكون البث Live، كالحديث على تلفزيون القدس التربوي، حيث يكون هناك تدريب مسبق حول الموضوع الذي يتم بثه على التلفاز، ويتم إخراجهم وتدريبهم حول قضايا التلفاز والإخراج والسينما، ويقوم هؤلاء الشباب بعد ذلك بعمل مبادرات

سواء بواسطة السوشيال ميديا، أو محطات التلفاز، والحديث يكون طبعاً حول البرامج التي تقوم عليها المؤسسة وهي السلام والديموقراطية والمرأة، وكذلك يتم نشر كتب وإصدارات خاصة بالمركز، ومن ضمن هذه المنشورات والإصدارات كتاب الحريات في فلسطين - قيود وحلول، وكذلك كتاب تطلعات الشباب، كتاب عولمة الإرهاب وإرهاب العولمة، بالإضافة إلى إصدارات حول الديموقراطية والمرأة.¹

المجال البيئي

حيث إن مركز الباشا مختص بالأبحاث البيئية، ويعمل على برنامج مختص بتصنيف الكائنات الحية الموجودة في فلسطين وتوثيقها، وكذلك ربط البيئة بصحة الإنسان وخاصة فيما يخص الأمراض المعدية، عمل دراسة وأبحاث على الفقع (الفطر)، حيث يتم تصنيفه ومعرفة أنواعه وتأثيرها على البكتيريا، وما هو مفيد وما هو مضر وغير مضر منها، والعمل على زيادة انتشار الفطر البري لتكاثره في الطبيعة، ودراسة حول الخفافيش حيث إن هناك 32 نوعاً من الخفافيش الموجودة في فلسطين، كما أجريت دراسات حول الطفيليات التي تصيب الناس، ودراسة على الحلزون الأسود الذي يكون موجوداً في المياه، حيث إن هذا النوع من الحلزون يحمل نوعاً معيناً من الديدان، وإمكانية انتقال هذه الديدان إلى الحيوانات، وتم اكتشاف 13 نوعاً من الديدان الموجودة في هذه الحلزونة، جميع هذه البرامج والدراسات تتعلق بالشيء الرئيسي والأساسي الذي يقوم عليه المركز وهو ربط البيئة بصحة الإنسان، عن طريق النباتات والحيوانات، وقد تم إنجاز أوراق عمل في هذه المواضيع، وعمل محاضرات بواسطة تقنية الزوم بسبب الوباء المستجد الكورونا، ومحاضرات مع جمعية حماية البيئة البحرينية، كما تم تناول موضوع هجرة الطيور في فلسطين والتنوع البيولوجي فيها، وقام عضو بتأليف التقرير الوطني الخامس للتنوع البيولوجي الفلسطيني، كما تم إدخال واد المقطع بمنطقة مرج بن عامر في التقرير البيئي، ويعتبر أغنى تنوع بيولوجي في فلسطين، كما كان المركز أول من وثق جردون (الكومبو) في فلسطين الذي يصل وزنه إلى 9 كيلوغرامات، حيث إن الاحتلال أتى به في خمسينيات القرن

¹ ناصيف محمد: مقابلة شخصية. مستشار السياسات لدى المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية.

الماضي ووصل إلى جنين، وتم توثيق الكثير من الطيور لأول مرة في فلسطين كالبلبل العراقي والنسر الأسود، ويتم نشر هذه التوثيقات في الصحافة والمجلات لمعرفة الناس بها، وقد أجريت دراسة حول مرض القطط، ووجود طفيل يأتي للإنسان من القطط أو من القطط للحيوانات الأخرى.¹

مدى فاعلية واستجابة صانع القرار لبرامج وأعمال المراكز البحثية والفكرية الفلسطينية

إن صنع السياسات العامة التي هي من مهام الحكومة لا بد من أنها تتأثر بالبيئات المحيطة بها، وتعتبر البيئة التنظيمية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئة الدولية من أهم المؤثرات لصياغة هذه السياسات، لذلك تعتبر العوامل البيئية المحيطة جزءاً من مدخلات صنع السياسات العامة حيث إنها تحدد نوعية الاحتياجات الخاصة في المجتمع، إضافة إلى أنها تحدد مخرجات هذه السياسات ولو كانت هذه المخرجات بشكل جزئي عن طريق تنفيذ سياسات حكومية مقيدة بالإطار الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع.

إن عملية صنع السياسات عملية لا يمكن أن تكون فعالة أو تعمل بشكل فعال وكفاء ما لم تأخذ بعين الاعتبار العوامل والظروف البيئية المحيطة بها، فالبيئة المحيطة تفرض على صانع القرار بعض القيود أو المحددات فيما يخص صنع السياسات العامة.

تتعرض بنية السياسات العامة لأي مجتمع على التراكم الحضاري الذي يأتي نتيجة ظروف تاريخية إضافة إلى الضغوط الخارجية والداخلية التي مر بها هذا المجتمع، وهذه الظروف أدت إلى حد كبير إلى التأثير في الأنظمة الإدارية لهذا المجتمع، حيث إن الظروف أورتت هذه الأنظمة أدوات إما أن تكون فاعلة أو أنها يمكن أن تكون عقبة للتقدم.

في هذا السياق ومن هذه المؤثرات الاستعمار الذي ساهم وعمل على وضع السياسات التي تخدم مصالحه، وعلى سبيل المثال لا الحصر السياسات التعليمية التي ساهم الاحتلال بنشرها وهي تشجيع التعليم النظري على حساب التعليم المهني والتدريب الذي يعتبر من أهم أدوات وعماد أي

¹ وليد باشا: مقابلة شخصية. مدير مركز الباشا العلمي للدراسات والابحاث.

اقتصاد مثمر وفعال، وقد أدى ذلك إلى نقص في المهارات المتنوعة على مختلف الأصعدة من إدارية وإشرافية إضافة إلى التوجيه والتنفيذ.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على صانع القرار فيما يخص صياغته للسياسات العامة، فالبيئة الدستورية لها دور في ذلك، ففي الدول الموحدة ذات المركزية نادرا ما تتمتع السلطات المحلية بصنع السياسات العامة، بينما تنفيذها لا يكون مركزيا، وعلى العكس من ذلك فإن الدول الاتحادية في مجال صنع السياسات العامة وتنفيذها تكون موزعة بين الأقاليم والولايات والعاصمة الاتحادية للدولة، كما وتلعب العوامل التنظيمية والإدارية دورا فعالا ومهما في صنع السياسات وصياغتها، فالاستقرار التنظيمي للحكومة والدولة يؤثر على استدامة هذه السياسات من عدمها، والجانب الاقتصادي أيضا له دور في ذلك من خلال طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتعامل به الدولة سواء كان نظاما رأسماليا ليبراليا أو اشتراكيا، كما أن بنية النظام الدولي الذي تعمل به السياسات العامة له تأثير على نوعية السياسات الموضوعة، وذلك من خلال هيمنة الدول الكبرى و بروز ظاهرة العولمة، وتنظيم هذه الهيمنة من خلال الاتفاقيات العالمية وانتشار وتقوية الاندماجات والتكتلات والتنظيمات الدولية والإقليمية.¹

إن دور مراكز الأبحاث في فلسطين لا يختلف عن باقي الدول فيما يخص رسم السياسات العامة، حيث تعمل مراكز الأبحاث الفلسطينية على التدخل والمشاركة في رسم السياسات العامة بواسطة عدة مسارات هي:

المسار الأول: التدخل في السياسات العامة، حيث إن صانع القرار ليس لديه الوقت الكافي، وكذلك قلة المعرفة في المجالات المتخصصة أو موضوع القرار ورسم السياسات العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية، من هنا تدخل المراكز البحثية والفكرية وتقوم بإجراء الأعمال البحثية بدلا منهم، إضافة إلى الدور المهم التي تلعبه مراكز الأبحاث بأن تكون قناة اتصال غير مباشرة وغير رسمية بين الشخصيات السياسية وكبار المسؤولين خصوصا

¹ التعليم من أجل المشاركة، مقرر السياسة العامة للدولة/بيئة السياسات العامة، التعليم من أجل المشاركة | بيئة السياسات العامة (cefp-edu.com)

الأطراف الخارجية أو الدولية، وذلك من أجل التعرف على آرائهم السياسية، بهدف معرفة اتجاهاتهم السائدة في المجالات المختلفة من اقتصادية وسياسية، ومثال على ذلك الدعوة التي قام بها مركز مسارات لوفد من الفصائل الفلسطينية وبالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية لمناقشة إزالة العراقيل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

المسار الثاني: ترتيب الأولويات، حيث إن الحكومة الفلسطينية أو كبار المسؤولين تعتمد على المراكز البحثية المقربة من صانع القرار وذلك من أجل إجراء مقابلات إعلامية بهدف التعبير وتوصيل رسائل فورية أو إشارات دبلوماسية غير رسمية، وفي هذا المجال تستضيف الفضائيات الإعلامية بعض العاملين في مراكز الأبحاث والهدف من ذلك هو تقديم إشارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو التعبير عن مواقف جدلية، وتكون مهمة للمواطنين والشارع الفلسطيني كالمصالحة الفلسطينية وقضية الضمان الاجتماعي.

المسار الثالث: الوعي السياسي وذلك عن طريق طبيعة البرامج والبحوث التي تقوم بإصدارها تلك المراكز والتي من المهم أن تكون واقعية وملائمة للواقع، إضافة إلى ذلك فإن طبيعة الشخصيات العاملين في هذه المراكز والذين يقع على عاتقهم عبء تطوير البرامج والدراسات البحثية لتصل إلى صانع القرار الفلسطيني بطريقة أكثر مهنية وواقعية.¹

تعتبر مراكز الأبحاث في كثير من دول العالم من أهم الأدوات في التأثير في صناعة القرار، وصياغة السياسات العامة لمختلف القضايا المصيرية، وذلك كونها أداة فاعلة في صنع السياسات للدولة بطريقة غير رسمية، ويتم ذلك من خلال قيام هذه المراكز بإعداد دراسات وبحوث حول القضايا المختلفة من سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، والكشف عن المعتقدات الأيدولوجية لتوجهاتها والعمل على تحليل قرارات النظام الحاكم في هذه الدولة.

بشكل خاص، وفي الأراضي الفلسطينية هناك عدم تفاعل وعدم استجابة لصانع القرار الفلسطيني مع منتجات وإصدارات مراكز الأبحاث والفكر الموجودة في فلسطين، وتكاد مقررات ومنتجات

¹ نعيرات، رائد، عليوي، معاذ: دور مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة - فلسطين نموذجا، مرجع سابق.

هذه المراكز تقتصر على المشاركين بالندوات وورشات العمل بالرغم من سعي هذه المراكز للوصول بمنتجاتها البحثي والفكري إلى أصحاب القرار الفلسطيني من أجل تطبيقها على أرض الواقع والاستفادة منها في صياغتها لسياساتها العامة، وبالرغم من أن فلسطين تعد ثاني دولة عربية بعد مصر بعدد المراكز الفكرية والبحثية التي يصل عددها في فلسطين إلى 43 مركزاً، إلا أن هذه المراكز لا تنال ثقة صانع القرار ولا يستجيب لبرامجها، وذلك في ظل وجود اعتقاد من صانع القرار الفلسطيني بأن هذه المراكز تتبع أجندات خاصة، وأنها تقوم على جمع البيانات واستخلاص نتائجها بانتقائية لخدمة وجهة نظر محددة مسبقاً، وهناك عدم تعاون بين المؤسسات الحكومية الرّسمية مع المؤسسات والمراكز البحثية والسبب في ذلك ناجم عن الشكوك التي تدور حولها وعن الجهات الممولة لهذه المراكز، بالرغم من سعي هذه المراكز على التزامها الحياد بأنشطتها والتنوع في برامجها فيما يخص القضايا المهمة للقضية الفلسطينية، وذلك من أجل أن يكون هناك ثقة وأن يتم الاستجابة لبرامجها والاستفادة منها من قبل صانع القرار الفلسطيني، سواء كانت هذه النتائج والقرارات التي تم اتخاذها سيتم الأخذ بها وتنفيذها على المدى القريب أو البعيد.

إن مراكز الأبحاث الفلسطينية لا يتم التوجه إليها ولا يتم استشارتها من صانع القرار، وذلك لطبيعة النظام السياسي كون أن عملية صنع القرار فيها تتم بطريقة غير مستقلة، ولا تتسم بالوضوح الكافي، ونتيجة للظروف السياسية الحالية الفلسطينية فإن مراكز الأبحاث تركز في عملها ودراساتها على المواضيع التي تتمحور حول القضايا السياسية وبدرجة أقل للمواضيع الاقتصادية والصحية والتعليمية، وكون أن معظم هذه المراكز تتميز بالفردية باتخاذ قراراتها ودون اللجوء إلى الطرق العلمية الجماعية ولعدم تحديد أولويات برامجها في طرحها للقضايا والمشكلات المهمة بطريقة موضوعية وارتجالية وأحادية، كما أن إعلان نتائج الدراسات من قبل هذه المراكز أدى إلى إظهار أن عدداً كبيراً من هذه المراكز البحثية والفكرية خارج المشهد السياسي الفلسطيني وعدم أخذ صانع القرار بهذه البرامج.

وحتى تصبح هذه المراكز مواكبة للتطور الفكري فلا بد من أن يكون هناك حلقة وصل بينها وبين المؤسسات الرّسمية والحكومية الفلسطينية، حتى يسمح لها كمراكز بالوصول إلى

المعلومات التي تساعدها في الوصول إلى نتائج علمية وصحيحة حول القضايا المهمة، والتي يمكن لصانع القرار الاستجابة إلى برامجها، وأن تتجنب هذه المراكز التحيز لفصيل معين على حساب الآخر وأن يكون جل اهتمامها إنتاج البحوث بموضوعية واستقلالية.

ويرجع ضعف الاستجابة لصانع القرار الفلسطيني لنتائج هذه المراكز لاعتقاده أن ما تقوم به هذه المؤسسات يتركز حول القضايا النظرية فقط، وأنه لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، باعتبارها لا تقدم حلولاً ناجعة للقضايا الأكثر إلحاحاً على صانع القرار، إن غالبية هذه المراكز في فلسطين تتبع لجهات حكومية رسمية وتتميز بقربها من صانع القرار، ولكنها لا تتوافر فيها الاستقلالية بنتائجها وذلك لتأثرها بالبيروقراطية الحكومية التي تعمل على سلب الحريات للمفكرين والعاملين فيها، إضافة إلى أن هناك مراكز تتبع لتنظيمات سياسية والتي تعمل على دعم أيديولوجيتها وإصدار وتعميم القرارات والنتائج التي تصب في مصلحتها، وتكون بعيدة عن صانع القرار.

إن عدم اعتراف المؤسسة الرسمية الحكومية الفلسطينية ببعض مراكز البحوث وعدم وجود معلومات للحكومة عن هذه المراكز يجعل هناك فجوة بين هذه المراكز وما تنتجه وصانع القرار، وبالتالي فإن صانع القرار يفقد ثقته بهذه المراكز ولا يتم الأخذ بأعمالها الفكرية والبحثية.¹

إن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في فلسطين مختلف كلياً عما هو في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها وإنها لم تتبوأ مكانها الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه، وإن دورها فيما يخص المشاركة في صنع القرار ضعيف جداً وغير فعال، وهذا ليس بسبب عجزها عن القيام بدورها وإنما بسبب المعوقات التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة النظام السياسي وطبيعة نظام الحكم، والذي يتصف بالمركزية والشمولية والبيروقراطية، إضافة إلى ابتعادها عن العمل المؤسسي والمعمول به في الدول المتقدمة، إضافة إلى الجالية

¹ محمد، ابراهيم، لماذا لا تجد مخرجات البحوث الفلسطينية طريقها إلى صانع القرار؟ | حفريات (hafryat.com) 06-

الفلسطينية التي تعاني من التشرذم والاعتقال والمصادرة والإغلاق، وعدم توفر الدعم والتمويل للعمل المؤسسي، كل هذه عوامل أدت إلى ضعف وتراجع الدور المنوط بهذه المراكز كما هو في الدول المتقدمة.¹

إن أهم تأثير لمؤسسات المجتمع المدني يأتي من خلال ما يسمى النفوذ الناعم (القوة الناعمة)، والهدف الأهم لمؤسسات البحث والتفكير الفلسطينية هو إعادة هندسة الفضاء السياسي للنظام السياسي في فلسطين، ويتم ذلك من خلال عملها في مختلف المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية والحكم الرشيد والمرأة، وكذلك المقترحات السياسية والتشريعية لصانع القرار، وتتمارس هذه المراكز البحثية تأثيرها من خلال عدة طرق وعوامل كالأنشطة التفاعلية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والتي تكون ضمن اهتمام صناع القرار، إضافة إلى أهمية وسائل الإعلام وتأثيرها، حيث استقطاب وسائل الإعلام والباحثين والخبراء العاملين في المراكز البحثية غالباً ما يلعب دوراً مهماً في تعديل وصياغة الرأي العام، مما يشكل ضغوطاً على صانع القرار لتعديل سياساته وتوجهاته.

النشر العلمي والمؤلفات من أولويات المراكز البحثية في فلسطين لما لها من أهمية في عملية التأثير والضغط على صانع القرار.²

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بمختلف أنواعها من أدوات وجماعات الضغط للتأثير على إدارة مؤسسات السلطة الفلسطينية، والمساهمة برسم سياستها العامة، وأكثر هذه الجماعات مشاركة النقابات المهنية والعمالية ومراكز الدراسات والبحث والتفكير ورجال الدين والقبليّة والعائليّة، وشكلت هذه الجماعات وسيلة ضغط في الدور السياسي والرقابة الشعبية على أداء السلطة الرّسمية، وتفعيل الديمقراطية وتعبئة المواطنين، إضافة إلى دورها في مقاومة الاحتلال، وأثبتت جماعات الضغط بمختلف مسمياتها أنها من أنجح الوسائل السلمية والمؤثرة في

¹ معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة. غزة، فلسطين، مايو 2016.

² نعيّرات، رائد، عليوي، معاذ: دور مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة - فلسطين نموذجاً، مرجع سابق.

سياسة الدولة وعملية صنع القرار، وبالتالي العمل على تعزيز الحكم الرشيد، ومن أهم الوسائل التي تتبعها هذه الجماعات للضغط والتأثير هي عقد ما يسمى الطاولة المستديرة والاجتماعات مع كبار المسؤولين في الدولة وذوي الاختصاص، في محاولة من هذه الجماعات لإقناع صناع القرار والمسؤولين بأهدافهم ورسم السياسات العامة بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين، إضافة إلى ذلك يتم اللجوء إلى المفاوضات أو خلق الأزمات الداخلية، ونجاح هذه الوسيلة مرهون بالظروف الملائمة التي تسمح من خلالها للوصول إلى صانع القرار من خلال مجموعة من الأدوات كقعد الندوات والورش والمؤتمرات أو الندوات والصحف وأجهزة الإعلام، وتوظيف الرأي العام، وهو رقابة الشعب على السلطة، ويؤدي تحريك الرأي العام إلى تحقيق المصلحة العامة، حيث يلعب الرأي العام دوراً مهماً في الحياة السياسية وتعزيز الحكم الرشيد ونشر الديمقراطية، ويعتبر الرأي العام قوة كبيرة وهائلة على اعتباره المحرك الرئيسي لتغيير السياسات الحكومية وإسقاطها، وتتفاوت قوة الرأي العام حسب طبيعة النظام السياسي للدولة، وكلما زادت مساحة الحقوق والحريات الممنوحة للأفراد انعكس ذلك على مساحة الديمقراطية في المجتمع، لذلك فإن المجتمعات الديمقراطية تسعى وتحاول إرضاء الرأي العام وتقبل مشاركتها في رسم السياسة العامة للدولة، وعلى العكس من ذلك فإن الحكومات السلطوية تعمل على تقييد حرية الرأي العام.

إن الجماعات السياسية الضاغطة تسعى لتفعيل الرأي العام وتسخير جميع وسائلها وطاقاتها البشرية والمادية في خدمة تحقيق مشاركتها في الحياة السياسية، وتفعيل الحقوق والحريات بما ينسجم مع متطلبات الحكم الرشيد، ويعتبر الإعلام أكثر الوسائل المؤثرة على الرأي العام كالتفافز والصحف والمجلات والكتب والإعلان.¹

خلال السنوات الأخيرة كان هناك تعاون مباشر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في دول العالم المختلفة، ويستمر التطور والتعاون وفقاً لما تطلبه الاحتياجات المحلية، وتسعى الحكومات لتوسيع أشكال التعاون مع هذه المنظمات لمأسسة هذه الشراكة من أجل ضمان استمرارها

¹ التركماني، عمر: *الجماعات السياسية الضاغطة ودورها في تعزيز الحكم الرشيد (دراسة تحليلية)*، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 26، الصفحة 33.

واستدامتها، حيث إن حكومات الدول تدرك أن المجتمع المدني الحيوي والمستدام في عملية الاستجابة للاحتياجات ويكملها، كما ويسمح للمواطنين بأن يصبحوا مشاركين فاعلين بالمجتمع، فمن خلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني يعمل المواطنون على تنظيم أنفسهم ويعبرون عن مصالحهم المشروعة بشكل أكثر فاعلية، إن منظمات المجتمع المدني تنطلق من حاجات جمهورها، وتلعب دورا مهما في تشكيل السياسات والقوانين، وينظر للمشاركة على أنها المساهمة في رسم السياسات العامة والقوانين، فالمشاركة تسهل الحوار ما بين القطاعات المختلفة.¹

وفي الدول المتقدمة فإن صانع القرار والحكومات تتجه إلى المراكز البحثية والفكرية للقيام بأبحاث ودراسات وأوراق سياسات، وهذا الشيء غير موجود لدى صانع القرار الفلسطيني، إضافة إلى أنه لا يوجد في فلسطين قرار رسمي، فالقرارات التي يأخذها صانع القرار الفلسطيني أغلبها فردية سلطوية وزبائنية، وإن ثقافة النظام السياسي الفلسطيني قائمة على الرجل الواحد، وليس لديه القدرة على سماع أكثر من جهة على مستوى القيادة نفسها، ولا يلجأ إلى المراكز البحثية، وفي ظل غياب المأسسة للقرار فإنه من الصعوبة قياس تأثير المراكز البحثية على سياسات السلطنة.²

إن طبيعة النظام السياسي ومن خلال الدراسات تمنح منظمات المجتمع المدني والحقوقية والفكرية هامشا صغيرا وبسيطا في تفعيل دورها التوعوي والخدماتي، وبالرغم من أهمية هذه المسائل إلى أنها لا تتطلب إجراءات خاصة من النظام لتنفيذها، فإن مثل هذه الأدوار تستطيع المنظمات والمؤسسات القيام بها وحدها، مقابل ذلك فإن المسائل التي يتطلب تنفيذها مرتكزات أساسية أكثر مرونة وفاعلية تكون أكثر صعوبة بالنسبة لهذه المنظمات، فالدور المشارك والمؤثر في السياسات العامة وصنع القرار والتطوير المؤسساتي بحاجة إلى بيئة وبنية سياسية تراعي الحقوق والحريات، وتعطي حيزا أكبر للمشاركة الشعبية عبر مؤسسات تمثلهم، وإضافة إلى النظام السياسي وما له من علاقة في مسألة الاستجابة والتأثير للبرامج التي تقوم بها المراكز

¹ المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني: نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة.

² ياسين سلطان: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

البحثية والفكرية فإن المنظمات والمؤسسات نفسها لها دور كذلك بعدم وجود الفعالية، إذ إن ضعف تأثير هذه المؤسسات له أسباب متعلقة بعدم قيامها بشكل دوري بمراجعة وفحص أهدافها وإعادة تقييم برامجها، إضافة إلى مسألة الاستجابة التي تحتاج إلى وقت للحصول على النتائج المرجوة، وتطلب دعم أصحاب المصالح والمتضررين كقوة ضاغطة على صانع القرار للمشاركة والتدخل برسم السياسات العامة وصياغتها، وحتى تتمكن هذه المنظمات من فرض كلمتها أو المشاركة لا بد من أن تعمل على القاعدة الشعبية والأحزاب إضافة إلى العمل على الجانب الرسمي من الشخصيات العامة والبرلمانيين.

إن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني نظام راكد ولا يوجد في داخله تغييرات جذرية، ولذلك فإن تعطيل الانتخابات على سبيل المثال يبدد التفاعل الشعبي، ويفقده أهم وسائل التأثير، إضافة إلى فردية القرار، فالحكم يدار بمنطق الأفراد لا المؤسسات والقرار يصدر خارج نطاق الهيكل الرسمي، والفساد مرتفع ومنقش والفئوية والمحسوبية.

ومن خلال دراسات قامت بها مراكز استطلاع متخصصة حول تقييم أداء السّلاطة كنظام ديموقراطي واستقلال القضاء وحق المواطنين بالانتماء السياسي فإن النتائج أظهرت أن النظام السياسي الفلسطيني نظام غير ديموقراطي، وأن الوضع الفلسطيني يعاني من ضعف ومشاكل في جوهر النظام السياسي، ويعود السبب في ذلك إلى بنية المجتمع السياسي والنظام السياسي نفسه، فالإرث التي أوجدته أوسلو يربط الحياة السياسية بشخص أكثر منه بمؤسسات، حيث اتسمت الحياة السياسية الفلسطينية برفض تقبل الآخر واحترام الآراء وكثرة الانشقاقات الداخلية للسلطة الحاكمة، إضافة إلى ذلك فإن مرتكزات النظام السياسي تمثلت بتعدد الأجهزة الأمنية والاعتماد على تنظيم سياسي حاكم واحد، وظاهرة القبليّة مقابل تراجع دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي أثر على دورها وفعاليتها في مشاركتها بصياغة مجموعة من القوانين والأنظمة والسياسات العامة التي ستتظم الحياة الفلسطينيّة.¹

¹ القاروط، رائد، أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الاهلية العاملة في حقوق الإنسان والديموقراطية في الضفة الغربية والقدس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.

بالرغم من أهمية الدراسات والبرامج التي تقوم المراكز بإعدادها إلا أن الأخذ بها وفعاليتها واستجابة صانع القرار لها ضعيفة جدا إن لم تكن معدومة، ولا يتم اللجوء من الحكومة أو صانع القرار للدراسات والبحوث وحتى عند التوجه إليهم بدراسة معينة أو توصية ما لا يتم الأخذ بها، ولا يوجد استراتيجية محددة للاهتمام بما ينشر من أعمال وبحوث للاستفادة منها في صياغة السياسة العامة والتي تهم الشأن العام، إن عدم وجود تداول للسلطات ووجود فردية في اتخاذ القرار ورأي الناس لا يعتبر ذا أهمية لصانع القرار، وبالتالي فإن هذه الدراسات غير مجدية وغير مهمة بل على العكس وأحيانا كثيرة يتم اتخاذ قرارات معاكسة لما نطلبه من قبل صانع القرار.¹

هناك تشاؤم فيما يخص مدى استجابة صانع القرار الفلسطيني لما يتم إنتاجه من دراسات وبحوث لأهميتها بالنسبة للحكومة فيما يخص صياغتها واستراتيجيتها للسياسة العامة في مختلف المجالات، ولا توجد مقارنة بين دور وأهمية مراكز الأبحاث والتفكير في بلادنا وبقية الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا، فالنظام السياسي لدينا هو نظام لا يريد أن يستفيد لا من مراكز أبحاث ولا من أكاديميين ولا من خبراء ولا باحثين ولا منقذين، بدليل أن جميع من تم ذكرهم مستثنين.

وبالتالي ما ينتج من مراكز البحوث والدراسات وما يصدر من مؤسسات المجتمع المدني يقدم على طبق من ذهب لصانع القرار ولا يتم الأخذ به ولا حتى الالتفات إليه، ودليل ذلك أن الجامعات الفلسطينية والباحثين والذين لديهم أطروحات ماجستير أو دكتوراة وبها مجموعة من النتائج والتوصيات الرائعة ولا يتم الأخذ بها وتحديدًا من صانع القرار، وعدم وجود فاعلية أو أخذ ما يتم إنتاجه وإصداره من هذه المراكز ليس ضعفا من هذه المؤسسات الفكرية والبحثية وإنما تقصير وعدم اهتمام من صانع القرار بها، فهناك أكاديميون وإنتاج معرفي غزير ومهم وجيد ولكن وبشكل عام صانع القرار الفلسطيني وهذا تاريخيا أي ليس مرتبطا بالسلطة وإنما منذ تأسيس منظمة التحرير وحتى اللحظة يمارس سلوكا إقصائيا للآخر، ليس من باب المناكفة أو

¹ وليد لدادوة: مقابلة شخصية. مرجع سابق.

المعارضة وإنما هو الواقع الذي نعيشه، العديد من المراكز لديها أبحاث رصينة وإنتاج معرفي جيد وغزير ولكن وللأسف الشديد لا يتم النظر إليها من صانع القرار.¹

يرى الباحث أن مؤسسات المجتمع المدني وتحديدًا المراكز البحثية والفكرية لها دور مهم جدًا في الدول المتقدمة، وأنها تقوم بإنتاج البحوث والدراسات لأهميتها وما تقدمه من مساعدة لصانع القرار فيما يخص صياغته للسياسات العامة التي هي من مهام الدولة والحكومة، ولما لها من أهمية فيما يخص الشأن العام للمواطنين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأن الدول الديمقراطية تولي الاهتمام الأكبر لهذه المراكز والمؤسسات وتلجأ إليها عند الحاجة لمساعدتها في صياغة سياساتها ومعرفة رأي الناس من خلال استطلاعات الرأي والتواصل ما بين الحكومة وهذه المراكز، وعلى العكس من ذلك تمامًا فإن فردية القرار وسلطوية النظام السياسي القائم لدينا يجعل إنتاج هذه المراكز من دراسات وبحوث مهمة معدومة ولا جدوى منها، فالنظام السياسي لدينا نظام زبائني ويقوم على الفردية، وبالرغم من أن هناك مراكز على قدر كبير من الإنتاج والعلم والأهمية وتقوم بعمل الدراسات والبحوث المهمة والتي تساعد صانع القرار على اتخاذ قراراته لما فيه مصلحة المواطنين، إلا أن صانع القرار الفلسطيني لا يلتفت إليها ولا يأخذ بها ولا يوليها أية أهمية.

¹ عمر رحال: مقابلة شخصية. مركز شمس للدراسات والبحوث.

النتائج والتوصيات

النتائج

أولاً: وجود المراكز الفكرية وانتشارها يعد مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية، وعنواناً للتنمية ورسم السياسات وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية نحو نهوض الأمم وتقديم الشعوب، بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات وتحقيق الاستراتيجيات.

ثانياً: مؤسسات الأبحاث والدراسات ليست مؤسسات ربحية أو مشابهة لجماعات المصالح، بل إن هدفها الرئيس هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ، وهذا ما يعطي لمؤسسات الفكر دورها العلمي باعتبارها منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير الأبحاث والدراسات التي تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة والمجتمع، إضافة إلى تجسير الفجوة بين المواطن والمجتمع، وربط كل منهما بالآخر في إطار تبادل الخبرات والمنافع فيما بينهما.

ثالثاً: خصوصية الحالة الفلسطينية ووقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي تارة، وفقدان معالم سيادية مستقلة للمؤسسات الفلسطينية تارة أخرى، والتبعية المطلقة للجهات المانحة في تمويل بعض المراكز البحثية، بل الاشتراطات المقيدة، ساهمت بشكل أو بآخر في تبني بعض المراكز البحثية رؤى وأفكار مغايرة للواقع، بل جعل منها في غالبية الأحيان مؤسسات خدمتية نفعية فقط.

رابعاً: نفوذ وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات داخل المجتمع الفلسطيني يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة وتعقيداتها، وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وعلى توقيت العمل في الدراسة وإنجازها، وعلى توفير التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية، بالإضافة إلى أهمية ودور الجهة الفاعلة والمنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها مراكز الدراسات والأبحاث.

خامساً: الكثير من المؤسسات والمراكز ليست لها دور فعال وكبير في عملية صنع القرار.

سادسا: قلة الاهتمام بالتفكير الاستراتيجي لدى الفلسطينيين بشكل عام والقيادة والقوى الفاعلة بشكل خاص يشكل نقطة ضعف خطيرة في تعاملهم مع التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، وفي قدراتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة.

سابعا: التفكير الاستراتيجي في فلسطين يعاني من عدم ارتباطه بعلاقة تأثر وتأثير مع صانع القرار الفلسطيني مما يجعل نتائج هذه البحوث والدراسات لا تحدث التغيير المطلوب، كما أن صانع القرار يخشى من أي تفكير أو وجهة نظر لا تتوافق مع آرائه وقراراته السياسية.

ثامنا: فيما يتعلق بالعلاقة ما بين مراكز البحثية والفكرية مع الحكومة وصانع القرار نرى بأن هناك توترا وعدم وجود للتعاون المطلوب، وبالرغم من أهمية هذه المراكز وما تنتجه وتصدره من دراسات إلا أن تأثيرها على صانع القرار ليس بالمستوى المطلوب، وذلك بسبب عدم التعاون وعدم اعتماد صانع القرار على ما تنتجه وتصدره هذه المراكز من دراسات وبحوث.

التوصيات

أولاً: على صعيد المؤسسات، حاجة هذه المراكز والمؤسسات إلى وجود هياكل إدارية وبحثية متينة وقوية، وتواجد الباحثين المختصين والقادرين على أداء البحوث والدراسات بعيدا عن الفردية والشخصية والعلاقات الخاصة، ورفع هذه المراكز بالكفاءات المهنية والأكاديمية ذات الكفاءة العالية.

ثانياً: السعي والعمل لضمان حيادية عمل هذه المؤسسات، والموضوعية في البحوث والدراسات التي تقوم بها وإبعاده عن المؤثرات السياسية، وعدم إصدار البحوث والدراسات لأغراض شخصية أو لخدمة مصالح جهة معينة.

ثالثاً: على المؤسسات أن تبذل جهودا أكبر في التنسيق والتواصل مع صانع القرار، وعمل لقاءات واجتماعات دورية لمناقشة حاجات الحكومة من الدراسات والبحوث التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها،

وكذلك يتم الحديث عن المعوقات والتحديات التي تواجهها هذه المراكز وبالتالي يكون هناك تنسيق وتعاون وتشارك ما بين الحكومة المؤسسات.

رابعاً: على المراكز والمؤسسات البحثية العمل على تطوير والاهتمام بالمنصات الإعلامية لما لها من دور كبير ومهم في الضغط والتأثير على صانع القرار، إضافة إلى العمل على تطوير الآليات المتعمدة لإيصال المواد والأبحاث إلى صانعي القرار.

خامساً: التوجه نحو السياسات والحرفية في صناعة أوراق دعم القرار، والقدرة على التحليل والاستشراف المستقبلي والنقد المنهجي إضافة إلى التوجه نحو التخصصية في العمل.

سادساً: على صانع القرار والحكومة أن تقوم بإعطاء المجال للعمل البحثي بعيداً عن الرقابة الحكومية والقيود المعرفية بما يعطي المجال لحرية الرأي والتعبير وسهولة الوصول إلى المعلومات، لمنع ارتباط البعض بأجندات خارجية من باب التمويل والمساعدة.

سابعاً: على صانع القرار أن يولي اهتمامه بما تنتجه هذه المراكز وأن يستفيد من الدراسات والبحوث لدورها في مساعدته على اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة في الكثير من القضايا التي تهم الشأن العام وتخدم مصالح المواطنين بشكل عام.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أ. كرستر، كارين، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأثرها الاجتماعي -الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني، 2009-2011. ترجمة عباب مراد، مؤسسة روزا لكسمبورغ، رام الله، 2013.

أميره، بولهام، نهاد، بوزاعة: صنع السياسة العامة في إسرائيل ودور مراكز الفكر فيها، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2018.

بشارة، عزمي: المجتمع المدني، دراسة نقدية، ط6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون ثاني، يناير، 2012.

بونوة، نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة-دراسة حالة، الجزائر، 2009-2010.

دمج، ناصر: أوصلو الخسارة غير المستدركة، (باحث فلسطيني) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016.

سالم، امنيه: صناع القرار السياسات العامة، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2016.

عودة، رمزي: العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني-تغيير نموذج، مؤسسة ملتقى الطلبة، بيت لحم، اكتوبر-2016.

عوده، جهاد: المعلومات وصناعة القرار الاستراتيجي، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2018.

كوستاني، جان فرانسيسكو واخرون: دراسة مسحية تحليلية لمؤسسات المجتمع المدني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ايار 2011.

المالكي، مجدي، لداوة، حسن: المؤسسات الشبابية في الاراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي، مركز ماس- 2011.

مركز البيان للدراسات والتخطيط: دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، أيار 2016.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الاراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة. غزة، فلسطين، مايو 2016.

ناديه حجل، يقلة، في جدوى انشاء مركز سياسي فلسطيني.

النصار، صالح بن عبد العزيز: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث (نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2015.

الرسائل الجامعية

ابو حماد، ناهض، التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة-2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. 2011.

ابو عدوان، سائد، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كدراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013.

ام الخير، قديدش: القيادة الادارية وتأثيرها في رسم السياسات العامة، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2014-2015م.

أيوب، حسن، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003)، كعامل محوري. رسالة ماجستير/ جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006.

ذياب، اميره، دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية (2007-2015)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2016م.

زغرات، مهدي، دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

زواوي، كريمة: دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.

طلوزي، صالح: منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الافراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2009م.

الكاروط، رائد، أثر المعوقات الذاتية والبيئية على دور ورؤية المنظمات الاهلية العاملة في حقوق الإنسان والديموقراطية في الضفة الغربية والقدس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.

كسبه، قدري، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013.

المجلات والدوريات

ابو رمضان، محيسن: هل من بيئة ممكنة للمجتمع المدني الفلسطيني؟. ورقة بحثية، 06-اغسطس، 2015.

انتجرتي للبحوث والمهام الاستشارية: تقييم اولي عن المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، التقرير الختامي لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي وهيئة كير الدولية، مصر، مايو، 2013.

التركماني، عمر: الجماعات السياسية الضاغطة ودورها في تعزيز الحكم الرشيد (دراسة تحليلية)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، العدد 26، الصفحة 33.

تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام 2012.

جلايطة، نضال واخرون: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، ورقة سياسات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 28 آب، 2018.

حنايشة، جمال، مساق الفكر العربي الحديث، 2019.

الخرندار، سامي، الاسعد، طارق: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، الجامعة الهاشمية، الاردن، عدد6، 2012.

دعنا، طارق: المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة، ورقة سياسية، شبكة السياسات الفلسطينية، 14 إبريل، 2013.

دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني. الفصل الرابع.

الدواواسة، خالد، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية، اوراق بحثية. 2017.

زكية، رانجة: دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think Tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2015.

سباعنة، ثامر، مؤسسات التفكير وحوكمة السياسات العامة، مجلة البيان -05-08-2019

الشيخ علي، ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.

فتاح، توميد: مراكز الفكر وتأثيرها في صنع السياسة العامة في إقليم كردستان (دراسة نقدية)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد2، العدد3، آب 2016.

قسيس، رفعت، دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، جريدة حق العودة، العدد. 41.

المجتمع المدني في العالم العربي - التطور، الإطار القانوني، والأدوار، 2013.

محمود، خالد: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، 2013، ص1-3.

المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني: نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار - قضية فلسطين نموذجا، حلقة نقاش، بيروت، لبنان، 2018.

النشاشيبي، رنا، حجازي، يحيى: تاريخ تطور المؤسسات الاهلية في فلسطين وبلورة دورها في الحقب المختلفة، ورقة بحثية، المركز الفلسطيني للإرشاد، 2006.

نعيرات، رائد، عليوي، معاذ: دور مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة - فلسطين نموذجا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد-02-العدد 03-الرقم التسلسلي 05-اكتوبر - 2019.

المقابلات الشخصية

تحسين عليان: مقابلة شخصية. مؤسسة الحق.

جبريل محمد: مقابلة شخصية. باحث رئيسي لدى مركز بيسان للبحوث والإنماء.

جهاد حرب: مقابلة شخصية. مؤسسة امان.

رابح مرار: مقالة شخصية. مركز ماس.

عمر رحال: مقابلة شخصية. مركز شمس للدراسات والبحوث.

محمد المصري: مقابلة شخصية. المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

مهند عبد الحميد: مقابلة شخصية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ناصر محمد: مقابلة شخصية. مستشار السياسات لدى المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية.

وليد باشا: مقابلة شخصية. مدير مركز الباشا العلمي للدراسات والابحاث.

وليد لدادة، مقابلة شخصية. باحث رئيسي - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بتاريخ 2020/10/15.

ياسين سلطان: مقابلة شخصية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، 2020/10/14.

المراجع الالكترونية

ابراش، إبراهيم، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مركز المعلومات الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد 6،

شباط، 2001. http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3827.

التعليم من أجل المشاركة، مقرر السياسة العامة للدولة/بيئة السياسات العامة، التعليم من

أجل المشاركة | بيئة السياسات العامة (cefp-edu.com)

سعد، جمال سراب: التنمية الفلسطينية...تقويض مؤسساتي وتكريس لواقع الاحتلال،

قنطرة، 2013. دور منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية: سراب

التنمية الفلسطينية...تقويض مؤسساتي وتكريس لواقع الاحتلال Qantara.de -

سليمان، فضل، هجوم متوقع على منظمات المجتمع المدني، 14-يوليو-2015، هجوم

متوقع على منظمات المجتمع المدني(aman-palestine.org)

الصوراني، غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي وآفاق المستقبل،

<http://hadfnews.ps/post/47361/> تطور-مفهوم-المجتمع-المدني-وأزمة-

المجتمع-العربي-وآفاق-المستقبل-ج2

عبد العاطي، صلاح، دور منظمات حقوق الإنسان في تعزيز الديمقراطية وحماية الحقوق

والحريات، 22-ديسمبر-2020. <https://samanews.ps/ar/post/447265/>.

%D8%AF%D9%88%D8%B1-

الكوتا النسوية وتعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار، <https://reform.ps/wp->

مؤسسة أمان، الموقع الرسمي - عملنا- البرامج والمشاريع-aman-
<https://www.palestine.org/activities>

نسمان، نغم، رسالة إلى رئيس الوزراء اشتهية بعنوان "استراتيجية تفعيل الدور الوظيفي
لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بين الواقع والمأمول، مقالات -10-01-
<https://www.amad.ps/ar/post/384022> .2021

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

Role of Think-Tanks Center in Shaping Public in Policies of the Palestinian National Authority

**By
Arqam Sameer Radwan Zaid**

**Supervised by
Dr. Raid Neirat**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty
of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2021

Role of Think-Tanks Center in Shaping Public in Policies of the Palestinian National Authority

By

Arqam Sameer Radwan Zaid

Supervised by

Dr. Raid Neirat

Abstract

This study aimed to know the role of think tanks in public policy-making of the Palestinian National Authority. Therefore, it aimed at highlighting the reality of the Palestinian think centers and identifying the relationship between them and public policy-making and drafting as well as the extent to which these centers affect the decision-maker when making the public policy. Moreover, this study focused to recognize the most prominent obstacles stand ahead of the Palestinian think centers to realize an active role in public policy-making and to be considered by the policy-maker.

The study is based on addressing a key question:

What are the reasons of think tanks ineffectiveness in public policy-making of the Palestinian National Authority?

Out of this key question, several sub-questions have been branched-out upon which the study started by the assumption that “the Palestinian Think Centers do not effectively contribute to public policy-making of the Palestinian National Authority. However, think institutions have no active, influence and effect relationship with decision-making institutions in general nor with the top and elite leaders at the Palestinian Authority institution in particular. The reason beyond marginalizing and lack of role of these centers to the nature of the Palestinian political regime and lack of scientific methodology in administrating the authority”.